الإصدار: 40



رؤية نقدية
في أزمة الأموال غير الحقيقية

د. ناصر يوسف
أ.د. موسى العرباني





رؤية نقدية
في أزمة الأموال غير الحقيقية

د.ناصر يوسف   أ.د.موسى العرباني

الإصدار: 40   (أبريل 2011م / جمادى الأولى 1432هـ)

الإخراج الفني : محمود محمد أبو الفضل

د. ناصر يوسف:

من مواليد الجزائر، حاصل على دكتوراه فلسفة في اقتصاد التنمية المقارن، يعمل باحثا ومحررا ومشرفا في مركز البحوث بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ، ومحكما في العديد من المجلات.

من مؤلفاته:«دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركّبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا»، و«الأزمة الجزائرية: خلفياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية» (بالاشتراك)..

أ.د. موسى العرباني:

من مواليد الجزائر، حاصل علىالدكتوراه في المعادلات التفاضلية، يعمل أستاذا للرياضيات بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

من مؤلفاته: «آثار النظام المالي الجزئي في الملكية»، و«الدينار الذهبي : النظام البنكي والنظام المالي الإسلامي»(بالاشتراك)..



نهر متعدد ... متجدد

مشروع فكري وثقافي وأدبي يهدف إلى الإسهام النوعي في إثراء المحيط الفكري والأدبي والثقافي بإصدارات دورية وبرامج تدريبية وفق رؤية وسطية تدرك الواقع وتستشرف المستقبل.



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

قطاع الشؤون الثقافية

إدارة الثقافة الإسلامية

ص.ب: 13 الصفاة - رمز بريدي: 13001 دولة الكويت

الهاتف: 22487310 (965+) - فاكس: 22445465 (965+)

نقال: 99255322 (965+)

البريد الإلكتروني: rawafed@islam.gov.kw

موقع «روافد»: www.islam.gov.kw/rawafed

الطبعة الأولى - دولة الكويت

أبريل 2011م / جمادى الأولى 1432 هـ

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموقع الإلكتروني: www.islam.gov.kw

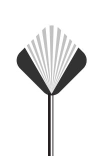
تم الحفظ والتسجيل بمكتبة الكويت الوطنية

رقم الإيداع: 2010 / 615

ردمك: 978-99966-50-04-8

فهرس المحتويات

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تصدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

لقد تنادى العالم في الآونة الأخيرة إلى البحث في أسباب الأزمة المالية العالمية، وأنشئت لهذا الغرض مراكز بحث عالمية، وأقيمت ندوات ومؤتمرات ، وصدرت كتب ودراسات .

وكان من غايات إدارة الثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت أن تلتفت إلى ضرورة الوعي بتقديم إسهام يستند إلى القيم الشرعية في معالجة الموضوع ، فأصدرت ، في هذا المجال، بعض الكتب التثقيفية لتعميم الرؤية الإسلامية في معالجة الأزمة المالية المتواصلة.

ويسر إدارة الثقافة الإسلامية اليوم أن تقدم للقراء الكرام كتاب:«رؤية نقدية في أزمة الأموال غير الحقيقية» للباحثين د. ناصر يوسف و د.موسى العرباني، وهو جهد يسير في اتجاهين: اتجاه نقد الخلفية المصلحية للمؤسسات المالية وتجلياتها الاجتماعية الخطيرة، واتجاه تقديم رؤية إسلامية لمفهوم التنمية وطبيعة المال في المنظومة الحضارية الإسلامية.

ومن المؤكد أن الآراء الواردة في الكتاب تقدم مشاريع أطر فكرية واقتصادية لتفعيل القيم الإسلامية في موضوع المال والتعامل معه ، تلك القيم المنبثقة من روح الشريعة الإسلامية السمحاء.

هذا، والله من وراء القصد ، وهو العليم الخبير.



مقدمة

لا نعتقد أننا نقارب أزمة، فالأزمة أزمات؛ إذ يراها كلٌّ من زاويته الإيديولوجية والمصلحاتية. ما يشهده العالم، وما أمكننا أن نستشفه من عِبَر التاريخ، هو حصول تغيير جذري في النظام الماليِ، يعمل على الإطاحة بمؤسسات مالية عريقة تفسح للجديد المالي طريقاً للتغيير والسيطرة، لاسيما في ظل تنامي الاقتصاد الصيني وإمكانية تربُّعه على العرش المالي في عشرينيات القرن الحالي. هذا إلى جانب نمو البنوك الإسلامية نظراً إلى ما تمتلكه من نصوص قاطعة -على الأقل نظرياً- فيما يتعلق بتحريم الربا، فضلاً عن إقبال البشرية على بديلها الإسلامي؛ مما دفع بعض البنوك التقليدية إلى فتح منافذ إسلامية بهدف تحويل البشرية عن وجهتها الإنسانية.

تأسيساً على ما سبق، هل الأزمة المالية فعل فاعل، أم هي تدويل للأزمات المالية السابقة؟ نفترض أن الأزمة هي فعل فاعل، ونعتقد أن هذا هو الأرجح. فما ظلت الربا تاريخية، فهناك من في مصلحته الإبقاء على الربا، للاستدامة على هذا التاريخ الربوي والإفساد به في الأرض كلما استدعت الضرورة ذلك. فاللاعبون الكبار في عالم المال لهم مصلحة كبرى في استمرار الوضع الربوي، فهو طريقهم للاستلاء على الأشخاص، والأشياء، والأفكار، والسلطة.

يطرح عمر شابرا السؤال: لماذا تلجأ البنوك إلى الإقراض المفرط، وغير الحذر؟ وهو في رأيه سلوك غير سليم قد يزعزع النظام المالي، وهو ليس في صالحها في الأجل الطويل، ويرى شابرا «أن هناك ثلاثة عوامل تجعل هذا الأمر ممكناً. الأول هو عدم ملاءمة انضباط السوق في النظام المالي، وهو ما ينشأ من غياب نظام المشاركة والخسارة. والثاني هو التوسع المعيب في حجم المشتقات، ولاسيما في أوراق مبادلات التعثر الائتماني. والثالث هو (مفهوم أكبر من أن يفشل)، وهو ما يقدم للبنوك أماناً بأن البنك

المركزي سيكون جاهزاً في نهاية المطاف لإنقاذ البنوك الكبرى وحمايتها من الفشل.»[1]

إن الإعلان عن الأزمة ما هو إلا إخفاء للوجه القبيح للربا، يكون بإحداث نظام مالي تتجدَّد الربا من داخل منظومته المالية؛ ولكن من غير أن تتبدَّد؛ بل نرى أن إشغال فهم الناس للأزمة سيتعدَّد، وفي هذا استمرار للنظام الربوي، لاسيما إذا ما نجح الربويون في العمل على استقرار النظام المالي الجديد، واستبعاد شبح الأزمة إلى حين.

ما يشغل البشرية حالياً هو البحث عن الاستقرار المالي، ولا يهم في نظرها إن أتى هذا الاستقرار ربوياً. علماً بأنه ما ظلَّت الربا قائمة ستظلُّ الأزمة قائمة أيضاً، وهذا أمر تقرُّ به البشرية على اختلاف مشاربها. الأهم –في حياتهم– هو الاستقرار المالي.. وهذا مطلب كل عاقل؛ ولكن هل من العقل أن تستمر الربا؟

نفترض مرَّة أخرى، أن الأزمة فعل فاعل؛ لأن الذين ينشدون حلاً للأزمة سيستبدلون ربا بربا آخر، تاريخاً بتاريخ؛ حتى لو قاموا بتخفيض الفائدة. فما يحدث في الحل الليبرالي هو تدويل للربا وليس للأزمة، ومن هنا نعتقد أن الأزمة في جوهرها أزمة ربا. هكذا نسمي الأشياء بمسمياتها، وهكذا يُفترَض أن نواجه البشرية بأنها تقاوم أزمة حرام من منطلق أن الربا محرمة في جميع الأديان السماوية وغير السماوية. كما نعتقد أن الحرام لا حلَّ له إلا بالقضاء عليه واستئصاله.

إن البحث عن حلول للحرام من غير بذل الجهد للنفور والابتعاد عنه، هو ترسيخ للحل اللاعقلاني واللاواعي بحقيقة الأزمة؛ ومن هنا يتأتَّى سر تدويل الأزمات الرأسمالية.

١– مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، (جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ص٢٩.

إن البحث عن حلول للأزمة من غير استبعاد الربا من المنظومة المالية العالمية، عبثٌ لا طائل من ورائه. فالأزمة ليست أزمة مالية قد يكون بديلها أزمة أخرى مهما ابتعد بها الزمن؛ بل نرى الأزمة أزمة ربا وأزمة بنوك، سواء أكانت تقليدية أم بعضا من تلك التي ترفع شعار الإسلامية، قد لا نلفي لها بديلاً في نظام ربوي آخر؛ حتى ولو كانت البنوك الإسلامية نفسها تراهن على الإسلامية وتتبنى مقولات الاقتصاد الإسلامي.. الاقتصاد الإسلامي شيء آخر وهو حبيس النظرية التي هي حبيسة تخلف المسلمين؛ أما البنوك الإسلامية بتطبيقاتها فهي تابعة للبنوك التقليدية؛ والتابع لا يبدع، ولا يبتكر، ولا يسهم في حل أزمة الآخرين بله أزمته وأزمة المسلمين. قد نلفي بديلاً للأزمة في الدينار الذهبي الذي قد يقضي على سلبيات كثيرة في النظام المالي الحالي، لو تتكاتف الدول الإسلامية ويجتهد علماؤها في البحث عن بديل للأزمة من خارج النظام الربوي، بحيث لا يمنع هذا الاجتهاد الإبقاءَ على كل ما هو إيجابي، وفطري، وإنساني، وكوني في النظام المالي الحالي.

ما نود توضيحه في هذه المقدمة أن هذا البحث سوف لن يكرِّر الأعمال السابقة التي تناولت الأزمة المالية، التي انشغلت بالأسباب السطحية للأزمة[1]، فقد قُتلَت المسألة المالية بحثاً في هذا الصدد. سنشير إشارة خفيفة إلى الأزمة المالية العالمية، ونلقي الضوء على الإنسان الهيدوني -الرسمي والعادي- الذي كان في الغالب سبباً في إشعال الأزمات المالية

١- فضلاً عن أننا لم نصادف كتابات عربية ناقشت الأموال غير الحقيقية التي تمثل عمق الأزمة الحالية؛ وإنما اكتفت بظاهر الأزمة، أهمها:

- أشرف محمد دوابة، الأزمة المالية العالمية: رؤية إسلامية، (القاهرة: دار السلام، ط٤، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

- مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، (جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

- محمد عمارة، الحل الإسلامي للأزمة الرأسمالية العالمية، (القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

العالمية. كما سنناقش التنمية برؤية إنسانية إسلامية، في ظل التركيز على الدينار الذهبي بوصفه حلاً لمشاكل النظام المالي القائم، والذي بإمكانه أن يؤسس لتنمية أكثر إنسانية.

تنقسم هذه الدراسة إلى قسمين. القسم الأول منها يتناول الجانب الاقتصادي من الأزمة، سنتطرق بإيجاز لأسباب الأزمة الظاهرة للعيان، ثمَّ نتعمَّق في الأسباب البنيوية للأزمة المالية الحالية، وبعد ذلك نستعرض الأسباب الأخلاقية للأزمة. في الجزء الثاني من البحث نقدِّم رؤية إنسانية للتنمية الاقتصادية والتي بإمكانها معالجة سلبيات النظام الاقتصادي العالمي الراهن، وهي رؤية كثيراً ما يغفلها القائمون على المشروعات الإنمائية الإسلامية، إن لم نلفها غائبة تماماً ومعدمة، وأخيراً نبيِّن أن الدينار الذهبي يشكل أساس التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية.



المبحث الأول:

الإنسان الهيدوني
والأزمات المالية العالمية

أولاً: في أصل الأزمة المالية العالمية الراهنة

ما من شكٍّ في أن النظام الرأسمالي المسيطر هو المسؤول عن الأزمة المالية، فضلاً عن أن العولمة بطغيانها وزخمها أسهمت في توسيع نطاقها وتفجير أوضاعها. فالنظام الرأسمالي تحركه دوافع تدميرية، لاسيما عندما يشعر هذا النظام أن قيادة الاقتصاد العالمي تُسحَب منه. تتحقق الأزمة «مقابل ثمن باهظ. التوقيف المؤقت للتطور وحتى التدمير الجزئي للقوى المنتجة. فالرأسمالية مجتمع قائم على تناقضات مستعصية، ولذلك فلا بد أن تكون محركاتها عمليات تناقضية وتدميرية.»[١]

لقد سبقت الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨، مؤشرات تمثلت في الآتي:[٢]

- ارتفاع أسعار البترول إلى ١٤٧ دولارا للبرميل.
- حصول أزمات ائتمانية في الأسواق العالمية.
- أزمة الرهن العقاري الأمريكي سنة ٢٠٠٧.
- تنامي معدل البطالة.

تسبَّب ارتفاع أسعار البترول في حدوث قفزة كبرى في أسعار السلع الأساسية، تكشَّف عنها حدوث كساد عالمي؛ مما أدَّى إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية إلى مستويات خطيرة. وللقضاء على هذا التضخم سارع البنك الأمريكي المركزي إلى عرض نقود جديدة للتخفيف من وطأة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد حصول ندرة في السيولة في أسواق الائتمان والمصارف العالمية، نظراً إلى عدم القدرة على التحكم في آليات الإقراض والاقتراض.

---

١ - أ. إ. بلجوك، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، تعريب: علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٩)، ص١٣.

٢ - . انظر: عبد الغني بن محمد (جمع وترتيب)، أتعرَّف على الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، (عمان: دار البحار، ٢٠٠٩م)، ص١٣-١٥.

من جهة أخرى، استفاد محدودو الدخل من قروض غير قانونية تعرِّض صاحبها إلى المخاطرة بدخله وممتلكاته. مثل هذه القروض كانت تفتقد إلى الطابع القانوني، فتجعل الأقساط في ارتفاع كلما طالت مدة الامتناع عن السداد، وتزيد فوائد الأقساط إلى ثلاثة أضعاف في كل شهر يعجز فيه المقرض عن سداد ديونه.

نظراً إلى هذه القروض غير القانونية والتي صاحبتها شروط مجحفة وجشعة، عجز المقترضون عن تسديد ديونهم، فكان نتيجتها انهيار أسعار العقارات. سارعت البنوك إلى بيع ديون المقترضين في شكل سندات لمستثمرين عالميين كبار لضمان العقارات؛ لكن ظهرت مشكلة أخرى، هي أن المقترضين من المواطنين الأمريكين رفضوا مغادرة بيوتهم، فلجأ المستثمرون الكبار إلى شركات التأمين لضمان حقوقهم، وحينها تبيَّن أن شركات التأمين عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها؛ مما أدى إلى إعلان البنوك عن إفلاسها، فضلاً عن خسائر المؤسسات المالية العالمية التي قدرت بـ: ٤٠٠ مليار دولار أمريكي في أواخر سنة ٢٠٠٨، كما سجَّلت البطالة أعلى نسبة ٦,١٪، وتمَّ الاستغناء عن أكثر من ٦٠٠ ألف وظيفة.[١]

لقد كانت عناصر الاحتيال والغش والمكر وتعظيم الربح والتهرب الضريبي، سببًا في حصول الأزمة المالية الحالية بهذا الشكل العنيف، الذي يبشِّر بغدٍ غير آمن، وأكثر تطرفًا في جوانبه الاقتصادية والمالية والمعيشية، لاسيما في الدول الفقيرة الأكثر تدنيًا في الأجور. فإنْ تشهد هذه الدول تراجيديا القرن؛ فإن الدول الغنية ستعيش المأساة، نظرًا إلى أنها عرفت في القرن الماضي مستوى من المعيشة تحسد عليه، وقد تلفي نفسها قد تراجعت عن هذا المستوى المعيشي إلى غير ما يرضيها. فالربا كما قال أنشتاين هي القنبلة الأكثر تهديدًا للعالم، لأنها أخطر من القنبلة الذرية التي فيها موت ونهاية؛ أما قنبلة الربا ففيها تجويع وترويع، وأكل الإنسان لأخيه الإنسان؛

---

١ – انظر: المرجع السابق، ص١٦.

أكل بمعنى الكلمة إذا أحكمت الأزمة أقفالها، وأخرجت أثقالها.

لا نغادر بعيدًا، ونشرع في تلخيص خطوات الأزمة التي تسبَّب فيها الإنسان؛ هذا الإنسان الذي يعشق ذاته ويتطلع إلى إشباع لذاته المشروعة وغير المشروعة. وأهم هذه الطرق الملتوية التي انتهت به إلى السقوط في الهاوية، كما فصَّلها الألماني أولريش شيفر في كتابه القيِّم الذي جمع فأوعى حاضر الأزمة ومستقبلها، هي:[1]

١. في عام ٢٠٠١م، أفلست شركة إنرون العملاقة الناشطة في قطاع الطاقة في هيوستن الأمريكية، وقد كانت هذه الشركة الممول الرئيس لانتخابات بوش الإبن، حيث لم تعرف الولايات المتحدة الأمريكية، إفلاساً مثل هذا، طوال تاريخها. وترجع خلفية الإفلاس إلى أن خبراءها المتخصصين بالتحايل المالي أسسوا أكثر من ٤٠٠٠ شركة، لم يكن لها وجود في الحسابات الختامية، ولم تكن هذه الشركات إلا من نسج عالم الخيال؛ عالم يراد منه تزويق البيانات الحسابية الخاصة بالشركة. وبذلك حكمت المحكمة على مؤسسها بالسجن ٢٥ عاماً؛ ولكن لم يدخل السجن، لأنه مات بالجلطة القلبية في يونيو ٢٠٠٦م.

٢. لقد كانت الصفقات غير المشروعة، وتزوير الحسابات الختامية، والميزانيات، موضة اقتصاد السوق المحررة من القيود؛ ففي عام ٢٠٠٢م، اعترفت مئات الشركات الأمريكية بأنها كانت تزوِّر بياناتها الحسابية، وكانت العشرات من الشركات قد أعلنت إفلاسها.

٣. تنامي المتاجرة بالعملات العالمية، واستقطاب البورصة للمضاربين؛ إذ يتم التعامل فيها بأكثر من ٣ تريليونات دولار أمريكي في اليوم

١- لمزيد تفصيلا، انظر: أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة، ٣٧١ (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٠ م)، (بتصرف).

الواحد؛ أي بنحو ٩٠ ضعفًا مقارنة بحجم التجارة السلعية العالمية.

٤. ارتفاع حجم المعاملات في بورصات الصرف الأجنبي إلى أربعة أضعاف القيمة التي سجَّلها العام ١٩٩٢م، وارتفع ما بين العامين ٢٠٠٤م، و٢٠٠٧م، فقط بمقدار الثلثين، وهو ارتفاع لا مثيل له في التاريخ أبداً.

٥. انتشار ما يسمى بالمشتقات المالية، التي هي عبارة عن بضائع مالية تشتق قيمتها من التطور الذي يطرأ على قيمة أوراق مالية أخرى، حيث يستخدم فيه الرياضيون معادلات رياضية معقَّدة بهدف التعرف على الأوراق المالية التي تدر أرباحاً كبرى، وتمارس صنادق الاستثمار في هذا العالم دور الآلة السحرية القادرة على خلق المال بلا انقطاع، ومن العدم.

٦. بلغت قيمة المشتقات المتداولة في النظام المالي العالمي ٥٩٢ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٧م، وهي عشرة أضعاف قيمة السلع والخدمات التي ينتجها سكان الأرض عامًا بعد عام، وستة أضعاف القيمة التي كانت قد بلغتها هذه المشتقات قبل سبعة أعوام.

٧. أخذت المصارف تبيع ما يسمى بالمبادلات، أي الأدوات الجديدة التي يستطيع الناشطون في الأسواق من خلالها، مبادلة المخاطر التي تنطوي عليها المعاملات المتعلقة بأسعار الفائدة والصرف الأجنبي، كما استمرت المصارف في تصدير أوراق مالية مكفولة بقروض عالية المخاطر، وهي صناعة مالية غامضة وخطيرة؛ عدَّت من قِبل خبراء المال أسلحة مالية من أسلحة الدمار الشامل.

٨. إنشاء صناديق المخاطر أو التحوط كما يطلق عليها أيضاً؛ فهذه الصناديق ينافس بعضها البعض الآخر على استقطاب المستثمرين الخواص. ومن ثم فإن مئات الملايين من بسطاء المواطنين الذين

استثمروا مدخراتهم على أمل أن تنفعهم هذه المدخرات في اليوم الأسود وعند بلوغهم سن العجز، يشاركون في كازينو القمار هذا، بلا وعي منهم بالمخاطر المحيطة بمدخراتهم. إن صناديق المخاطر أشبه بالثقوب السوداء في النظام المالي؛ فهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة أنشئت لتحقيق هدف واحد، في المقام الأول، لنقل الأموال من النظام المالي الرسمي إلى شركات تكاد تكون متاهات لا قدرة للمرء على الدخول إليها ولا على الخروج منها. فما لا وجود له في الحساب الختامي لا يمكن للمرء أن يفرض عليه الرقابة، ولا يمكن لأحد أن يحيط علمًا بمدى خطورته.

٩. ضارب عدد متزايد من الناس بأموال مقترضة بغية شراء مزيد من الأسهم. اقترض المستثمرون الأمريكيون ما يقرب من قيمة الأموال التي كانوا اقترضوها قبل اندلاع أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩م.

١٠. ممولو القروض العقارية بذلوا كل ما في وسعهم من مكر لإغراء العائلات الفقيرة بالاستدانة منهم. فقد كلفوا جماعات من الماكرين أن تجوب الأحياء السكنية بحفز الفقراء، بكثير من الكلام المنمق، على أخذ القروض زهيدة التكلفة في زعمهم؛ ولكن القرض الجديد ينطلق من معدلات فائدة متغيرة، والزبائن غرَّتهم الأقساط الميسرة التي ينبغي عليهم تسديدها في السنتين أو ثلاث السنين الأولى، ولم يأخذوا في الحسبان أن الفوائد سترتفع من ٧ بالمئة إلى ١٢ بالمئة، من ٦ بالمئة إلى ١٣ بالمئة؛ أي من ٢٠٠٠ دولار أمريكي في الشهر إلى ٣٥٠٠ دولار أمريكي. وفوق هذا ينصح المحامون أصحاب العقارات السكنية المتخلفين عن خدمة ما بذمتهم من قرض أن يهجروا منازلهم، ويرسلوا مفتاح البيت إلى المصرف المعني؛ أي أن يتركوا للمصرف الديون والعقار.

١١. لم يسبق، أن استدان الأمريكيون بجنون، ما استدانوه بعد الحادي عشر من سبتمبر، تحديًا للإرهابيين الذين يريدون أن يفرضوا عليهم معيشة أخرى كما يزعمون. وتعزَّز هذا الجنون من خلال سياسة المصرف المركزي الأمريكي القائمة على أسعار الفائدة المتدنية، ومن خلال صيغة جديدة ابتدعوا طريقة تكوين حزم تضم كل واحد منها مئات أو آلاف القروض العقارية التي منحتها المصارف، وذلك من أجل تحويل حزم القروض هذه، إلى أوراق تسوَّق بأسعار فائدة مفرطة في الارتفاع. وقد بدت هذه الأوراق المالية المسندة بالقروض كأنها أوراق مضمونة إلى حد بعيد. ويسمِّي المصرفيون هذه المعاملات العجيبة (تجزئة واختلاق). فبهذه الطريقة تتوزَّع مخاطر القروض على العالم أجمع. فالعامل في أحد مصانع كليفلاند الذي اقترض ٢٠٠ ألف دولار أمريكي لشراء منزل معيَّن، قد يواصل دفع ما بذمته من أقساط إلى مصرفه العقاري المحلي، غير أن الأمر الذي لا علم له به، هو أن هذا المصرف قد شطب هذا القرض من ميزانيته، بيسر وتكتم، وإنه ربما نقله من أوهايو إلى جزر الكيمن حيث الشركات الوهمية التي لا حساب ختامي لها.

١٢. عندما تمنح المصارف القروض، فإنها تحاول ، في الحال، التخلص من هذه القروض. فحالما تختفي الأصول المسندة بهذه القروض من الميزانية ستستطيع المصارف تمويل قروض جديدة. بعمليات التحايل هذه تستطيع مؤسسات التمويل تفادي الضوابط التي تفرضها عليها سلطات الرقابة. فوفق هذه الضوابط فإن كل يورو تمنحه المصارف على شكل قرض، يجب أن يقابله رأسمال خاص، يجب أن يقابله احتياطي تبلغ قيمته ٨ من سنتات اليورو؛ أي أن المصرف الذي يمنح مشروعًا معينا قرضًا قيمته مليار يورو، يجب أن يضع مقابله احتياطًا من رأسماله تبلغ قيمته ٨٠ مليون يورو.

١٣. إذا كانت المصارف العقارية قد منحت في العام ٢٠٠١م، قروضًا عالية المخاطر بلغت قيمتها ١٢٠ مليار دولار أمريكي؛ فإنها منحت بعد أربعة أعوام من هذا التاريخ، قروضًا عالية المخاطر، كانت قيمتها قد ارتفعت إلى خمسة أضعاف؛ أي إلى ما مجموعه ٦٢٥ مليار دولار أمريكي، وكان المستثمرون يتقبلون عن رضا وشجع كبيرين حزم هذه القروض، متجاهلين ما تنطوي عليه من مخاطر ومبهورين بما يدفعه أصحاب المنازل من فوائد مكونة من خانتين، أي تبلغ ١٠ بالمئة أو أكثر.

١٤. لقد كان هذا الاعتقاد رائعًا، وهكذا انفجرت الفقاعة في خريف العام ٢٠٠٦م، فمه بدء أسعار العقارات بالانخفاض، بدأ أصحاب المنازل يتعثرون في تسديد ما بذمتهم من أقساط. فما بين ليلة وضحاها أمست عقاراتهم السكنية أقل من قيمة القروض التي حصلوا عليها مقابل رهن منازلهم السكنية.

١٥. في ديسمبر ٢٠٠٧م، أرغمت وزارة الخزانة الأمريكية المصارف على تجميد تحصيل الفوائد من أصحاب المنازل الذين لم يتخلوا، بعد، عن الوفاء بالتزاماتهم.

١٦. انهارت المؤسسة الأمريكية إنديمك التي كانت قد منحت كثيرًا من القروض العقارية، وبعض المصارف الكبرى أضحت تحت رعاية الدولة.

١٧. لم تعد المصارف مستعدة لإمداد المصارف الأخرى بالقروض التي تحتاج إليها؛ فكل مصرف صار يرتاب بالمصرف الآخر، ولا يثق بأنه سيسترد منه القرض، وذلك لأن المصرف المقترض قد يعلن الإفلاس في اليوم المقبل.

١٨. في سبتمبر من العام ٢٠٠٨م، ضرب وول ستريت، قلب الرأسمالية،

زلـزال كبير تسبَّب في انـدلاع أكبـر انهيار تتعرض لـه المصارف والبورصات منذ الكساد الكبير، ستعقبه عواقب وخيمة لا محالة.

ما من شكٍّ في أن هذه الأزمة وراءها فساد الإنسان؛ حيث تكشف هذه الآية الكريمة عن أن الفساد والأزمة وغيرها من الأضرار، هي من فعل الإنسان الذي يستنزف الطبيعة ويتمرد عليها، يقول الله تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الروم:٤١). ففساد الإنسان ناجم عن إشباع الرغبات والجري وراء اللذة، من غير ضوابط.

إن للنفس ضروريات لا ينبغي أن تتعداها إلى غيرها بطرق غير مشروعة؛ وإلا أذاقت نفسها الوبال بفعل فسادها وإفسادها لطبيعة الآخرين من البشر؛ هذا إنْ لم يرجعوا «فيعزمون على مقاومة الفساد، ويرجعون إلى الله وإلى العمل الصالح وإلى المنهج القويم».[1]

لقد أصبح النظام الليبرالي مركز جذب للآخرين بفعل مغناطيس العولمة؛ حيث عولمة الفساد جعلت الإنسان في أنحاء العالم يرنو إلى تحقيق اللذة على حساب الآخرين. وصار الإنسان الذي تسيِّره جوامح الرغبة واللذة، هو نفسه الإنسان الذي لا يستطيع أن يبني حاضره ويخطط لمستقبله من غير ربا؛ حتى بات تعظيم اللذة مرتبطاً بمضاعفة الربا، وكأن أمرهم من أمر هذه الآيات الكريمة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾ وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٣٢﴾ ۞ وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَـٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (آل عمران:١٣٠-١٣٤). هذا ينطبق

١- سيد قطب، في ظلال القرآن، (القاهرة: دار الشروق، ط٢٥، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، مج٥، ص٢٧٧٣.

على الذين آمنوا فما بال الذين لم يؤمنوا؟ فالذي تحاصره اللذة والربا، لا يمكن أن يُنفِق أو يُحسِن، فهو منشغل في حاضره بنفسه وبتسديد فوائد الربا؛ ولكن مستقبله مرهون بغيره. فأن يكون الإنسان هيدونياً (=إنسان اللذة) بالضرورة أن يكون ربوياً؛ إذْ أحكم النظام الرأسمالي التاريخي نسج هذه العلاقة بين اللذة والربا؛ فأخرجها لباساً مغرياً للبشرية؛ ولكن لا يواري سوّءتها بله أزمتها.

ثانيا: أزمة الأموال غير الحقيقية في النظام المالي العالمي

يرى الاقتصاديون وخبراء المال أن تمويل قروض الرهن العقاري هي السبب الرئيس للأزمة المالية الراهنة. في الواقع، إن مشكلة قروض الرهن العقاري ليس سوى نقطة انطلاق لهذه الأزمة. والمشكلة أعمق من ذلك، فهي مشكلة نظامية وهيكلية.

قبل مناقشة أسباب الأزمة بالتفصيل، ينبغي أن نوضح أولا ما هو المال، وكيف له أن يسهم في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

١- الإنتاج والتجارة والمال: المحفزات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع

ما من شك في أن الإنتاج والتجارة قد أسهما في تحسين الرفاهية الاقتصادية للبشرية. فعن طريق التجارة يستطيع الإنسان أن يحصل على مزيد من السلع والخدمات، وذلك من خلال التخصص وتقسيم العمل، بخلاف ذلك قد لا يكون الإنسان قادرا على إنتاج سلع بمفرده. ومع ذلك، فإن اقتصاد المقايضة يطرح عددا من المشاكل؛ من بينها تطابق الرغبات، فإن لم تلتق الرغبات بين المتبادلين، تتولد عن ذلك مشاكل أكبر.[1] وبإدخال الأموال في النظام الاقتصادي، فإن ذلك لا يحل المشكلة المتأصلة في تجارة

١- وهذا يعني أن المقايضة تستلزم إيجاد جهة أخرى تكون لها رغبة في قبول العرض مقابل الطلب بنسب متفقٍ عليها.

المقايضة وحسب، بل أيضا يعزز التخصص، ويشجع التجارة، ويحسن مستوى معيشة الناس.

إن المال هو أي شيء متفق عليه بين الناس في تبادل السلع والخدمات أو دفع الدين. وعادة ما يعتقد الناس أن النقود المعدنية والورقية هي المال؛ ولكن، من الناحية التقنية، فهو أي شيء يكون مقبولاً كوسيلة للدفع.

ففي العصور القديمة، استخدم الناس الحجارة، والجلود، والملح، والمحارات؛ إلا أنها استبدلت في وقت لاحق بالمعادن الثمينة، مثل: الذهب، والفضة التي أدت دور المال لفترة طويلة من الزمن في تاريخ البشرية. بعد نهاية اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٧١م، أصبحت النقود الورقية والنقود الإلكترونية مهيمنة في الساحة المالية العالمية؛ مما أدى إلى انزلاق مالي خطير كما سنرى لاحقاً.

تتمثل المهمة الرئيسة للمال في الاقتصاد، في أنها وسيلة للتبادل؛ أي تستخدم لدفع ثمن السلع والخدمات. وعلى الرغم من أن هذه المهمة بسيطة فهي، مع ذلك، مسؤولة عن تشجيع التخصص، وتسريع التبادل التجاري بين الناس، وبالتالي رفع مستويات المعيشة لديهم. إن الوظيفة الأولى للمال كوسيلة للتبادل تحقق درجة عالية من الفعالية الاقتصادية. هذه الفعالية في اقتصاد المقايضة يكون مستواها أقل، مما يجعل بالضرورة مستويات المعيشة منخفضة.

من مزايا المال، أنه يقضي على مشكل تطابق الرغبات. فمثلا الشخص يبيع سلعه أو خدماته مقابل النقود، وبعد ذلك يستخدم هذه النقود لشراء غيرها من السلع والخدمات التي تلبي رغباته. وباعتبار أن المال له قابلية للقسمة؛ فإنه ييسر عملية تبادل الأشياء والخدمات؛ مما يسمح للشخص أن يتخصص فيما يحسنه ويتقنه. وهذا يزيد من الإنتاجية، وكمية ونوعية السلع والخدمات المنتجة وتبادلها في الاقتصاد.

إن الشيء الذي ينماز بوظيفة مالية تتحقق فيه، بالضرورة، السمات الخمس الآتية:

أ- أن تتوافر في هذا الشيء معايير تساعد على معرفة قيمة الأشياء الأخرى بشكل سهل.

ب- أن يكون مقبولاً على نطاق واسع، وهذا يتطلب من هذا الشيء أن يكون لديه قيمة ذاتية.

وكلما كان هذا الشيء نادراً كان ذلك أفضل (بحيث يمكن لكمية صغيرة مثل الذهب جلب قيمة عالية من السلع). وبما أن النقود الورقية المستعملة حاليا ليس لها قيمة ذاتية خاصة بها، فإنه يتم قبولها عن طريق القانون، ومن هنا يأتي مصطلح النقد الإلزامي أو المناقصة القانونية (Legal Tender).[١]

جـ- لا بد لهذا الشيء أن يكون قابلاً للقسمة، بحيث يمكن استخدامه لتبادل مجموعة من الأشياء.

د- يسهل حمله والتنقل به.

هـ- يتميز بالاستقرار، وغير قابل للتدهور، أو الاستنزاف أو التآكل بسهولة نتيجة تركيبته الكيميائية، أو المناخ، أو الآفات، أو الحرائق، أو لأي أسباب أخرى.

علاوة على ذلك، ينبغي أن يكون النظام المالي المتماسك مشجعاً على تداول المال بدلاً من احتكاره. ففي ظل الظروف العادية؛ فإن السرعة العالية لتداول المال تشجع النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاجية. وعلى العكس؛ فإن احتكار المال يؤدي إلى التراخي في النشاط الاقتصادي الذي يظهر في شكل انخفاض الطلب، والأنشطة التجارية، والأرباح، والخسائر التجارية، والبطالة... إلخ.

١- هو القانون الذي يلزم الناس التعامل بالأموال غير الحقيقية، وسنشرح ذلك عندما يأتي الحديث عن:Fiat Money.

إلى جانب آخر فإن وحدة الحساب هي الوظيفة الثانية للمال، وهذا يشير إلى مدى استخدامه كمقياس للقيمة في الاقتصاد. على سبيل المثال ٥٠ دولاراً أمريكياً هو سعر قميص، أو ٢ دولاراً أمريكياً هو سعر الكيلوغرام من السكر، وهلم جرا. هذه الوظيفة تلغي الحاجة إلى تقييم السلع والخدمات بعضها ببعض مثلما كان متداولاً في اقتصاد المقايضة.[1]

الوظيفة الثالثة للمال أنه حافظ للقيمة (Store of Value)؛ إذ تشير هذه الوظيفة إلى القوة الشرائية للنقود مع مرور الوقت. فإذا كان المال هو حافظ جيد للقيمة، فإنه سيحتفظ بقدرته الشرائية من وقت تسلم الأموال إلى أن يتم إنفاقها. فإذا تسلم الشخص ١٠٠٠ دولاراً أمريكياً هذا اليوم، فيمكنه شراء كمية من السلع، وإذا تسلم المبلغ نفسه بعد سنة يمكن شراء الكمية نفسها بـ: ١٠٠٠ دولار أمريكي؛ فهذا يعني أن الدولار لا يزال يحتفظ بقدرته الشرائية في تلك السنة. في النظم المالية المعاصرة، فإن المال لا يمكن أن يكون حافظا جيدا للقيمة؛ لأن قيمته تنخفض مع مرور الزمن بشكل عام، أي أنه يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية بسبب التضخم.

في هذا البحث سنبرهن على أن أساسيات النظام النقدي الحالي، أي الأمول غير الحقيقة (fiat money)، ونظام الاحتياطي الجزئي (fractional reserve banking) يعدان سببين حقيقين للأزمات المالية التي عرفها العالم في القرن الماضي والقرن الحالي، وكلاهما نوع من أنواع الربا.

يمكن تعريف الأمول غير الحقيقة (fiat money) بأنها النقد في شكل أوراق، أو النقد البنكي في شكل قروض، وهي نقود لا قيمة ذاتية لها، كما أنها نقود اعتبارية غير مغطّاة بقيم حقيقية؛ أي أموال غير حقيقية. فهي لا تملك قيمة ذاتية لأنها ليست سلعة مثل الذهب. فمثل هذه الأموال غير

---

١ – على سبيل المثال في اقتصاد المقايضة حيث تتوافر مئة سلعة؛ فإن عدد الأزواج من السلع هو / (١٠٠–٢)!٢!=٤٩٥٠!١٠٠= C_2^{100} زوجاً ، وهذا يستلزم تحديد ٤٩٥٠ تسعيرة.

الحقيقية يلزم القانون الناس التعامل بها، لهذا تسمى نقوداً إلزامية، أو مناقصة قانونية (Legal Tender). فمن غير قانون إلزامي لا يكون لهذه الأموال غير الحقييقة معنى، ولا تقبل كوسيلة للدفع، بخلاف الذهب الذي له قابلية لتعامل الناس به من غير قانون كما هو شائع قديماً وحديثاً؛ فالناس تتعامل به عن رضا واقتناع.

مثلاً لدينا عملة صومالية، فهل يمكن أن نشتري بها بضائع من طوكيو؟ لا يمكن؛ لأنه لا يوجد قانون إلزامي يرغم البائع الياباني قبول العملة الصومالية في طوكيو، وإن كان يلزمه قبول الدولار أو اليورو؛ ولكن الذهب يتميَّز بالمقبولية في كل مكان في الصومال أو في اليابان. وعليه فإن الذهب يندرج في صنف الأموال الحقيقية(Real Money)التي تغري جميع البلدان على التعامل بها من غير استثناء.

تأسيساً على ما سبق نتساءل، كيف توجد الأموال غير الحقيقية، ومن المستفيد الأول من هذه الأموال قبل تداولها في الاقتصاد؟ الأموال غير الحقيقية في شكل ورق أو معدن تطبَع في البنوك المركزية التي هي بنوك خاصة في معظم البلدان؛ أما الأموال في شكل قروض بنكية فتوجد من العدم في البنوك الخاصة، وذلك عبْر نظام الاحتياطي الجزئي، ووفق الصيغة الآتية:

$$D = \frac{1}{r} \square R$$

R= وديعة الزبون في البنك.

r= نسبة الاحتياطي المطلوبة التي تحدَّد من البنك المركزي.

D = المبلغ الجديد للبنك بعد وديعة الزبون.

مثال:

في ماليزيا، مثلاً، نسبة الاحتياطي المطلوب ٤ بالمئة. لنفرض أن زبوناً ما أودع مليون رينجيت ماليزي في البنك، وطبقاً للمعادلة أعلاه؛ فإن الرصيد الجديد للبنك، سيصبح على النحو الآتي:

$$D = 25000000 = \frac{1}{4/100} \times 1.000.000$$

إذن، الفارق بين المبلغ الجديد للبنك ومبلغ الوديعة، هو: ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ رينجيت ماليزي.

أي: ٢٥,٠٠٠,٠٠٠–١,٠٠٠,٠٠٠ = ٢٤,٠٠٠,٠٠٠

وهذا يعني أن ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ رينجيت ماليزي هو مبلغ مخلوق من العدم؛ والكارثة المالية أن هذه الأموال (٢٤,٠٠٠,٠٠٠ رينجيت ماليزي) تخرج إلى الاقتصاد في شكل ديون للزبائن.

نظام الاحتياطي الجزئي (fractional reserve banking) وفوائد الربا، هي وراء عدم الاستقرار المالي، وغياب العدالة، وفوضى النظام.[1]

نرى أيضا أن هذه الخصائص تتعارض، في الواقع، مع تحقيق مقاصد الشريعة وتفعيلها في الوسط المالي، والاقتصادي، والاجتماعي.

٢- عائد إصدار الأموال غير الحقيقية والنمو المتواصل في العرض النقدي والدين

أشرنا آنفاً إلى الدور الأساسي للمال في الاقتصاد، وأثره في النمو ورفاهية

١- للمزيد تفصيل، انظر:

-Meera, Ahamed Kameel Mydin (2002a). The Islamic Gold Dinar. Subang Jaya, Malaysia: Pelanduk Publications.

-Mydin Meera, A.K. and Larbani M. (2009). «Ownership effect of Fractional Reserve Banking», Humanomics, 25 (2) 101-116 .

المجتمع. ولذلك، فإن مسألة الملكية والسيطرة على عملية إيجاد النقود أمر بالغ الأهمية في أي مجتمع.

عائد إصدار الأموال غير الحقيقية (Seigniorage)، هو الفائدة التي يجنيها أول من يوجد أو يصدر النقد الورقي أو المعدني أو البنكي (Credit Money) عن طريق نظام الاحتياطي الجزئي؛ فهذه الجهة أو المؤسسة هي المستفيد الأول من هذا المال في النظام المالي الراهن.

يمكن صياغة عائد إصدار الأموال غير الحقيقية (Seigniorage)، على الشكل الآتي:

عائد إصدار الأموال غير الحقيقية = قيمة النقد - تكلفة إنتاجه

من المعلوم أن النقد الورقي أو المعدني يصدره البنك المركزي. لنأخذ مثالا: ورقة ١٠٠ دولار أمريكي، ونفترض أن تكلفة طبعها ٠,٨٠ دولار أمريكي، وتشمل التكلفة (الورق، والحبر، والطباعة). فحسب المعادلة أعلاه؛ فإن البنك المركزي الأمريكي سيربح المبلغ الآتي وفق الحساب الآتي:

عائد إصدار 100 دولار أمريكي= 100 – 0.80= 99.2 دولار أمريكي

غنيٌّ عن البيان أن معظم البنوك المركزية في العالم هي بنوك خاصة بما فيها البنك المركزي الأمريكي الذي يصدر الدولار. إن كل الدولارات التي يطبعها هذا البنك تخرج إلى الاقتصاد على شكل دين. هذا الدين يتحمله الشعب الأمريكي، والدولة الأمريكية.

أما النقد البنكي (Credit Money)، فيخلق من العدم كحسابات وأعداد في الكومبيوتر عن طريق نظام الاحتياطي الجزئي، ولذا فلن تكون عليه أية تكلفة.

لنأخذ مثالاً:

نفرض أن زبون بنك طلب قرضاً بقيمة ٥٠٠ دولار؛ فإن البنك يفتح له حساباً في الكومبيوتر، ويضع في حسابه الرقم ٥٠٠ (هذا المبلغ في شكل عدد يخلق من العدم عن طريق نظام الاحتياطي الجزئي كما شرحنا أعلاه).

وبالتالي يكون:

عائد إصدار 500 دولار أمريكي= 500 – 0= 500 دولار أمريكي

من هنا يظهر أن كل الأموال التي تمنح في شكل قروض من قِبل البنوك الخاصة تخلق من عدم من غير جهد أو تكلفة. هذه الأرباح الطائلة تعود إلى أصحاب البنوك، إضافة إلى أن هذه البنوك تشترط فوائد إضافية على القروض في شكل ربا. وعموما هذه الأرباح لا أساس لها في الشريعة الإسلامية؛ لأنها لم تكتسب عن طريق شرعي.

وفي هذا الصدد، فإن السمات الرئيسة الثلاث للنظام المالي الحالي، التي لا يفقهها بعض علماء المسلمين بله يدركون عمقها ومخاطرها، وذات الصلة بمناقشتنا، تكون على النحو الآتي:

أ. المال غير الحقيقي الذي لا قيمة ذاتية له، والذي يشمل المال الورقي والمال البنكي (القروض، والنقود الإلكترونية).

ب. الفوائد.

ج. نظام الاحتياطي الجزئي.

هذه السمات الثلاث أساسية لعملية إيجاد النقود من قبل القطاع المصرفي.[1] فهذا الأخير يوجد معظم الأموال عن طريق نظام الاحتياطي الجزئي، أي من خلال عرض قروض.

١– وهي عملية يجهلها العامة من الناس بما في ذلك العديد ممن تمَّ تكوينهم في القطاع المصرفي والمالي. انظر: Meera. Ahamed Kameel Mydin (2002a)

يتم إنشاء المال للمرة الأولى من قبل البنك عند إقراض المال، وبالتالي ففي معظم الأحيان تأخذ هذه الأموال شكل أرقام، أو أعداد حسابية في الكومبيوتر. هذه الأرقام أو الأعداد البسيطة التي تحمل في طياتها القوة الشرائية خُلقت من عدم، وهي عائد إصدار الأموال غير الحقيقية.

يجب ملاحظة حقيقية مهمة وهي أنه يتم إدخال جميع هذه الأموال الجديدة في الاقتصاد في شكل دين كما أشرنا سابقاً. أيضاً نلاحظ أن بعضا من البنوك الإسلامية يعمل ضمن نظام الاحتياطي الجزئي، وبالتالي فإنها تنشئ النقود بهذه الطريقة غير الشرعية؛ والتي تتنافى مع القيم الإسلامية التي تحارب الغش، والتحايل، والسرقة، والغبن؛ وإن كانت تسعى إلى استخدام هذه الأموال التي أنشئت، حتى تظهر أنها تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية!

بالإضافة إلى إنشاء أموال بدون قيمة ذاتية من خلال نظام الاحتياط الجزئي؛ فإن أسعار الفائدة التي تأخذها البنوك أو تتقاضاها، تسهم في زيادة الحجم المالي، كل ذلك يحدث من خلال الكمبيوتر (عملية حسابية بحتة).[١] لذلك، سوف يقوم النظام المصرفي بزيادة النقود لتلبية متطلبات الاحتياطي، وبالتالي العمل على استدامة النظام المالي الحالي.[٢] إن الآثار المترتبة على ذلك هو أن وجود نسب الفوائد نفسها -مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها- تدفع البنوك إلى ضخ المال في الاقتصاد؛ مما يؤدي إلى الزيادة المستمرة في المعروض من النقود، سواء (أوراق العملة)، أم أموال بنكية -قروض- أُنشئت من العدم كحسابات في الكمبيوتر عبر نظام الاحتياطي الجزئي.

علاوة على ذلك، فإن نظام بطاقات الائتمان (Credit Card) يزيد من عرض النقود، وهذا لأن في كل مرحلة يتم فيها تشغيل بطاقة الائتمان من

١- تاريخيا، الدين العام والخاص قد نما باستمرار لاستدامة النظام المالي الحالي.

٢- وذلك على الرغم من أن البنك لا يدفع أي شيء ملموس في المقام الأول.

قبل الزبون يحصل خصم من حساب البنك المالك للبطاقة، في حين تحصل زيادة في حساب البنك الذي تتعامل معه المؤسسة التي اقتنى منها الزبون بضائعه بالقيمة المالية نفسها. هذا المال الذي دخل لحساب المؤسسة في البنك، يعده هذا البنك وديعة جديدة له، وبالتالي عن طريق هذه الوديعة، وعبر نظام الاحتياطي الجزئي، يخلق البنك مزيداً من المال ومن العدم. فضلاً عن ذلك، إذا عجز حامل البطاقة عن تسديد الدين في وقته، سيضطر إلى دفع الفوائد، وقد تفرض عليه رسوم التأخر عن السداد.

بما أن إنشاء أكبر قدر من المال يتم من خلال عرض القروض المتعددة؛ فإن المال والدَّين هما نظيران في الموازنة العمومية (Balance Sheet). ومن ثم سيظهر هذا الدين في الاقتصاد الكلي (Aggregate) على شكل دين القطاع الخاص، ودين القطاع العام. في معظم البلدان، قروض البنك (Credit Money) هي المهيمنة في عرض النقود؛ حيث جزء أصغر بكثير من النقود الموجودة في الاقتصاد، تصدر من قبل البنك المركزي على شكل أوراق، ونقود معدنية.

الجدول الرقم (1-1) يبين الإحصاءات النقدية الإجمالية بالنسبة لـ: ٢٦ بلداً. في المتوسط فإن معدل مال الدولة (في شكل ورق، أو نقد معدني) لا يمثل سوى حوالي ٣٤ بالمئة من النقود بمعناها الواسع (M2). و٦٦ بالمئة في الغالب هو المال الذي يتم إنشاؤه من قبل البنوك في شكل قروض من العدم عبر نظام الاحتياطي الجزئي. ويبلغ متوسط معدل النمو السنوي من الأموال الضيقة (M1)، والأموال الواسعة (M2) ٢٩,٦٣ بالمئة، و١٤,٠٤ بالمئة على التوالي.

ومع ذلك فإن القروض البنكية، لها آثار اقتصادية خطيرة. ومن هذه الآثار أن القروض غير قابلة للسداد على مستوى الاقتصاد ككل، والتي تجعل من التخلف عن سداد القروض مشكلة كبرى في بنية النظام المالي الحالي.

وبعبارة أخرى، فإن عملية توليد الأزمات أصبح جزءًا من بنية النظام المالي الحالي. ولذلك، فإن جذور الأسباب التي أدت إلى تعدد الأزمات التي شهدتها العقود الأربعة الماضية متجذرة في النظام المالي وبنيته. السؤال الذي يثار هنا: لماذا تكون القروض غير قابلة للسداد في مجموعها، أي لماذا التخلف عن السداد هو شيء لا محالة واقع؟ إن الشرح الرياضي لهذا التساؤل هو ما سنأتي على بيانه.

الجدول الرقم (١-١)

نسب مجموع الأموال في (٦٢) بلد ومعدلات النمو للفترة ١٩٨٦-١٩٩٦

	الدول	مال الدولة (M0) كنسبة من النقود الواسعة (M2)	متوسط المعدل السنوي		
			الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)	النقود الضيقة (M1)	النقود الواسعة (M2)
1	الأرجنتين	0.23	2.49	179.09	181.80
2	البحرين	0.14	6.15	4.72	5.65
3	بنغلادش	0.23	4.23	10.98	13.92
4	بليز	0.20	8.34	8.73	11.39
5	بوليفيا	0.24	3.86	23.54	35.58
6	بوتسوانا	0.14	7.82	14.60	18.06
7	البرازيل	0.23	2.57	591.80	677.76
8	بوركينافسو	0.52	2.66	10.35	10.12
9	بورندي	0.43	-0.47	8.53	11.81
10	الكاميرون	0.31	-2.36	-3.57	-3.53
11	شيلي	0.88	7.89	25.06	24.68
12	الصين	0.35	9.99	23.03	28.19
13	كوستاريكا	0.47	3.98	15.37	24.22
14	إكوادور	0.21	2.62	40.81	53.45
15	مصر	0.30	4.20	10.79	17.13

19.31	13.90	4.11	0.36	السلفادور	16
13.59	10.98	3.90	0.42	إثيوبيا	17
9.98	10.24	2.78	0.17	فيجي	18
38.56	36.25	4.64	0.50	غانا	19
20.11	18.55	3.88	0.27	جواتيملا	20
22.07	21.24	3.63	0.32	هندوراس	21
16.74	16.20	5.94	0.31	الهند	22
25.97	16.08	10.76	0.13	إندونيسيا	23
25.48	23.61	3.65	0.44	إيران	24
30.50	31.68	2.66	0.35	جمايكا	25
8.61	5.50	2.36	0.46	الأردن	26
21.70	16.25	3.30	0.33	كينيا	27
3.67	1.94	2.95	0.06	الكويت	28
14.17	15.13	28.04	0.25	ليسوتو	29
23.55	22.30	1.22	0.57	مدغشقر	30
28.04	28.65	2.94	0.56	ملاوي	31
15.74	17.71	8.50	0.30	ماليزيا	32
20.26	18.82	8.45	0.63	مالديف	33
10.50	4.24	5.83	0.26	مالطا	34
18.67	14.99	5.84	0.20	جزر القمر	35
41.90	42.94	2.50	0.15	المكسيك	36
49.40	42.99	4.29	0.37	موزمبيق	37
26.56	26.24	2.52	0.66	مينمار	38
19.75	17.73	4.52	0.36	نيبال	39
0.32	0.89	1.60	0.51	النيجر	40
31.64	33.87	4.23	0.52	نيجيريا	41
6.46	4.87	4.43	0.20	عمان	42
15.92	13.78	5.26	0.33	باكستان	43
32.71	26.88	3.69	0.38	براجواي	44
271.95	240.04	1.15	0.40	بيرو	45
21.93	18.37	3.68	0.22	الفيلبين	46
74.15	68.76	1.10	0.25	بولندا	47
9.96	10.19	-2.39	0.49	رواندا	48
4.90	4.43	2.92	0.21	السعودية	49
43.75	39.91	-2.90	0.51	سيراليون	50
15.15	20.33	1.56	0.09	جنوب إفريقيا	51
16.99	14.02	4.31	0.34	سيريلانكا	52
16.74	14.84	5.62	0.56	سوريا	53
18.69	15.26	9.43	0.12	تايلاند	54
6.82	5.84	0.27	0.22	ترينداد وتوباغو	55

56	تونس	0.26	4.34	6.88	10.30
57	تركيا	0.18	4.38	67.55	80.88
58	أوغندا	0.50	7.04	54.20	57.42
59	أورغواي	0.31	3.59	59.82	62.51
60	فنزويلا	0.42	2.60	40.81	39.85
61	زمبيا	0.25	1.25	61.09	67.28
62	زيمبابوي	0.28	3.13	28.54	25.54
	المعدل	**0.34**	**4.25**	**36.92**	**41.40**

(M0): مجموع المال في شكل ورقي ومعدني.

(M1): مجموع المال في شكل ورقي ومعدني مضاف إليه قروض البنك.

(M0) (M2): ، و(M0) ، وودائع قصيرة المدى.

المصدر:

Meera (2004). Computed using data from IMF Financial Statistics Yearbook 2000.

٣- النموذج الرياضي: لماذا القروض غير قابلة للسداد على المستوى الإجمالي (أي لماذا التخلف عن السداد واقع لا محالة)؟

على سبيل المثال، نفترض أن هناك ما مجموعه ١٠ بليون دولا أمريكي عرضت في الاقتصاد على شكل قروض بفائدة ١٠بالمئة من البنك. في نهاية الفترة المحددة سيكون الدين ١١ بليوناً دولاراً أمريكياً، (أي ١٠ بليون دولار رأسمال إضافة إلى ١ بليون دولار فائدة) يجب تسديدها. ومع ذلك، فقط ١٠ بليون دولار موجودة بالفعل في شكل نقود في الاقتصاد؛ أما الفائدة التي هي ١ بليون دولار؛ فإنها غير موجود في الاقتصاد أصلاً. وإذا لم تخلق ١ بليون دولار جديد، وتضخ في الاقتصاد؛ فإن بعض المدينين سوف يعجزون عن التسديد.

نشرع في تقديم النموذج العام، الذي يتخذ شكل معادلات:

(١) X= المبلغ الأول من المال المقدم للمقترضين.

(٢) $I=\{١,٢,..n\}$ هو مجموعة من المقترضين.

(٣) α_i = الدين الأولي للمقترض i $[i=١,٢,..,n]$

W_i = الموجودات الحقيقية للمقترض i أو ماله أو الحد الأقصى لمستوى الديون التي يستطيع تحملها.

(٤) α= سعر الفائدة، $[\alpha\in\ ]٠,١[\ ]$

(٥) β_i= المبلغ الذي يزيد من عبء الديون في نهاية الفترة (على سبيل المثال سنة واحدة) للمقترض i.

(٦) I_1 = مجموعة من المقترضين الذين يسددون في نهاية الفترة.

(٧) I_2 = مجموعة من المقترضين الذين لم يسددوا في نهاية الفترة.

(٨) D = مجموع الدين لجميع المقترضين (أو الدين الإجمالي) الذي تم إنشاؤه بواسطة الفائدة فقط.

(٩) G= الدين الإجمالي أو الكلي بما فيه الفائدة لجميع المقترضين.

(١٠) R= المبلغ الشامل من المال المسدد في نهاية الفترة من قبل جميع المقترضين.

والآن، نقوم بصياغة العلاقات بين الكميات المحددة أعلاه في شكل معادلات.

الملاحظة الأولى: من (١) – (١٠) نستنتج الآتي:

(١١) $I = I_1 \cup I_2 \quad X = \sum_{i=1}^{n}\alpha_i = \sum_{i\in I_1(t)}\alpha_i + \sum_{i\in I_2(t)}\alpha_i$

(١٢) $D = \sum_{i\in I}\beta_i \quad D =$

(١٣) $G = X + D$

عموما؛ فإن البنوك لا تقرض أكثر مما يمتلك المقترض من ثروة؛ أي $W \square a_i$ حتى يتمكن البنك من استرجاع الأموال المقترَضة في حالة إفلاس المقترِض. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان المقترض i عاجزا عن تسديد ديونه للعدد التالي من الفترات $p_i = \frac{Log\frac{W_i}{a_i}}{Log(1+a)}$ (إذا كان هذا الرقم غير صحيح مثل العدد ١٦,٤، فيؤخذ العدد الصحيح الذي يليه، أي ١٧)؛ فإن الدين يتساوى مع ممتلكاته، حينئذ يمكن للبنك مصادرة كل ما يمتلك المقترض من ثروة في الوقت الذي يشاء.

دعونا نرى ما يحدث بعد عام واحد:

ما دام α سعر الفائدة -طبقاً للمعادلة (٤) أعلاه- موجب تماماً؛ فإن الديون الإجمالية التي تم إنشاؤها بواسطة الفائدة D تكون إيجابية أيضاً طبقاً للمعادلة (١٢) أعلاه. مع الأخذ في الاعتبار أن المبلغ X فقط هو الذي يتوافر للمقترضين الاقتصاديين. وفي المقابل فإن مجموع الديون الناتجة من الفائدة D غير موجودة في الاقتصاد باعتباره مالاً، وعليه نستنتج أن:

$$R \leq X < X + D = G \quad (١٤)$$

وبالتالي تنجم عنها المعادلة الآتية:

$$R < G \quad (١٥)$$

العلاقة في المعادلة (١٥)، تعني أن إجمال المبلغ المالي المسدد سيكون دائما أقل من المبلغ المالي الإجمالي الذي يجب تسديده. ومعنى ذلك، أن المقترضين بالتأكيد سوف يعجزون على السداد في الإجمال.

والآن دعونا نفترض أن البنك لا يصادر الثروة الحقيقية للمقترض؛ فإن الفترة الثانية تبدأ بالكمية التالية من الأموال المتوافرة في الاقتصاد.

$$X_1 = X - R \quad (١٦)$$

إذا افترضنا أن البنك لا يضخ R في الاقتصاد؛ فإن مجموع الديون، هي:

$$S_1 = G - R \quad (١٧)$$

بما أنه سيتم خصم الفائدة على هذا الدين؛ فإن الدين الإجمالي D_1 الناتج عن الفوائد في الفترة الثانية سيكون موجبا تماما، والديون الإجمالية في الفترة الثانية سوف تكون على النحو الآتي:

$$G_1 = S_1 + D_1 \quad (١٨)$$

وبما أن $D_1 > ٠$، فإن المبلغ الإجمالي للأموال R_1 المسددة من المقترضين في نهاية الفترة الثانية، تؤكد المعادلة الآتية:

$$R_1 \leq X_1 < X_1 + D_1 = G_1 \quad (١٩)$$

ومن ثم فإن:

$$R_1 < G_1$$

حيث:

G_1: هو الدين الإجمالي في العام الثاني.

R_1: هو المبلغ الإجمالي المسدد من قِبل المقترضين في العام نفسه.

وبالتالي، فإنه في الفترة الثانية سيكون العجز عن التسديد الإجمالي واقع لا محالة. وبالمنطق نفسه يمكن أن نثبت أنه بالتأكيد سيحدث عجز عن التسديد الإجمالي في أية فترة.[١] لقد قلنا آنفاً، أن المال يضخ في الاقتصاد على شكل قروض مصحوبة بفوائد. من المهم أن ندرك أن الدين الإجمالي (رأسمال وفائدة)، غير قابلة للتسديد في الإجمال. وفقا للتحليل الإجمالي، فإن العجز عن التسديد الإجمالي يقع كنتيجة للطريقة التي صمم بها النظام المالي. هذا يعود بالأساس إلى حقيقة أن الجزء الذي يمثل الفائدة

١- وعلى الرغم من العجز عن التسديد؛ فإنه يتم تمويهه من قِبل البنك والمقترضين عن طريق التقسيط، وضخ الأموال في الاقتصاد.

الذي يجب سداده مع رأس المال، لا وجود له في الاقتصاد على شكل أموال. وكما ذكرنا آنفاً، فإن هذا الحقيقة أمر بالغ الأهمية لأن لها عواقب وخيمة.

ولذلك، في ظل هذا النظام المالي الربوي، قد تحدث ثلاثة أمور لاستدامة الوضع الربوي للنظام بشكل ديناميكي:[١]

أ. يمكن إنشاء مال إضافي في شكل قروض ومنحها للوحدات الاقتصادية المتعثرة (أي إعادة جدولة القروض). وهذا من شأنه، بالطبع، زيادة مديونية المقترض.

ب. يتم عرض أوراق مالية وعملات معدنية إضافية من جانب البنك المركزي لتغطية قيمة الفائدة غير الموجودة في الاقتصاد.

ج. البنك قد يصادر الثروة الحقيقية (المرهونات، والممتلكات) نظرا إلى تعثر المقترضين، وعجزهم عن السداد.

في الخيارين الأول والثاني؛ فإن المعروض النقدي في الاقتصاد سيتوسع أكثر من اللازم؛ أما في الخيار الثالث يقع نقل الملكية من المقترضين إلى أصحاب البنك.

الخيار الأول يجعل المال يتزايد في الاقتصاد في شكل دين (دين القطاع الخاص، وديون القطاع العام)، مما يتسبب في زيادة الديون في هذه القطاعات إجمالاً، وفي هذا ليس حلاً للمشكل؛ وإنما هو مجرد تأجيل للسداد؛ مما يسهم في تضخيم الدين.

القطاع المصرفي، يمتلك حصرياً حق منح القروض، وبالتالي يمتلك مقدرة توجيه مسار حياة القطاعين العام والخاص، ما دام أنه يمكن له أن يقرر من هي المؤسسات المفلسة -(لأن بعض المؤسسات ستكون عاجزة عن التسديد كنتيجة للطريقة التي صمم بها النظام المالي، كما أشرنا آنفا)-

---

١- انظر: (Meera (2002a.

التي ستنقذ (بإعطائها قروضا جديدة)، والمؤسسات التي لا يريد إنقاذها.

في حين يمكن أن يستمر النظام المالي الحالي بشكل حيوي من خلال الزيادة المستمرة في المال عن طريق إقراض المؤسسات والحكومات؛ وإلا فإن مصيره سيكون الانهيار؛ لأن الديون لها أثر مالي في تماسك البنية الاقتصادية.

إن التمويل بالديون جذاب للشركات، لأنه أرخص عموما، ومدفوعات الفائدة غير خاضعة للضرائب، وبالتالي تؤدي إلى زيادة العائد (return on equity) على حقوق المساهمين.

إن مشكلة تمويل الديون هو الالتزام بالتدفق النقدي للشركة لخدمة الدين؛ ولكن التدفق النقدي من العمليات التجارية العادية محفوف بالمخاطر إلى حد ما. فمقدار الدين الذي يمكن أن تحصل عليه المؤسسة يعتمد على حجم المخاطر التجارية التي تواجهها، فإن الشركات ذات المداخيل الكبرى الجيدة يمكنها الحصول على قروض كبيرة. نلاحظ أيضا أن هناك شركات تغامر بأخذ دين أكبر من طاقتها وتوفق في سداد ديونها بدون مخاطر، وهناك من يتعرض للفشل والإفلاس.

بما أن المال ينمو في شكل ديون في النظام المالي الحالي، فإن مؤسسات الأعمال والحكومات، ستصبح مدينة بشكل أكبر، وتصل إلى مستويات لا تستطيع بعدها الحصول على مزيد من القروض بشكل إرادي أو غير إرادي. وعندما لا تستطيع الشركات والحكومات تحمل هذا الوضع؛ فإنها ستنهار.(١)

١- ونحن نعزو فشل الشركات الكبرى لذلك، مثل: شركة أنرون (Enron)، وزيروكس (Xerox). في الآونة الأخيرة على سبيل المثال، اقترحت الحكومة اليابانية إعادة شراء الديون المتعثرة بأموال الدولة (M٠)؛ ولكن المصرفيين عارضوا ذلك، واقترحوا تسييل الأسهم بدلا من ذلك (أي مصادرة الأملاك). عندما تواجه الحكومات مثل هذه المشاكل المالية؛ فإن البنوك بإمكانها أن تنهار كذلك. وهذا ما حدث في الأرجنتين.

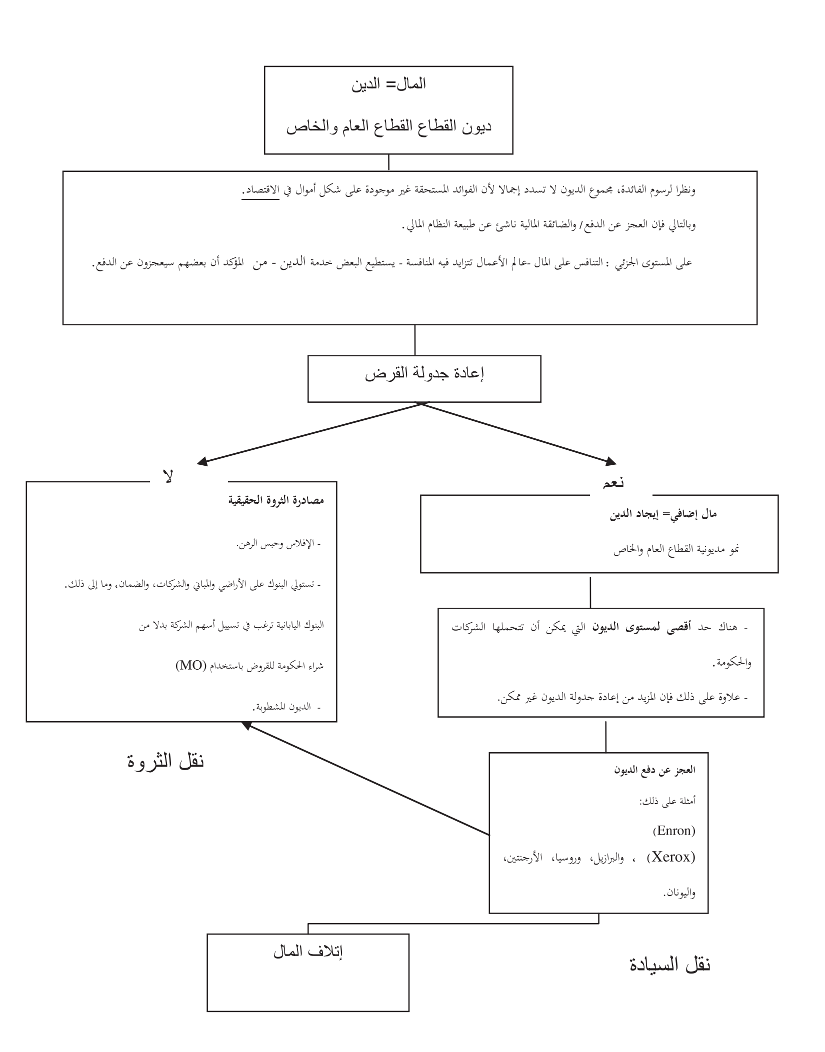
تكمن آثار مثل هذا الانهيار في أن الثروة الحقيقية والسيادة سيتحولان تدريجيا إلى أولئك الذين خلقوا النقود الورقية والأموال البنكية، أي أولئك الذين يستفيدون مباشرة من عائد إصدار الأموال غير الحقيقية؛ أي أصحاب البنوك.

إن الرهانات المتضمنة في النظام المالي الحالي القائم على الربا، يمكن تلخيصه في الشكل الرقم (١-١).[١] ليس من الصعب أن نرى أن العيب الخطير في النظام المالي الحالي يتمثل في إدماج النقود الورقية وقروض البنوك في الاقتصاد كديون في المقام الأول مع رسوم الفائدة المرفقة، والتي تجلب المزيد من الارتفاع في الديون مما يسبب عدم استقرار النظام برمته، وبالتالي الانهيار في نهاية المطاف.

١- انظر: Meera (2002a).

الشكل الرقم (١-١)

رسم بياني يوضح خصائص النظام المالي الحالي



في الواقع، إننا نأسف إذا قلنا أن عمل المصارف الإسلامية في إطار نظام الاحتياطي الجزئي هو بالقدر نفسه أو أكثر إضرارا بالاقتصاد من النظام التقليدي.[1] بل من السهل أن نرى لماذا يحدث هذا. لننظر في المثال الآتي:

نفترض أن منزلين متماثلين بسعر ٢٠٠,٠٠٠ دولا أمريكي، تمَّ تمويلهما باستخدام الأساليب الإسلامية والتقليدية على التوالي. نفترض أيضا أن نسبة الفائدة هي ١٠ بالمئة سنوياً، ومدة التمويل ٢٠ عاماً.

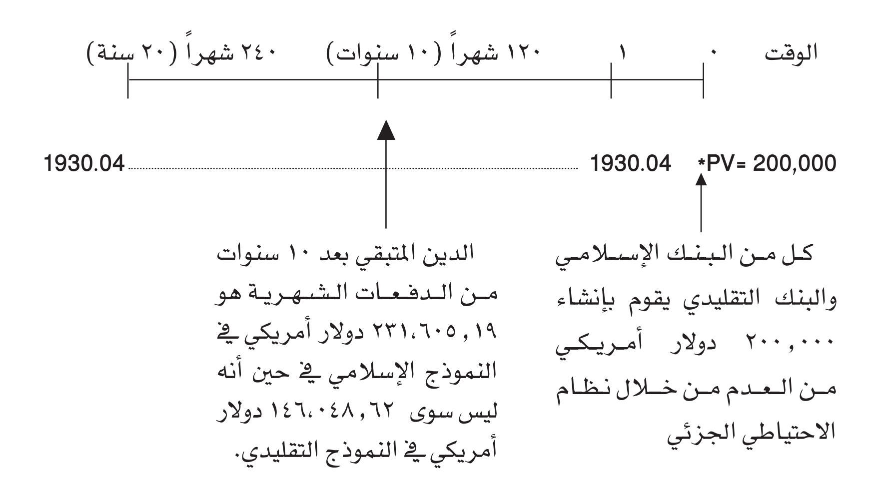
والآن ننظر في آليات العمل:

كل من البنك الإسلامي والبنك التقليدي ينشئ ٢٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي، من خلال نظام الاحتياطي الجزئي من العدم. في الواقع فإن هذا المال الذي قد تم إنشاؤه لأول مرة. ومن خلال عائد إصدار الأموال غير الحقيقية المترتب عن قيمة ٢٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي الجديدة؛ فإن كلا من البنكين سيتولى تمويل الصفقة. يقرض البنك التقليدي المال أساسا بفائدة ١٠ بالمئة سنويا، بينما يشتري البنك الإسلامي المنزل ويبيعه مرة أخرى إلى العميل بربح. إن الدفع الشهري للتمويل كما مبين في الشكل الرقم (١-٢)، هو ١٩٣٠,٠٤ دولار أمريكي في كلا الحالتين، تدفع لمدة ٢٤٠ شهرا (أي بمجموع ٤٦٣،٢١٠,٣٨ دولار أمريكي). ويعتبر البنك الإسلامي ٤٦٣،٢١٠,٣٨ دولار أمريكي ثمن بيع البيت. الفرق بين هذا المقدار، والمبلغ الأصلي الرئيسي المقدر بـ: ٢٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي، أي ما يعادل ٢٦٣،٢١٠,٣٨ دولار أمريكي هو مجموع الفوائد المدفوعة في التمويل التقليدي، في حين أنه يمثل مجموع الأرباح في إطار التمويل الإسلامي.

١-ما قلناه آنفاً، ليس معناه أننا نوجِّه النقد لعلماء المسلمين الذين أسهموا في تطوير ومراقبة الأدوات.

الشكل الرقم (١-٢)

الخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات المصرفية التقليدية في ظل نظام الاحتياطي الجزئي



PV* = رأسمال المقترض

في حين أن كلا من البنك الإسلامي والبنك التقليدي خلقا المبالغ الأصلية الرئيسة للقروض من خلال نظام الاحتياطي الجزئي. يدين العميل بالمزيد من المال في الصيغة الإسلامية منه في الصيغة التقليدية في أي وقت بعد ذلك، إلى أن يتم تسوية القرض.

إذا أردنا على سبيل المثال معرفة وضع المقترض في البنك التقليدي، ووضع المقترض في البنك الإسلامي، فسيكون الأمر على النحو الآتي:

- إذا أراد المقترض في البنك التقليدي تسديد ديونه في الفترة الأولى المحددة بـ: ١٢٠ شهرا (أي قبل عشر سنوات)؛ فإن البنك التقليدي لا يأخذ من المقترض الفائدة على السنوات العشر الباقية. هذا طبعاً

في حالة تسديد المقترض ديونه كاملة في السنة العاشرة أو قبلها. وفي هذه الحالة يأخذ البنك من المقترض الذي سدد ديونه مبلغاً مقداره ١٤٦،٠٤٨, ١٩ دولار أمريكي فقط.

- إذا أراد المقترض في البنك الإسلامي تسديد ديونه في الفترة الأولى المحددة بـ: ١٢٠ شهرا (أي قبل عشر سنوات)؛ فإن البنك الإسلامي يحسب ١٢٠ شهراً بغض النظر عن التسديد المسبق بخلاف البنك التقليدي الذي لا يأخذ الفائدة على العشر السوات الباقية. ومن ثم فإن البنك الإسلامي يأخذ من المقترض الذي سدد ديونه مبلغاً مقداره ٢٣١،٦٠٥, ١٩ دولار أمريكي؛ حتى ولو قام المقترض بتسديد ديونه في العشر السنوات الأولى. وذلك وفق الحساب الآتي:

٤٦٣،٢١٠, ٣٨دولار أمريكي- (١٩٣٠,٠٤ X ١٢٠ شهرا) = ٢٣١،٦٠٥, ١٩ دولار أمريكي

ولهذا فإن النموذج الإسلامي -لاسيما البيع بالثمن الآجل كما جاء في المثال السابق- جذاب للغاية بالنسبة للبنوك التقليدية لتوفير صيغ التمويل الإسلامي، مما دفعها إلى فتح منافذ إسلامية ثم مصارف إسلامية تابعة للبنوك التقليدية حتى في الدول غير الإسلامية ؛ ولكن، مع ذلك، وبالنظر إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الخطيرة للأموال غير الحقيقية، نستنتج مع الأسف أن العمل المصرفي الإسلامي في إطار نظام الاحتياط الجزئي من المرجح أن يسرع الآثار المذكورة: معدلات العجز، ونقل الثروة ،والسيادة، ...إلخ.

٤- عائد إصدار الأموال غير الحقيقية والربا على المستوى الدولي

أظهرت الحجة السابقة كيف أن الثروة الحقيقية والسيادة في الساحة المحلية قد نقلت إلى الذين أوجدوا النقد؛ أي البنوك. بالحجج نفسها وعلى

المستوى العالمي باعتبار الدول كمقترضين، فإجمالاً يمكن القول أن التخلف عن السداد أمر مؤكد. ولذلك، فإن النموذج الرياضي أعلاه، يصح أيضاً على الصعيد الدولي. وهذا لأنه، على سبيل المثال، لنقل أن بلداً يأخذ قرضا بالدولار من مؤسسة مالية دولية، حينئذ وعلى سبيل الإجمال، يتوجب على النظام إيجاد دولارات إضافية؛[1] وإلا سيكون من غير الممكن تسديد الجزء الذي يخص فائدة الدين. (لاحظ أنه قد تم إعارة بقية الدولارات الموجودة، مما يجعل البلدان المدينة الأخرى في وضع مماثل). وبما أن الدول المقترضة ليس لها أية سلطة لإيجاد هذه الدولارات، فإنه على هذه الدول التنافس للحصول على الدولارات الموجودة والمتداولة في جميع أنحاء العالم.

ومن هنا يمكن أن يكون هذا الاقتراض قاتلا للدول النامية، وذلك لكون قدرتها التنافسية العالمية عموماً ليست جيدة. وبهذه الطريقة، فإن الدول النامية تميل إلى أن تصبح مثقلة بالديون، وبالتالي تفقد أموالها وسيادتها بسهولة لصالح هذه المؤسسات المالية الدولية.

ضمن النظام المالي العالمي الحالي، وفي ظل أداء بعض العملات دور عملات الاحتياط الدولية؛ فإن الدول النامية، بما فيها جميع الدول الإسلامية تقريبا، تخسر بشكل كبير نتيجة عائد إصدار الأموال غير الحقيقية، ويجري نهب موارد الدول النامية من خلال هذا النظام، أي من خلال عائد إصدار الأموال غير الحقيقية.

إن عملة دولية مثل الدولار، تتمتع بميزة كبيرة من خلال عائد إصدار الأموال غير الحقيقية؛ لأن لها قوة شرائية خارج الولايات المتحدة، وعليه يمكن إيجاد أموال إضافية لاستخدامها خارج البلاد دون أن توجد ضغوطا تضخمية لا مسوغ لها على الصعيد الداخلي. وفي هذه الحقبة من العولمة والليبرالية الجديدة، فإن نظام الأموال غير الحقيقية القائم على الفوائد لم يعد يعمل لصالح الدول النامية. إن العملية كلها تتم ببراعة وتدريجيا بما

١- إن الذهب، على سبيل المثال، لا يوجد بلد يتمتع باحتكار إنتاجه.

أن الفائدة تستند إلى الوقت.

إن النظام المالي الحالي يستعبد أساسا الجماهير.[1] فهو أقرب إلى «العبودية» حيث أن التنمية ستظل محل عناية، ولكن ملكية الأصول والسيادة سيتم تدريجيا نقلها بعيدًا تدريجيًا. ولذلك، فإن لعائد إصدار الأموال غير الحقيقية آثارا مترتبة عن ملكية الأصول في الاقتصاد.

منذ انهيار الخلافة الإسلامية سنة ١٩٢٤م، وفي ظل الدخول المظفر للأموال غير الحقيقية والفوائد؛ تكون الدول الإسلامية قد فقدت كميات كبيرة من ثروتها من خلال عائد إصدار الأموال غير الحقيقية من المال، استفادت منها القوى الاستعمارية، وكبار المصرفيين الذين عينوهم قبل رحيلهم.

١- اقتصاد الرق له قابلية للنمو السريع؛ لأن العبيد يعملون أكثر من طاقاتهم لإنتاج السلع والخدمات من غير مقابل؛ ولكن المشاكل التي تعترض اقتصاد الرق هي أن الرقيق لا يستفيدون من عوائد التنمية؛ حيث أن الملكية تذهب إلى أسيادهم. وبالمثل ، فإن استعباد الناس عن طريق النظام الربوي سيجلب تنمية سريعة؛ ولكن هذه التنمية السريعة سينجم عنها مشاكل تتعلق بالملكية والعدالة؛ إذ أن جزءاً مهماً من جهود إنتاج الناس يذهب إلى الذين خلقوا الأموال غير الحقيقة، وهم أصحاب البنوك.

الجدول الرقم (١-٢)

خصائص المال غير الحقيقي والمشاكل المترتبة عنه

إيجاد الأموال غير الحقيقية من العدم ١. يسبب التضخم وفقاعات في أسعار الأصول. ٢. يسبب فقاعات الديون والانهيارات المالية للشركات والحكومات. ٣. يسبب الأزمات الاقتصادية. ٤. يحرم قطاع الزراعة من التموين بسبب الرقابة على الأسعار في هذا القطاع. ٥. في ظل أسعار الفائدة، يعيق النمو المستديم، ويزيد من حدة المنافسة، وتراكم الثروة في أيدي أقلية من خلال فرض الضرائب على الأغلبية. ٦. يزيد في اتساع الفجوة في توزيع الدخل، وينشئ الفقر والمشاكل الاجتماعية، مثل: السكن، وساعات العمل الطويلة، وتعدد الوظائف، وعمل الأطفال والنساء، والفساد، والجريمة... إلخ.
إتلاف الأموال غير الحيقية في ظروف معينة ١. يؤدي إلى انكماش في المعروض النقدي والطلب الكلي، ويؤدي بالتالي إلى مشاكل اقتصادية، مثل: الركود مع توقف الشركات عن العمل، والبطالة، وما إلى ذلك. ٢. يؤدي إلى فشل المصارف وحدوث أزمات مصرفية. ٣. يجعل الحكومات في حالة استدانة. ٤. يؤدي إلى اضطرابات سياسية محتملة.
تعدد الأموال غير الحيقيقية الوطنية ١. إن العديد من الأموال غير الحقيقية القائمة حالياً، توفر أرضية خصبة للمضاربة بالعملات والتلاعب والتحكيم. ٢. يجعل من الممكن لكميات ضخمة من الأموال قصيرة الأجل (النقود الإلكترونية خاصة) تنتقل من دولة إلى أخرى في غضون ثوانٍ. وهذه الحقيقة تزعزع الاستقرار إلى حد كبير. ٣. من خلال عائد إصدار الأموال غير الحقيقية الذي تصدره بعض الدول؛ فإنها تحقق مكاسب كبرى عندما تستخدم الدول الأخرى عملتها للتجارة الدولية والتعامل أو في المعاملات المحلية. ٤. يوفر أداة سهلة للمؤسسات المالية المحلية والدولية للسيطرة على المال والثروة والبنية والسيادة الوطنية... إلخ.

المصدر: Meera (2002) and Meera (2004a)

٥- عدم تحقق مقاصد الشريعة: مقصد حماية الثروة (المال) في ظل النظام المالي الحالي

من الواضح أنه في ظل نظام المال غير الحقيقي القائم على الفائدة، فإن حماية الثروة (المال)، والتي هي إحدى مقاصد الشريعة ستكون تحت طائل المعاناة. إن الأفراد والحكومات ذات السيادة، من جراء ذلك، تكون عرضة للمعاناة وخاصة في هذه الحقبة من العولمة والليبرالية الجديدة؛ بينما تتراكم الثروة في أيدي الذين يوجدون الأموال غير الحقيقية، فتتعرض السيادة للمساومة.

ترتبط السيادة في الواقع بالمقاصد الأخرى، مثل: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والتي ستتأثر بدورها. وذلك لأن عند المساومة بالسيادة، فإن الحكام الجدد قد يفرضون أموراً تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في المقاصد الأخرى.

للتاريخ عدد من الأدلة على ذلك. عندما تمَّ المساومة بالسيادة في بلاد المسلمين، تم تغيير نظام التعليم، أي التأثير في العقل. كما تطالب القوات الأجنبية اليوم الدول الإسلامية بتغيير مناهجها التعليمية، بينما البعض الآخر شرع في غلق المدارس الدينية. ويحظر على النساء والأطفال المسلمين ارتداء الحجاب؛ حتى الأذان والدعوة إلى الصلاة تمَّ حظره عبر مكبرات للصوت في بعض الحالات. بطبيعة الحال، التأثير في التعليم والتدخل في ممارسة الدين يمكن أن يؤثر بدوره في الإيمان نفسه. وأيضاً فإن عدم القدرة على حماية الثروة قد يؤدي أيضا إلى نقص في الإيمان. وهذا التواشج بين الثروة والحفاظ على الإيمان، يمكن استنتاجه من هذا الأثر: «كاد الفقر أن يكون كفرا».[١]

وهناك أيضا محاولات للحد من نمو السكان المسلمين، والحجة أن دخل

١- البيهقي والطبراني. درجة الحديث: ضعيف.

الفرد سيكون أفضل إذا قلّ عدد السكان. في بعض البلدان، يجري توزيع وسائل منع الحمل مجانا من أجل كبح نمو السكان المسلمين، وهذا قد يؤثر، بالطبع ،في مقاصد حفظ النفس والنسل.

بناء على ذلك كله، فمن الواضح، ومن خلال نظام الأموال غير الحقيقية المبني على الفوائد، توقُّع الآتي:

أ. لن تكون للمسلمين قدرة على حماية ثرواتهم بعد ذلك.
ب. من المرجح أن يفقدوا سيادتهم.

تتعرَّض مقاصد الشريعة الأخرى إلى المساومة والتراجع عن غاياتها. (انظر الشكل الرقم ١-١) الآنف الذكر.

٦- الضرائب الخفية وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعائد إصدار الأموال غير الحقيقية

بما أن الأثر الأولي لإيجاد النقود هو زيادة المعروض من النقود بالنسبة إلى الاقتصاد الحقيقي، فتنجم عنه ضريبة خفية على الاقتصاد برمته، الأغنياء والفقراء على حد سواء (في شكل تضخم). ومع ذلك، فإن الفقراء هم أكثر عرضة للمعاناة نظرا إلى انخفاض مدخراتهم عموماً. وأيضا فإن الأموال التي تم إنشاؤها حديثاً من المحتمل أن تذهب إلى الأغنياء أولاً.[١]

إن نقل الثروة في الإسلام يكون من الأغنياء إلى الفقراء، وتكون في شكل زكاة، أو صدقة وغير ذلك؛ ولكن عائد إصدار الأموال غير الحقيقية يضع ضريبة على الفقراء، وينقل الثروة من الفقراء إلى الأغنياء. بالإضافة إلى ذلك، رسوم الفائدة تضع الثروة في أيدي أقلية صغيرة من خلال فرض الضرائب على الأغلبية.[٢] مثل هذا التداول للثروة بين الأغنياء غير

١- الأغنياء هم الأكثر حصولا على قروض من البنك، لأنهم أقرب إلى المصرفيين اجتماعياً واقتصاديا.
٢- للبرهنة أكثر، انظر:

Lietaer, Bernard (2001). *The Future of Money*. Century.

مرغوب فيه في الإسلام. يقول الله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ (الحشر: ٧).

إن تركيز الثروة لدى الأغنياء، من شأنه أن يسبب انخفاض المال المتداول في الاقتصاد؛ مما يتولد عنه العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بانخفاض تداول الأموال والتي من بينها البطالة. إن ذلك يجعل المجتمع يميل إلى التنافس على الأموال التي يكون تداولها في انخفاض مستمر. وهذا من شأنه إلى جانب الطبيعة التضخمية للأموال غير الحقيقية، أن يتسبب في أن جزءًا من الاقتصاد سيعاني من هبوط لدخله الحقيقي، مما يحدث تفاوتا متزايدا في توزيع الدخل، وانتشار الفقر النسبي والمطلق. إن هذا التفاوت في توزيع الدخل هو شيء مثير للاهتمام؛ لأنه يجلب معه مجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. باستخدام معادلة الصرف (MV=PY). حاول الباحث ميرا (Meera) [١] أن يبرهن على أن مثل هذه المشاكل تؤدي إلى التضخم، والبطالة، واتساع فجوة توزيع الدخل، وأزمة السكن لأصحاب الدخل المنخفض، وزيادة الفقر، وانتشار الجريمة، وما إلى ذلك.

وبما أن القطاع العقاري هو أحد القطاعات التي تستوعب زيادة المعروض من النقود، يمكن بالتالي توقع ارتفاع أسعار المنازل بمعدل أعلى من متوسط معدل نمو الدخل. وهذا يمكن أن يشكل بعض المشاكل المتعلقة بقضية الإسكان.[٢]

١- انظر: Meera (2002a).

٢- تشمل قضايا السكن ما يلي : أ- الإسكان لفئة الدخل المنخفض والمتوسط. إذا لم تتم السيطرة على أسعار المسكن؛ فإن نظام الأموال غير الحقيقية سيلقي العبء على ذوي الدخل المنخفض. ب- حجم المساكن يتقلص تدريجيا؛ فإن المقاولين يبنون منازل بحجم أصغر أكثر فأكثر، وذلك لجعلها في المتناول. ج- مدة القروض. القطاع المصري في <يساعد> من خلال منح فترات أطول لتسوية قروض الإسكان.

إن الصراع من أجل البقاء على قيد الحياة ضمن الاقتصاد، ولا سيما من قبل من هم في الطبقات الدنيا، قد يتسبب في لجوئهم إلى الفساد، والجريمة، وما إلى ذلك. ولذلك فمع تسبب النظام المالي في إيجاد الفقر، فمن المرجح أيضا أن يؤدي إلى تفشي الشرور الاجتماعية بما في ذلك التفسخ الاجتماعي (أي تآكل القيم التقليدية). ومن ثم فمن المرجح أن تصبح الجريمة جزءا لا يتجزأ من النظام المالي الربوي. وبالفعل من يسعى إلى إشباع لذته بطرق غير مشروعة سيقع في الجرائم، وهذا حال الإنسان الهيدوني.

في ظل جميع الآثار السلبية للأموال غير الحقيقية، نؤكد حقا أن إيجاد المال غير الحقيقي، يعدُّ شكلاً خطيراً من أشكال الربا. ولذلك، ليس من المستغرب أن نشير إلى بعض الانتقادات التي أبداها خبراء الاقتصاد البارزين.

لنأخذ بعين الاعتبار ما يأتي: لقد صرح شابرا (Chapra) قائلاً:[1] «أن النظام الاقتصادي الإسلامي غير سائد في أي جزء من العالم الإسلامي. لقد كانت الدول الإسلامية تحاول حل مشاكلها الاقتصادية من خلال السياسات التي وضعت ضمن منظور علماني للنظم السائدة. وقد أصبحت تلك المشاكل متفاقمة، وابتعدت أكثر فأكثر عن تحقيق المقاصد. وعلى الرغم من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي؛ فإن الفقر لم ينخفض، بل ارتفع. وتفاقمت أيضا عدم المساواة في الدخل والثروة، كما لا تزال الاحتياجات الأساسية لشعوبها غير مستوفاة. لقد ارتفع العجز في ميزانية القطاع العام، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات والديون الخارجية، مع استمرار خطر التضخم».

على الرغم من أن البنك الدولي أنشئ منذ أكثر من نصف قرن (عام١٩٤٤م)، تحت شعار: «حلمنا هو عالم خال من الفقر»؛ فإن ستيغليتز

1- Chapra, Umer (1992). *Islam and the Economic Challenge.* United Kingdom: The Islamic Foundation, p.9.

(Stiglitz) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، يقول: «اتساع الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون خلَّف أعدادا متزايدة في العالم الثالث في فقر مدقع، الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا. وعلى الرغم من الوعود المتكررة للحد من الفقر التي قطعت خلال العقد الأخير من القرن العشرين؛ فإن العدد الحقيقي للناس الذين يعيشون في فقر في الواقع قد زاد بما يقارب ١٠٠ مليون نسمة. حدث هذا في الوقت نفسه الذي عرف فيه إجمالي الدخل العالمي في الواقع زيادة بمعدل ٢,٥ بالمئة سنوياً».[١]

إن جميع المؤسسات التي تنشئ الأموال غير الحقيقية مسؤولة عن الانتقادات الواردة أعلاه. وتشمل هذه المؤسسات: الحكومات من خلال البنوك المركزية، والمصارف التجارية بما في ذلك بعض المصارف الإسلامية التي توجد الأموال عن طريق نظام الاحتياطي الجزئي، وصندوق النقد الدولي، مع تسهيلات السحب على المكشوف منها (حقوق السحب الخاصة)، والبنك الدولي، بصورة غير مباشرة، عن طريق إصدار سندات للمصارف التجارية، وأيضا مزورو العملة.

نؤكد، مرة أخرى، أن مقصد الشريعة في حماية الثروة لا يمكن تحقيقه تحت نظام الأموال غير الحقيقية. في حين أن الإسلام لا يركز على تراكم الثروة؛ ولكن مع ذلك، تعتبر حماية الثروة ضرورية، وهذا رأي مهم؛ لأن السيادة مرتبطة بالثروة. يمكن لفقدان الثروة أن يكون مقدمة للمساومة بالسيادة، وبالمقاصد الأخرى أيضا. ولذلك، فإننا نؤكد على أن إيجاد الأموال غير الحقيقية هي ربا متأصل الجذور، وضمن نظام الأموال غير الحقيقية؛ فإن المسلمين سيخسرون الكثير.

إن تطلعات المسلمين إلى أسلمة المعرفة والتخصصات التي تشمل الاقتصاد الإسلامي والأعمال المصرفية والتمويل، لا يمكن أبدا أن تقام حقا في هذه البيئة. وستقتصر هذه التطلعات بسبب ذلك على مجرد

1- Stiglitz, Joseph E. (2002). *Globalization and its Discontents*. London: Penguin Books, p.5.

المناقشات العامة ضمن الفصول الدراسية. ولذلك، يتحتم على المسلمين معالجة مشكلة عائد إصدار الأموال غير الحقيقية، والإقرار بأنه ربا متعاظم وفوق ذلك مدمر، قبل أن يتطلعوا إلى النظم الإسلامية الحقة. كما أورد محمد أسد (Muhammad Asad) ذلك بحكمة من خلال شرحه للآية الكريمة: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِيٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ (الروم:٣٩)، فيقول: «... في الوقت الذي نرى فيه الإدانة القرآنية لمفهوم وممارسة الربا لا لبس فيها وقاطعة، تواجه الأجيال المسلمة المتعاقبة تحديا يتمثل في إعطاء أبعاد جديدة ومعنى جديد لهذا المصطلح الاقتصادي...».[1]

ذكرنا أنفاً الأسباب الاقتصادية للأزمات في النظام المالي الحالي؛ وهي لا شك أزمات أخلاقية تاريخية ضاربة بجذورها في القدم؛ إذ استفاد منها عصر التنوير الأوربي بما أوتي من مقومات عقلية ومنطقية، فاستغل أرباب العمل ورجالات الاقتصاد، فلسفات ذلك العصر فربطوا بين الرفاهية والمذهب الهيدوني، وعدُّوه بنية النظام الرأسمالي المستدامة. يقول شابرا في هذا الصدد: «الأهداف الإنسانية التي تقر بها دولة الرفاهية ضمنيا، ومذهب اللذة (الهيدونية) والداروينية الاجتماعية التي تقوم عليها إستراتيجيتها لا شعوريا، لا يمكن أن تتعايش لمدة طويلة بدون إيجاد مشاكل اجتماعية-اقتصادية محيرة ومربكة. وقد فشلت عمليات التكيف والتعديل البسيطة العديدة التي تم الاضطلاع بها حتى الآن في تحقيق المطلوب. فهذه التعديلات تحل بعض المشكلات لكنها توجد مشاكل أخرى. فثمة حاجة لإصلاح هيكلي أساسي في المجتمع والاقتصاد بطريقة يمكن فيها تحقيق الأهداف الإنسانية لدولة الرفاهية دون تجاوز الحدود التي يفرضها توافر الموارد».[2]

1- Muhammad Asad (1980), *The Message of the Qur'an*, Gibraltar: Dar al-Andalus.

٢- محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، تر: محمد زهير السمهوري، (هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، ص١٨٦.

ثالثاً: المذهب الهيدوني[1] والإنسان الاقتصادي الربوي

١- فلسفة المذهب الهيدوني (مذهب اللذة)

لقد رأى فلاسفة اليونان القدامى أن النفس البشرية تقف على حالتين معنويتين، هما: الألم واللذة؛ إذ يُعدُّ أرسطيفوس القورينائي (٤٣٠-٣٦٦ ق.م) سبَّاقاً إلى هذا الرأي الذي ينتهي إلى القول: أن اللذة خيرٌ وفضيلة، ولو قُدَّت من صخر الرذيلة.

لاشكَّ أن أرسطيفوس من دعاة الاستنفاع من الحياة والاستمتاع بها، ولو على حساب الآخرين، الذين يشعرون بأن لذةَ الخاصة تضفي إلى ألمِ العامة. ونظراً إلى هذا اللغط النظري في فهم اللذة وحدودها التي لا تنتهي عند ألم الآخرين؛ فإن أبيقور (٤٣١-٢٧٠ق.م) قد عرَّف اللذة بأنها مبدأ السعادة وغايتها، وأنها تقوم على قواعد أخلاقية، مثل: العفة، والاعتدال، والإحسان، والصداقة، واحترام القوانين. يمكن تلخيص ما انتهت إليه آراء أبيقور حول اللذة والألم في القواعد الأربع الآتية:[2]

- الأخذ باللذة التي لا يعقبها ألم.
- تجنب الألم الذي لا يؤدي إلى أية لذة.

١- "في اليونانية (هيدون) تعني اللذة. نظرية في الأخلاق تعرف الخير بأنه ما يؤدي إلى لذة أو إلى خلاص من الألم، وقد اعتنقت نظريات اللذة منذ العصور الغابرة. وبلغت ذروتها في أخلاق أبيقور، وهي محور المذهب النفعي عند ميل وبنتام. على أن الفكرة القائلة بأن اللذة خير مطلق تمثل تناولاً فجا وفظا للمشكلات الأخلاقية"، انظر: م. روزنتال وب. يودين (مشرفان)، الموسوعة الفلسفية: وضع لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين، ترجمة: سمير كرم، (بيروت: دار الطليعة، ط٥، ١٩٨٥م)، ص ٤٧٣؛ أيضا يرى السيرنائي مؤسس المذهب الهيدوني أنه "لايوجد مؤكدات ثابتة إلا مشاعرنا الحسية، وهذه المشاعر تبيِّن لنا بالبداهة أن البحث عن اللذة المباشرة يجب أن تكون القاعدة الوحيدة لفاعليتنا... واللذة هي الحركة الممتعة للشعور الحاضر"، انظر: فرانسوا غريغوار، المذاهب الأخلاقية الكبرى، ترجمة: قتيبة المعروفي، (بيروت-باريس: منشورات عويدات، ط٢، ١٩٧٧م)، ص١٠٦. من جهة أخرى الهيدونية هو"المذهب الذي يعد الثروة والإشباع الجسدي واللذات الحسية هي الهدف الأول والأوحد للحياة"، انظر: شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ص٤٢٢.

٢- عبد الرحمن بدوي، الأخلاق النظرية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ط٢، ١٩٧٦)، ص٢٤٣-٢٤٤.

- تجنب المتعة التي قد تحرم من متعة أكبر، أو قد تسبب من الألم أكبر مما تجلب من لذة.
- قبول الألم الذي يخلِّص من ألم أشد، أو يعقبه لذة أكبر.

وعلى الرغم من أن أبيقور ربط اللذة بقواعد أخلاقية، لم «يتضمن أية نبالة سارية؛ فإنه لا يتضمن مع هذا أية أنانية»[1]. ولكن الإنسان اليوناني انشغل بالبحث عن إشباع لذته، وكان مجرَّد إشباع الذات باللذات، هو الاطمئنان إلى أن الإنسان قاب قوسين من السعادة؛ حيث تُفهم السعادة في إطار ما تمليه الذات على ذاتها، من غير التفكير في إيلام الآخرين؛ مما عمَّق من فجوة الصراع بين الذات والآخر، وزاد من حدَّة الأنانية وتقديس الأشياء. فالإنسان الهيدوني قد يسبب الألم للآخرين من أجل أن يحقق اللذة لنفسه، وهذه إرادة اللذة في تصور أفلاطون لعلاقة الإنسان بالأشياء. يرى أفلاطون: «إن الإنسان حتى حين يريد الشر فإنه لا يريد إلا الخير، بمعنى أنه يريد الشر بوصفه خيراً له، وإلا، فهل وُجد على ظهر البسيطة مخلوق يريد لنفسه الشقاء أو التعاسة».[2]

إشباع الذات عبر المزيد من اللذات، هو أمر طبيعي، لا يستدعي الخجل أو الحياء، فما يقوم به الإنسان الهيدوني هو متعة تجعل حياته ذات قيمة. فقد اتفق فلاسفة اليونان، بما فيهم أرسطو، على أن الإنسان لا يعرف سوى خير واحد هو «اللذة»، وشر واحد هو «الألم».

لقد انشغل عصر التنوير الأوربي بفكرة محورية، هي «الإنسان»، فناقش حريته، ومسؤوليته، وإرادته، وقيمه، بشكل مستفيض. فشكلت إرادة الخير/ اللذة، وإرادة الشر/الألم، موضوعاً فلسفياً امتدَّ لقرون من الزمن؛ مما أسهم ذلك في تأطير الإنسان داخل قالب بيولوجي- إيديولوجي، تحتاج

١- الشيخ كامل محمد محمد عويضة (إعداد)، أبيقور: مؤسس المدرسة الأبيقورية، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ص٤٦.

٢- زكريا إبراهيم، المشكلة الخلقية، (القاهرة: دار مصر للطباعة، د.ت)، ص١١٧.

فيه الإنسانية إلى عصر جديد، قد يسمى عصر التحرير، لمحو آثار عصر التنوير الأوربي ونظرته المادية للإنسان.

لقد تلقف فلاسفة عصر التنوير الأوروبي فكرة فلاسفة اليونان حول اللذة والألم، لاسيما وأن عصر التنوير الأوربي قام على أسس إباحية وعلمانية من منظور فلسفي وعلمي، أسهم بفاعلية في رسم مستقبل الإنسان الأوربي والغربي على حد سواء. فقد شكَّل سُلَّم «الرغبة» جدلاً في أوساط المتنورين الأوربيين، فاختلفوا في فهمهم لتقسيم أبيقور للرغبات:[١]

- رغبات طبيعية وضرورية، فهي رغبات موضوعها إشباع أبسط الحاجات الأولية في الإنسان بأقل قدر، فيكتفي بكسرة خبز لرد غائلة الجوع، وبكأس من الماء لرد غائلة العطش.
- رغبات طبيعية، لكنها غير ضرورية، وموضوعها تنويع أنواع الإشباع والاستمتاع، بالتفنن في المأكول والملبوس والمشروب. ويكون ذلك باعتدال، مع تجنب الإفراط.
- رغبات ليست طبيعية ولا ضرورية، والشهوات التي هي طبيعية ولا ضرورية لا تصدر عن الطبيعة، وإنما الدافع إليها هو الغرور والتفاخر الكاذب بين الناس، مثل: الحرص على المناصب الرفيعة، والنياشين وألوان التكريم المظهري.

في ظل هذا التقسيم الأبيقوري للرغبات، نلفي التنوير الأوربي يتعامل مع السعادة على أنها حق (=رغبات غير ضرورية وطبيعية)، حلَّت محل الواجب (=رغبات ضرورية وطبيعية)، فانتقل السؤال من: هل أنا عادل مع الآخرين بفعل الواجب؟ إلى هل أنا سعيد بفعل الحق بالاستمتاع بالحياة؟ لقد حلت السعادة محل العدالة، أو البحث عن الشيء الذي يُسعد الذات، وليس الشيء الذي يحقق العدالة للآخرين. يقول موبيريوي (Mauperiruis):

١- عبد الرحمن بدوي، الأخلاق النظرية، مرجع سابق، ص٢٤٤-٢٤٥.

«لو أني التقيت بالمذهب الوحيد الذي يستطيع أن يحقق الرغبة التي عندي في أن أكون سعيداً، أفلا يجب عليَّ لذلك السبب، الاعتراف بأنه حق؟ أو لا يجب عليَّ أن أؤمن بأن ما ينتهي بي إلى السعادة، هو الذي لا يستطيع أن يخدعني».[١]

لكن أليس الرأسمالية تخدع الناس بالربا، وهي مذهب لا يحقق السعادة للناس أكثر مما يجعلهم عبيداً للذة الأسواق؟ فلو عاش موبيريوي عصر الرأسمالية المتأزم لسحب أقواله وبحث عن السعادة في مذهب آخر. وإنْ كانت السعادة لا تصنعها المذاهب؛ ولكن هي فطرة في الإنسان تفسدها المذاهب غير الرحيمة بالإنسان أياً يكن.

٢- الإنسان الاقتصادي الهيدوني الربوي

تشكل الربا العمود الفقري للنظام المالي الرأسمالي غير الرحيم، فلا اقتراض من غير ربا؛ ولعلَّ زيادة الربح لدى المنتج وتعظيم المنفعة لدى المستهلك، قد أسهما في عدِّ الربا مسألة اقتصادية مادية لا علاقة لها بالمسائل الاجتماعية والأخلاقية الأخرى. هذا وقد ساعدت الحرية بوصفها مبدأ أساسياً من مبادئ النظام الرأسمالي على ترسيخ قاعدة العمل الاقتصادي من غير ضوابط أخلاقية وإنسانية؛ حيث تمَّ في عصر التنوير الأوربي استغلال مذهب اللذة، فأعمل الفلاسفة بإيعاز من رجال الأعمال والاقتصاديين شدَّ الربط بين مذهب اللذة النظري، وبين المذهب الليبرالي التطبيقي؛ حتى غدت النظرية تطبيقاً، فخرج المذهبان توأما، لا يمكن الانفصال بينهما في كل الأحوال، فاستمرار المذهب الليبرالي مشروطٌ باستمرار الإنسان الهيدوني، والربا هي أصل الاتصال التاريخي بينهما.

إن رذائل الربويين الخاصة في النظام الرأسمالي هي فضائل عامة؛ إذ

١- بول هازار، الفكر الأوربي في القرن الثامن عشر: من منتسكيو إلى ليسنج، تعريب: محمد غلاب، (بيروت: دار الحداثة، ط٢، ١٩٨٥)، ص٣٣.

أنه «ثمة مقاطع من كتاب آدم سميث (ثروة الأمم) تسلِّم بالقضية الشهيرة لـ: برنارد دي منديفيل (Mandevilles)القائلة: (إن الرذائل الخاصة هي فضائل عامة. وإن البشر وهم يكافحون من أجل جني الأرباح، ويشتهون طمعاً الحياة المترفة؛ إنما يوفرون العمل للفقراء ويزيدون في ثروة الأمة)، وهنا نرى ما كان لنظرية نيوتن في الكون من أثر بالغ في فكرة الأمة المتناغمة اجتماعياً، وذلك قياساً مع قوله إن الجزيئات تعمل معاً لتشكِّل منهجاً واحداً عظيماً ومتناغماً.»[١]

هذا التناغم العجيب بين المقرضين الربويين الذين يزدادون ثراء، وبين المقترضين الذين لا يبرحون وضعهم الاقتصادي إلا قليلاً، قد تسبَّب في حدوث أزمات نظراً إلى عجزهم عن دفع ديونهم، بله فوائد هذه الديون. مثل هذا التناغم يراه شابرا تناغماً مزعوماً؛ إذ يقول: «لكن التاريخ والتجربة يناقضان الانسجام المزعوم بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة. فقد فشل النظام في تحقيق العدالة، إذ أدت اليد (الخفية) لقوى السوق التي توجهها (المصلحة الذاتية) كما قال (دالتون) إلى (إيجاد مجتمع غير إنساني، جدير بالازدراء وغير عادل تسرب إليه الروح التجاري والانقسام الاجتماعي والصراع بين صاحب العمل والمستخدم، بين صاحب العقار والمستأجر، بين الحاكم والمحكوم). والسبب في ذلك يعود إلى أن منطق الرأسمالية يقوم على عدد من الافتراضات بشأن الشروط المسبقة غير الواقعية التي لم تتحقق ولن تتحقق في الظروف العادية.»[٢]

غنيٌّ عن البيان أن الربا تاريخية؛ إلا أن النظام الرأسمالي بوصفه إيديولوجية منطقية، يرجع إلى عصر التنوير الأوربي. ومن عجائب هذا المنطق الرأسمالي أنه أفلح في تصميم (إنسان اقتصادي) يبحث عن

١- رونالد سترومبرج، تاريخ الفكر الأوربي الحديث: ١٦٠١-١٩٧٧م، ترجمة: أحمد الشيباني، (القاهرة: دار القارئ العربي، ط٣، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م)، ص٢٣١-٢٣٢

٢- شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ص٤٦.

تحقيق السعادة بكل السبل، ويرى في المذهب الهيدوني الأخلاقي طريقاً لتلمُّس معالم هذه السعادة والقبض على سرابها. فهذا المذهب يقوم على قاعدة أخلاقية مفادها: «إن الخير هو كل ما يعود باللذة، وإن الشر هو كل ما يجلب الألم.»[1] فهل الربا في المنطق الرأسمالي العجائبي هي خير أم شر؟ نعتقد أن الربا لا تكون شراً لمن يبحثون عن السعادة الآنية؛ إلا أنها تصبح شراً في حالة حدوث أزمات مثل الأزمة المالية العالمية الراهنة، حيث هرع البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض الفائدة إلى الصفر تقريباً؛ ولكن عندما لا تكون الأزمة فإن الربا تعدُّ خيراً في معتقدات الإنسان الاقتصادي الربوي؛ لأنها تجلب اللذة، وتتوافق تماماً مع المذهب الهيدوني الأخلاقي الذي يحوِّل الربا إلى أخلاق؛ لأنها تحقق السعادة وتشبع رغبات الإنسان الاقتصادي الربوي التائق إلى مزيد من اللذة.

الإنسان الاقتصادي لا يفرق بين الفضيلة والرذيلة، ولهذا نلفي كينز يلخص حكاية النحلات لـ: مانديفيل، بأنها عبارة عن قصيدة تمجِّد الإنفاق الترفي وتحقِّر الادخار، إذ يجعل مانديفيل «من نظام أخلاقي ماجن نظاما جذاباً بواسطة آراء غريبة أربية... إن مذهبه القائل بمساعدة الإنفاق على الازدهار أكثر من الادخار، يتفق مع كثير من المغالطات الاقتصادية التي كانت رائجة آنذاك والتي لم تختف بعد تمام الاختفاء».[2] كما يقول كينز: «إن عبرة الحكاية هي إذن: الفضيلة وحدها لا تستطيع أن تؤمِّن للأمم عيشة وارفة الظلال. من يرغب في عودة العصر الذهبي فعليه أن يتقبل الرذيلة والفضيلة على حد سواء».[3]

تكون الربا خيراً للإنسان الاقتصادي الربوي في الحالة التي يعظم

١- سترومبرج، تاريخ الفكر الأوربي الحديث، مرجع سابق ص٢٣٠.

٢- جون م. كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نهاد رضا، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت)، ص٣٩٦-٣٩٧.

٣ - المرجع السابق، ص٣٩٩.

فيها منفعته، فهو يشعر بالراحة جرَّاء قدرته على دفع ديونه على أقساط وسنوات؛ ولكن الربا قد تتحوَّل إلى شر للإنسان الاقتصادي لما يلفي نفسه مخاطراً ومقامراً وغير قادر على تسديد ديونه.

رأينا في الأزمة المالية الراهنة كيف خاطر المقترضون عندما وافقوا على الاقتراض بشروط غير قانونية، تجعل المقترض يدفع أكثر في حالة العجز عن السداد شهرياً، وقد أدى ارتفاع أسعار النفط والمواد الأساسية إلى زيادة ألم المقترضين، بينما زادت لذة البنوك والمصارف المالية. فعندما تتحوَّل الربا إلى شر اقتصادي واجتماعي، يهرع النظام الرأسمالي إلى خفض الفائدة، انقاذاً للمذهب الهيدوني التاريخي المصمم للإنسان الاقتصادي غير الأخلاقي. فطبقاً للقاعدة الهيدونية: «الشر كل ما يجلب الألم»؛ فإن الفوائد، التي جلبت للمقترضين الألم، هي الشر بعينه.

إن من عجائب النظام المالي الرأسمالي أنه ليس له قواعد ثابتة يمكن بواسطتها الحكم عليه. فالمذهب الهيدوني الأخلاقي يدفع بالإنسان الاقتصادي إلى البحث عن الخير المؤقت، ويكون ذلك عبر تجاوز الأزمات المالية مؤقتاً. فاللذة هي بنية الإنسان الاقتصادي الربوي الذي لم يتعظ من الأزمات المالية السابقة. إن «المجتمع البريطاني مثلا بات يطفو على بحر من الائتمان، الذي استخدم لإنعاش الشركات، ولكنه كان سبباً في جلب البؤس والشقاء لعدد متزايد من الأسر التي أصيبت بهوس الائتمان في الثمانينيات ووقعت فريسة له، فأصبحت تعيش بالاقتراض، لأن بطاقات الائتمان تغري على الشراء دون سيولة.»[١]

يدرك النظام الرأسمالي أن الإقراض في مسائل المقامرة والمخاطرة عواقبه وخيمة على الاقتصاد والمجتمع، وهذه عجيبة من عجائبه، لا يمكن تفسيرها إلا بتعظيم الربح لدى المقرض، وتعظيم اللذة لدى المقترض. وهي

١- يوسف كمال محمد، كيف نفكر استراتيجياً: أسس الاقتصاد الإسلامي، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠١م)، ص٣٨.

مسائل أخلاقية ترسَّخت مؤسستياً لدى الإنسان الاقتصادي ابتداءً من عصر التنوير الأوربي، وتستمر تداعياتها لحدٍّ الآن. وهي آلية لاستمرار الربا وإحكام قبضته على العالم. لقد ضاعفت المؤسسات المالية الكبرى من حصة الاقتراض بفوائد عالية، وهي تعلم «أن الإقراض للمضاربة العقارية، هو، في العالم كله، مصدر كبير لعدم الاستقرار الاقتصادي. فإن هذا النوع من الإقراض يولد فقاعات قائمة على المضاربة، ولكنها فقاعات لا تلبث أن تنفجر دائماً– ومتى انفجرت انهار الاقتصاد.»[1]

لقد عجز الاقتصاد الرأسمالي الغارق في المذهب الهيدوني عن تحقيق السعادة للإنسان الاقتصادي، وذلك في ظل الربا التي تجعله لا يعرف اللذة من الألم. فإذا كانت فسحة الألم كبيرة؛ فإن فسحة اللذة أكبر بالنسبة للإنسان الاقتصادي الذي يستهويه الاقتراض وهو يشعر بالألم؛ إذ لا يبالي بالفوائد العالية بينما هو غارق في تعظيم لذته.

لقد أصبح الإنسان الاقتصادي الربوي عاجزاً عن تسديد ديونه وجلب السعادة لنفسه، كما أن المؤسسات المالية افتقدت إلى الحكمة المالية فأسهمت في عدم الاستقرار المالي، ولم يتفق البنك والمقترض على الأخذ بالحكمة: «أن يعيش المرء في حدود قدراته.» أو «كما عبَّر عن ذلك السيد ميكاوير ببلاغة أيضاً في رواية دافيد كوبرفيلد للروائي شارلز ديكنز، إذ قال: (الدخل السنوي عشرون جنيهاً، والإنفاق السنوي تسعة عشر فاصل ستة، النتيجة هي السعادة. الدخل السنوي عشرون جنيها، والإنفاق السنوي عشرون جنيها فاصل ستة، والحاصل بؤس). ولقد استخدم كثيرون من المحافظين المعنيين بالمالية هذه المماثلة بشأن القدرة على الإيفاء بالدين، ولعل مارجريت تاتشر كانت أكثرهم بلاغة».[2]

١–جوزيف إ. ستيغليتز، خيبات العولمة، ترجمة: ميشال كرم، (بيروت: دار الفارابي، ط١، ٢٠٠٣)، ص١٤٦.

٢– أمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ربيع الأول ١٤٢٥هـ/مايو ٢٠٠٤م)، (عالم المعرفة: ٣٠٣)، ص١٧١.

مع ذلك يظل الإنسان الاقتصادي الهيدوني مستمراً في توليد الأزمات المالية، وذلك لإشباع حاجات المقترض عبر الربا. فهو بذلك يشجع المؤسسات المالية على استغلاله. فكلما زاد الربا زاد قلق العالم، وتضاعفت أزماته.

نخلص في هذا المبحث إلى أن للنظام المالي الحالي عيوباً اقتصادية واجتماعية وأخلاقية كثيرة وخطيرة، وأهمها:

١- الفوائد.
٢- نظام الاحتياطي الجزئي.
٣- عائد إصدار الأموال غير الحقيقية.
٤- المذهب الهيدوني أساسه أخلاقي في النظام الرأسمالي.

من هنا يظهر جلياً أن الإنسان لا يشكل القيمة الأولى في النظام المالي الحالي؛ إذ لا يحترم جهده وعطاءه؛ لأن معظمه يذهب إلى أصحاب المصارف، في الوقت الذي يضمن المذهب الهيدوني استدامة هذا النظام؛ فالتنمية الاقتصادية في النظام الرأسمالي تفتقر إلى قيم العدالة في بعديها الأخلاقي والإنساني.

نعتقد أنه لو عاش الإنسان في حدود قدراته، ما كان للربا وجود، وللألم وجود أيضاً. فلا سعادة في ظل الربا، والإنسان الرشيد السعيد والعادل مع نفسه ومع مجتمعه، هو الذي يفكر في حاجاته خارج المذهب الهيدوني؛ مما يجعل حدَّة الأزمات تخفُّ بعض الشيء، لاسيما على المستوى الأخلاقي والاجتماعي.

إن الصراع بين الإنسان ورغباته الجامحة يحتاج إلى علاجات إنسانية؛ فنسبة كبرى من مشاكل الإنسان لا تعالجها الأنظمة الاقتصادية، بل تعالَج بواسطة الإنسان نفسه، لاسيما إذا كان هذا الإنسان مسلماً ينتمي إلى الإنسان نوعاً ويبتغي الإسلام ديناً. لا شكَّ أن القيم الإنسانية تسهم

ي تربية الإنسان اقتصادياً وتوجِّهه توجيهاً إنمائياً نحو مستقبل أفضل، وذلك نظراً إلى ما يمتلكه هذا الإنسان من قيم تتعلق بالاحترام والواجب والتضحية والإحسان؛ فبالاحترام تقف على أرض الواقع مؤسسات إنمائية محترمة، ويصبح إنسان الواجب أكثر عطاءً ي بيئة إسلامية خالصة.

وكما غدت الاشتراكية وصفة إنمائية غير قابلة لتقديم الحلول اللازمة لمعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ي البلدان المتخلفة، حيث يقمع الإنسان ويردع، سواء ي المركز أم ي الأطراف؛ فإن الليبرالية التي تمرِّر خطابها الإنمائي عبر قنوات سياسية وتروِّج لها حكومات الشعوب الفقيرة، باتت غير قادرة على الصمود أمام التحولات الطارئة التي تشهدها أرضية إنمائية غير قابلة لتبني هذه المبادئ الليبرالية غير الأخلاقية؛ ولعل الرفض الإنساني للرأسمالية ي شكلها غير الإنساني، يرجع إلى ما يعانيه الإنسان من عنت داخل المشروعات الإنمائية التي تتعامل مع الإنسان بوصفه سلعة مادية تباع وتُشترى، وليس قيمة حضارية غير قابلة للمساومة، تسبق كل القيم وتوجهها الوجهة الإنمائية الحسنة.

ما هو مطلوب لتجاوز الأزمة الرأسمالية وإيجاد البديل الأفضل، هو العودة إلى الإنسان، ومعرفة ما تفرضه قيمه العليا وترفضه؛ فالإنسان قيم وأفكار وليس أشياء؛ الإنسان احترام وواجب وتضحية وإحسان وعطاء، وليس قمعًا وتصفية وفناء. وكما أن غير الاقتصاديين يمارسون هذا المنطق على الإنسان بالأهوال؛ فإن الاقتصاديين يمارسون المنطق نفسه ولكن بالأموال؛ فلا فرق إذاً.

لا شكَّ أن القابلية للرأسمالية ي أبعادها السلبية بالذات، هي التي وضعت الإنسان المسلم ي هذا المأزق الإنمائي، سواء أجاء هذا الإنسان ي شكل مؤسسات إنمائية كالمصارف التي تسجن الإنسان بأموالها وفوائدها، أم ي شكل مؤسسات محلية وأجنبية تستغل اليد العاملة الرخيصة.

لقد قهرت المصارف الإنسان المسلم بالديون والفوائد، وصيرته جزءاً من الأزمة المالية، فصادرت أمواله وأملاكه بعد طرده من العمل نتيجة الأزمة المالية العالمية، وبات قاب قوسين من عالم الجريمة من جهة، وفي موضع المنِّ بتأجيل التقسيط و(الاستعطاف الآلي)[1] من جهة أخرى. والطريق نفسه تسلكه المؤسسات المحلية والأجنبية التي لا تمنح الإنسان راتبا محترماً يوفر له العيش الكريم. فالإنسان في كلتا الحالتين مقهور مالياً، سواء بالتبعية للبنوك مدى الحياة، أم بالاستغلال من قبل المؤسسات المحلية والأجنبية.

وعليه نرى ضرورة إضفاء الطابع الإنساني على المصارف والمؤسسات الأخرى، ويكون ذلك باحترام الإنسان بوصفه إنساناً طافحاً بالواجب والتضحية والعطاء؛ فباحترامه تمنح له فرصة لتفجير طاقاته.

إن الرؤية الإنسانية الإسلامية داخل المشروعات الإنمائية أمكنها أن ترسم معالم واضحة في طريق إيجاد بديل إنمائي يزخر بالإنسانية والمعاملة المحترمة والعيش الكريم، وهذا ما نسعى إلى معالجته في المبحث القادم.

١- نقصد بالاستعطاف الآلي أن الإحسان يتحول، أحيانا، إلى حسابات تخفي الألم ولاتلغيه، ويمكن أن نستشف ذلك من هذا القول لمدير إدارة بنك إسلام بماليزيا: "بالتعاون مع شركة تناغا (Tenaga National Berhad)، شرعنا في حملة برنامج خاص بالمنازل المسماة "سينارليتريك" (Sinar Letrik) لتعويض تمويلات المنازل الجديدة للعملاء ومن أجل ترشيد استخدام الطاقة الكهربائية على مدى فترة خمس سنوات. ليعكس ذلك التزامنا بمساعدة عملائنا المسرَّحين من أعمالهم. وكنتيجة للأزمة الاقتصادية، أطلقنا برنامج "إحسان" (EHSAN). وهذا البرنامج الممتد لمدة ١٢ شهراً هو عبارة عن مخطط عروض تتضمن تأجيل فترة التقسيط، كراحة خاصة للعملاء في تمويلنا الخاص للمنزل، والذين تمَّ تسريحهم من وظائفهم ابتداءً من ١ يوليو ٢٠٠٨م، نتيجة الانكماش الاقتصادي الحالي". انظر: Managing Director's Review of Operations. Bank Islam. p 102.



المبحث الثاني:

التنمية برؤية إنسانية إسلامية

المبحث الثاني: التنمية برؤية إنسانية إسلامية

تشهد الرأسمالية عثرات إنمائية دورية؛ ولكن غالباً ما تنهض من كبوتها، وذلك في غياب بديل إنمائي إنساني إسلامي. مما حدا بالمنظِّرين الإسلاميين التأسيس لمرحلة إنمائية اقتصادية مغايرة ومختلفة ومتباينة، أمكنها أن تفتح أفق المشاركة في تغيير المعالم الفكرية التي يستند إليها عالم الأشياء والاقتصاد برؤية كونية.

إن المقصود بالتنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية، هي التنمية المركَّبة التي تخاطب الجميع، فتكون مستقلة بوجهتها العلمية والعملية، من غير أن تقع في دائرة التبعية للآخر المختلَف. فالدعوة إلى هذا التركيب الإنمائي يتأتَّى من منطلق أن بعض المشروعات الإنمائية «الإسلامية» التي لم تنجِز أو لم يتحقَّق لها الاستمرار، قد وقعت في فخ ظلم الإنسان لأخيه الإنسان؛ إذ في الغالب ما نقرأ أو نسمع أو نرى أن الإنسان يفتقر للاحترام في معاشه وحضوره وآرائه داخل هذه المشروعات الإنمائية الإسلامية، هذا من جهة؛ أما من جهة أخرى، فإن غالبية المشروعات الإنمائية الإسلامية يغلب عليها التفكير في قضاياها المحلية أو الإقليمية أو الوطنية أو القومية، ولا تعير أهمية للإنسانية لأسباب عقدية أو إيديولوجية؛ فنلفي هذه المشروعات الإنمائية تحاكي الرأسمالية في منطقتها السلبية، حيث يُستغَل الإنسان من أخيه الإنسان.

لقد أصبحت بعض المشروعات الإنمائية الإسلامية تشتغل في مساحة ضيقة يُسرَق فيها الإنسان من الإنسان؛ تُسرَق منه معاني الأخوة، والإيثار، والعدالة، والشفقة، والرفق، واستبدل مكانها العداوة وتضخم الذات والاحتقار والصراع على القيادة. وقد غاب عن هذه المشروعات الإنمائية التي لا تحترم الإنسان بله التفكير في مستقبله، أن الظلم بكل أشكاله المعنوية

والمادية «مؤذن بخراب العمران»[1].

يعَدُّ الإنسان مرتكزاً حيوياً في عملية التنمية الاقتصادية، فبدون اعتبار الإنسان قيمةً عليا في كل مشروع إنمائي، فإنه يتعذَّر قيام التنمية الاقتصادية. إن الإنسان هو صميم العملية الإنتاجية، واحترام جهده وعطائه هو المقياس الذي يمكن الاعتماد عليه في قياس المشروعات الإنمائية، والتأكُّد من نجاحاتها؛ ولعل السرّ في احترام هذا الإنسان، يرجع إلى كونه ابن بيئته، والتنمية ما هي إلاَّ إعادة إنتاج البيئة بالأدوات الإنتاجية المتجدِّدة من داخل البيئة باستمرار.

إذا لم تُثمَّن مجهودات الإنسان؛ فإن إنتاج البيئة سيكون ناقصاً ومشوَّهاً، كما أن احترام الإنسان يكون، أيضاً، بتعليمه، فبالتعليم تنمو قدرات الإنسان، ويتحرَّر من عقدة الدونية، ويلج عالم الاحترام، ومن ثم عالم الإنتاج. فالاحترام كفيل بتشجيعه على الابتكار، من باب أنه إذا لم يكن منتِجاً فلن يكون محترَماً لدى الأمم الأخرى، والاحترام يكون برفع كل أنواع الظلم، والبخس، والاحتقار، والاستعباد عن كاهله. «إن الإنسان هو المحرّك الأساس للنشاط الاقتصادي، وهو، بالقطع الكائن الحي المسؤول عن مستوى الأداء، والإنسان (المظلوم) أي المقهور والمستغل (كَلٌّ) لا يقدر، حقيقة على شيء، إذا لم يرفع هذا الظلم، ومهما كانت طبيعة الموارد المادية من حيث الوفرة والتنوع والجودة، لا يمكن لأي شيء ذي قيمة أن يتحقَّق، ولا يمكن لأية قوة دافعة، أو استراتيجية أي منهج، أن تعمل بكفاءة»[2].

تقف التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية على مبدأ يرى ضرورة

١- عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، ج١، ص٢٨٦.

٢- عبد الحميد الغزالي، «الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية»، في: من وقائع ندوة التنمية من منظور إسلامي، عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، ج٢، ٢- ١٢تموز/ يوليو، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص١٠٥٧.

إحداث مصالحة أخلاقية وإنسانية مع جوانب الحياة المعاصرة، ومن ثمَّ احترام أبعادها الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، والأمنية. فإذا كانت أسس التنمية الاقتصادية في الإسلام تستنبط مبادئها من علم الاجتماع الإسلامي؛ فإن البعد الإسلامي للتنمية يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الإنسان الروحية إلى جانب حاجياته المادية على السواء، ويدرس بوعي السلوك الإنساني أملاً منه في التوصُّل إلى تقديم بدائل مستقبلية إنمائية، أمكنها أن تشارك بفاعلية في معالجة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية. كذلك، هذه البدائل، أمكنها فتح ثُغر أمام استكشاف مواطن الخلل في إيديولوجيا الأفكار الإنمائية السائدة والمثيرة للقلق الإنساني. وذلك بهدف توجيه المسار الإنمائي الاقتصادي توجيهاً يخدم أغراضاً إنسانية أساساً، ويتوافق مع تطلُّعات المجتمعات التي تنشد التغيير نحو الأفضل إنسانياً أيضاً؛ عسى أن تفرز أخلاقيات اقتصادية جديدة، تكون مؤثِّرة في العنصر الإنمائي الذي يبغي تحقيق المزيد من الإنسانية والعالمية.(١)

إن من المهام الكبرى للتنمية برؤية إنسانية إسلامية، هو تنمية الإنسان المسلم والارتفاع به إلى آفاق الوعي والمسؤولية أولاً؛ ثم إجراء مصالحة بينه وبين بيئته. فهذا الإنسان ابن بيئته عقدياً؛ لكن نلفيه أخلاقياً وفكرياً يموج في غربة مفلسة لأدواته التاريخية والحضارية التي رسمت في لحظات عنفوانها -وليس عنفها- حدثاً إنمائياً رفيع المستوى ونظيف المحتوى. فبإقصاء العقيدة والقيم، البيئة والإنسان، من العملية الإنمائية ستتعثَّر التنمية الاقتصادية في بيئتها الإسلامية. فللتنمية الاقتصادية في الإسلام خصوصياتها وأنساقها، ولكي تحقِّق هذه التنمية مفاهيمها وأهدافها وخصائصها، وتبرهن على أهمِّيتها، يتطلَّب من القائمين على هذه التنمية احترام الإنسان.

١- ناصر يوسف، ديناميةالتجربة اليابانية في التنمية المركَّبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٠م)، ص٦٥.

إن الإسلام بوصفه منهجا إنمائياً يهتم بالإنسان كي يثمر وينضج؛ وإذا تحققت له هذه الثمرة محلياً، فإن اقتطافها كونيا سيكون أمـراً يسيراً. فترصيص البناء الإنمائي من الداخل، يشكل خطوة جريئة نحو تفعيل احترام الإنسان الذي هو أصل نجاح التجارب الإنمائية، وبلوغها مراتب العالمية.

هناك من يحصر الإسلام في منطقتي الأمر والرفض؛ ولكن الإسلام في مسائل التنمية يتجاوز هاتين المنطقتين الضيقتين إلى فضاءات واسعة من الخيار والعطاء؛ وهـذه الثنائية الأخيرة بإمكانها أن تصنع الحدث الاقتصادي بطريقة مختلفة ومتغيِّرة، وأكثر تطوُّراً من غيرها. من جانب آخر، تُعَدُّ التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية خطوة جريئة تخطو نحو الاستكشاف والاختراع الجديد؛ لأن مثل هذا الإقدام الجريء بإمكانه أن يهزَّ المعتقدات الوضعية للتنمية الاقتصادية. فالنقد الموجِّه لهذه التنمية الوضعية في بعدها الرأسمالي لن يـؤدِّي غرضه المنشود في بعث تنمية اقتصادية برؤية إنسانية إسلامية؛ وإنما يتطلَّب الأمر البحث عن الجديد الذي يُسعِد الإنسانية ويعيدها سيرتها الأولى.

فضلاً عن ذلك، فإن التنمية الاقتصادية في الإسلام هي أدوات فكرية. فالنشاط الفكري يسبق النشاط الاقتصادي ويوجهه الوجهة الحسنة؛ حيث الاقتصاد مشتق من كلمة «قَصَدَ»، أي «القصد استقامة الطريق. قصد يَقْصِدُ قصداً، فهو قاصد. وقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ ﴾ (النحل: ٩)؛ أي على الله تبيين الطريق المستقيم والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة، ﴿ وَمِنْهَا جَآئِرٌ ﴾ (النحل: ٩) ، أي ومنها طريق غير قاصد. وطريق قاصد: سهل مستقيم»[١].

إن الملاحظ لهذا التعريف اللغوي أعـلاه يجد أن مفهوم «فَكَّرَ» سابق لـ:«قصد»، وعليه فإن طريقة التفكير، هي أول خطوة للبدء في أي نشاط

١- أبو الفضل بن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ج١١، ص١٧٩.

اقتصادي إنمائي؛ ولكن الطريق الصحيح نحو التفكير الخلَّاق يكون باحترام الإنسان أولاً. وهذا بدوره يجعل التنمية الاقتصادية، وفي ظلِّ الدورة الفكرية، تتدرج في دائرة أخذ العبرة من السابق، وتفعيل المراجعة من الداخل، وتحقيق الاستفادة من الآخر.

١- التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية خيارٌ وعطاءٌ

إن التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية، المستجيبة للفطرة التي جبلت عليها الإنسانية، هي التنمية التي تحترم الإنسان؛ فلو احترم قابيل عطاء هابيل وتقبل نتائج خياره، ما كان لقابيل أن يقتل أخاه هابيل، ثم يندم على فعلته. فإذا كان للموت حكمة؛ فإن للحياة كرامة، وعلى الإنسان أن يعيش كريماً. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (المائدة: ٢٧).

يعد احترام الإنسان بمثابة بوابة التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية إلى العالمية. فكل التجارب الإنمائية التي احترمت إنسانها بلغت شأواً عالمياً. ألم تقم الرأسمالية على احترام الإنسان بالدفاع عن مصالح أرباب العمل؟ ألم تقم الاشتراكية على احترام الإنسان باسترجاع حقوق العمال؟ ولكن مع ذلك فإن هذه التجارب الإنمائية قد اختزلت احترام الإنسان في المصالح والحقوق، اختزلته في الأمر الذي يصدره رب العمل، وفي الرفض الذي يجلب حق العامل. ومن هنا اكتسبت الاشتراكية صفة الرفض، والعنف، والفقر، والانتشار الفوضوي؛ مما تسبَّب في انكسارها وانحسارها؛ أما الرأسمالية الموصوفة بالأمر فتخاطب الإنسان المستهلك بطريقة: اشترِ هذا، ولا تقتنِ ذلك. وقد تجلى ذلك في طبيعة السوق الآمرة، ولا شك أن الإعلانات التجارية تؤدِّي هذا الدور الآمر بشكل حضاري مهذَّب. وبناء عليه فإن التجارب الإنماية العالمية تختزل الإنسان في حدود

ما تفيد منه، ومن ثم فهي تجارب إنمائية أنانية ترفض وتأمر، وهي أقل إنسانية لأنها تفتقر إلى الحرية في الخيار والعطاء. لاشكَّ أن الرأسمالية أكثر التجارب الإنمائية التي تنتصر إلى حرية الخيار والعطاء؛ لكن هل هذه الحرية حقَّقت إنسانية الإنسان؟ هل يشعر الإنسان الرأسمالي بأنه إنسان؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي أمكنها أن ترسم البديل الإنمائي الإنساني المفقود؛ بديل إنمائي إنساني إسلامي يخاطب إنسانية الإنسان ويحترمها.

التنمية الاقتصادية التي تعانق الأفق الإنساني وتتماهى معه، هي التنمية التي تسمح بتوسيع الخيارات وإتاحة فرص أكثر قدرةً على العطاء. فالخيار أولاً، والعطاء ثانياً.

ليس بمقدور الفرد أن يثمِر إلاَّ إذا اهتدى إلى الاختيار المناسب للعمل المستهدف. فعملية الاختيار تسبق عملية الشروع في التنمية. ولهذا فإن البديل الإسلامي للتنمية الآمرة والرافضة، هو التفكير في أنسنة التنمية، وإخراج الإنسان من الدائرة الضيقة للتنمية غير الإنسانية. ما هو مطلوب في البديل الإنساني الإسلامي، هو أنسنة التنمية وليس أسلمة التنمية. هذا لأن التنمية الرأسمالية في شكلها الحالي فيها جانب إنساني إيجابي ينبغي الاستفادة منه لأنه من الفطرة. ومن هنا يفترَض من البديل الإنساني الإسلامي، الذي يفتقر إلى أرضية تطبيقية، استثمار هذه المنطقة الإنسانية في الرأسمالية. وإذا كان الإنسان يلفي نفسه أسيراً للجاذبية الليبرالية داخل هذه المنطقة؛ فإنه من داخل هذه المنطقة تتأكد ضرورة تصميم البديل الإسلامي للتنمية الإنسانية.

على البديل الإنساني الإسلامي للتنمية أن يلامس الجانب الإيجابي في التنمية الرأسمالية، وليس الجانب السلبي؛ لأن البديل الإنساني الأصيل هو ما خرج من إيجابيات التجارب التاريخية، أما سلبيات هذه التجارب

فتمحوها إيجابياتها التي ذابت في إيجابيات البديل. في التنظير الحالي للتنمية الإسلامية نلفي توجها آخر، يؤنسن السلبيات ويؤسلم الإيجابيات، ما جعل البديل الإسلامي يدخل نفقاً مسدوداً. الإيجابيات مؤسلمة في كل الأحوال؛ لأنها من الفطرة، وهل الفطرة إلى الأسلمة بحاجة؟ «هب أن مبدءاً فكرياً بعيداً عن الدين جاء بخير ولكن عندي في ديني ما يقوم بذلك الخير فما الذي يجعلني أعزو ذلك إلى الفكر المعاصر ولا أعزوه إلى الإسلام؟.. لأنني إن عزوته إلى الفكر المعاصر ولم أعزه إلى الإسلام فسأعطي دليل ثقة بذلك الفكر المعاصر، وإذا أعطيت دليل ثقة بالفكر المعاصر في هذه، فإنني أخاف أن تنسحب هذه الثقة في كل الفكر المعاصر، فلا تجئ في الزاوية المهمة وقد تأتي وتنقلني إلى زاوية أخرى.. مثلاً.. هب أن الشيوعية فيها مبدأ.. وسلمنا بحسن النية، وأنه يريد الخير، والتطبيق جاء بالخير.. إذا كان في الإسلام ما يحقق هذا لماذا لا أقول: ذلك هو الإسلام، ولماذا أقول الشيوعية؟»[1].

في ظل أسلمة المنطقة السلبية في الرأسمالية كما يحدث لدى المؤسلمين حالياً -من غير اعتبار المنطقة الإيجابية كونية ومن الفطرة- كثيراً ما ضاعت منا المعارف والعلوم، ونحن نرفضها من منظور إيديولوجي شرِّير، بينما هي فطرية خيِّرة.

فطرية المنطقة الإيجابية في التنمية الرأسمالية معناه أن يغترف منها الإنسان أياً يكن توجهه العقدي أو الإيديولوجي. ولا يُبحَث عن البديل من داخلها؛ إذ ينبغي أن تبقى منطقة إنسانية، فإذا لبست لبوساً إيديولوجياً أو عقدياً فستصبح محل نزاع. ولهذا عند التعامل مع المنطقة الإيجابية في التنمية الرأسمالية يكون التعامل معها من منطلق فطري يتَّخذ منه طريقاً للبديل الإنمائي الإسلامي، وذلك من منطلق أن هذه الإيجابيات أكثر عقلانية، وهي فوق هذا إرث إنساني قائم على سنن كونية؛ ولكن تفتقر

١- محمد متولي الشعراوي، قضايا إسلامية، (القاهرة: دار الشروق، ط٣، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، ص٢٢.

إلى البيئة الإسلامية. أما سلبيات الرأسمالية فتتلاشى كلما اتسعت دائرة الإيجابيات في التنمية نفسها، تمشياً مع قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (الرعد:١٧). فإذا تأسلمت هذه السلبيات، كما يحدث حالياً، فإنها ستتحوَّل في ظل تراكم فطرية الإيجابيات وبحكم الآية الكريمة، إلى زبد؛ ومتى كان الإسلام زبداً؟

يفترَض من البديل الإنساني الإسلامي أن يمنح الإنسان المسلم خيارات للاشتغال خارج منطقة الزبد الإنمائي، وخارج سلبيات التنمية الرأسمالية، ويوفر له خيارات للتفكير في إيجابيات التنمية الإنسانية، فهي كل ما يبقى بعد أن تزول السلبيات في ظل بديل إسلامي، يقوم على تبني الإيجابيات في التنمية. لا أن يقوم على أسلمة السلبيات؛ لأن السلبيات ليست من الفطرة التي زيفتها الرأسمالية؛ حتى نعمل على أسلمتها.

إن الرأسمالية غير مقبولة في المجتمعات الإسلامية؛ حتى لو جاءت بلباس الأسلمة. ما يؤخذ من الرأسمالية باعتبارها النظام الاقتصادي القائم هو الجانب الفطري الذي ليس هو ملك لليبراليين وحدهم، فهدم السلبيات في النظام الرأسمالي ينبغي أن يتم بمعول إيجابيات النظام الرأسمالي نفسه، بحيث يأتي البديل الإنساني الإسلامي تدريجيا. على المنظِّرين الإسلاميين للتنمية في التعامل مع التنمية الأخرى من العالم، حصرها في منطقتها الإيجابية؛ حيث يكون النقد والبناء والبديل من داخل هذه المنطقة، مما يسهل استثمار الوقت ومعالجة القضايا الكبرى للإنسان. فالإنسان المسلم إذا تحقَّقت له خيارات داخل المنطقة الإيجابية للتنمية الرأسمالية العالمية فإنه سيكون أكثر عطاء للإنسانية؛ أما إذا ضيِّق عليه في دائرة السلبيات والأسلمة فلن يكون معطاءً للإسلام ويكون أكثر اصطداماً مع الإنسانية، هذا إن لم يذب فيها سلبياً؛ إذ حينها سيكون بعيداً عن الخيارات التي تفتح له فضاءات أوسع لأجل التدافع الإنمائي.

إن التطرق إلى الجانب الفطري والإيجابي في الرأسمالية يفرضه منطق العولمة الذي جعل من الرأسمالية محور العالم الاقتصادي، وفي هذه الحالة الارتكاسية لا مجال للمسلمين إلا الخضوع لهذا النظام؛ لأن كل مصالحهم الاقتصادية والمالية مرتبطة به، لاسيما في ظل غياب دولة مؤسسات تحترم الإنسان وتستفيد من طاقاته التي تحتاج إلى من يحررها ويفعِّلها. وهو وضع خطير أسهم المسلمون أنفسهم في تبيئته؛ حتى صاروا لا يعرفون من الرأسمالية إلا سلبياتها التي طبقوها وقطفوا ثمرتها الزقوم، فكانت فتنة للجميع.

إذا أراد المسلمون إيجاد بديل اقتصادي، فمن المفترض أن يقفوا على الجانب الفطري والإيجابي في النظام الاقتصادي الحالي، بحيث يستطيعون طرح بديل لا يهدِّم الآخر دفعة واحدة؛ وإنما يصمِّمون تنمية تتوافق مع الرؤية الإنسانية الإسلامية التي تقضي على السلبيات -في النظام الاقتصادي الحالي المسيطر- بوصفها زبداً إنمائياً، وتبرز الإيجابيات بوصفها مكسباً إنسانياً، وأنها من الفطرة، وإنْ اتخذها الآخر غير المسلم أداة فاعلة بعدما جرَّدها مذهبياً من لبوسها الإسلامي، أو هكذا بدت للمسلمين.

يمكن رؤية الجانب الفطري والإيجابي في الرأسمالية، عندما يتم التعامل مع طروحات الرأسمالية من منطلق جماعي، مثل النظرة اليابانية التي حوَّلت الرأسمالية الفردية في أبعادها السلبية إلى رأسمالية مجتمعية في أبعادها الإيجابية؛ حيث الكل يعمل معاً لقطف الثمرة معاً في ظل النظام الاقتصادي المسيطر. أيضاً استفادت ماليزيا، في بعض المشاريع والإنجازات، من الآليات الإيجابية للرأسمالية فحققت تنمية مستديمة يتسفيد منها الجميع من غير استثناء؛ فالنموج الماليزي استفاد من الجانب الفطري والإيجابي في الرأسمالية؛ ولعل الملايو ، المسلمين، كانوا أكثر المستفيدين بعد أن كان معظمهم في قعر الفقر وصف التخلف، ويمكن إجمال الجوانب الفطرية والإيجابية للرأسمالية المستفاد منها في الآتي:

- اعتبار الإنسان القيمة الأولى في العملية الإنمائية.
- تفعيل الحرية الاقتصادية المسؤولة.
- الاستفادة من عوائد القطاع الخاص في بناء الدولة إلى جانب تعزيز دور القطاع العام في تنمية الإنسان.
- ربط المنظومة الاقتصادية بالمنظومة التعليمية والعلمية.
- ربط رجال الأعمال بالمؤسسات التعليمية والعلمية.
- مشاركة الفقراء في ثمرة التنمية.
- الجرأة على ركوب صعاب الأمور من أجل تنمية الإنسان وبناء الدولة.
- بناء مؤسسات إنمائية واحترام القائمين عليها.
- احترام الوقت.
- نقد الذات من داخل الحرية والمراجعة.

عندما يتمكَّن الإنسان المسلم من رؤية الجانب الإيجابي في الرأسمالية، لحظتها يستطيع أن يستفيد من الواقع ويعمل على تحسينه وإيجاد البديل الإنساني الإسلامي؛ حيث لا يلفي الإنسان نفسه، أيا يكن، غريباً عن النموذج الجديد؛ ولعل أحمد خورشيد قد أشار بطريقته إلى الجوانب الإيجابية في النظام الاقتصادي الذي يقع تحت طائلة النقد والهدم، وذلك بين يدي تقديمه لكتاب: «الإسلام والتحدي الاقتصادي» لصاحبه «شبرا»، فيقول: «مقاربة الدكتور شابرا ليست سلبية، بل هي إيجابية وخلاقة، إنه يكشف الأخطاء ويقترح التضحيات. إنه ليس محطما للمعتقدات والمؤسسات القائمة، بل هو مبدع ومصلح يريد البناء على ما هو موجود، ويبني بطريقة يتم معها تصحيح الخطأ. ولا يقصر همه على البعدين الأخلاقي والاجتماعي، مع أهميتهما في التحليل، بل يمتد هذا الفهم إلى تقوية الأسس المحتاجة للتجديد لتمكينها من تقوية المجال

الكلي، وبلوغ الأهداف الاجتماعية»[1].

لا نذهب بشهادة خورشيد إلى أسلمة الرأسمالية؛ فهناك أمور سلبية في الرأسمالية لا يمكن أسلمتها، بل كان على المتشيِّعين لأسلمة الرأسمالية أن ينادوا أيضاً بأسلمة الإنسان الرأسمالي. فالرأسمالية مذهب غير رباني ولكنه مكسب إنساني، وما يهمنا هو المكسب وليس المذهب، ليس المكسب كله ولكن الجانب الإيجابي منه؛ أما المذهب فلا يهمنا كله كما أنه أيضاً ليس في حاجة إلى الأسلمة. فضلاً عن ذلك فإن المذهب الرأسمالي غير الرباني ليس نتاجاً للقوانيين العلمية كما يرى محمد باقر الصدر[2] ، فهو سلبي تماماً يتعارض مع الفطرة. وأركانه، هي:

- الأخذ بمبدأ الملكية الخاص بشكل غير محدود.
- فسح المجال أمام كل فرد لاستغلال ملكيته وإمكاناته على الوجه الذي يروق له، والسماح له بتنمية ثروته بمختلف الوسائل والأساليب التي يتمكن منها.
- ضمان حرية الاستهلاك و حرية الاستغلال، فلكل شخص الحرية في الإنفاق من ماله كما يشاء على حاجاته ورغباته.

إذاً، خيار التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية يكون من داخل إيجابيات التنمية الرأسمالية العالمية -طبعاً في ظل السيطرة الواضحة للمذهب الليبرالي على واقع المسلمين- ويصبح عطاءً إسلامياً بعد أنسنة هذه الإيجابيات والإضافة عليها بتجاوزها، وإتيان الجديد من خارج منظومتها الإيديولوجية؛ فالإبداع والإنتاج والابتكار خارج المنظومة الرأسمالية -بعد أنسنة إيجابياتها- يرسم معالم في طريق تنمية برؤية إنسانية إسلامية.

١- انظر: تقديم أحمد خورشيد لكتاب: شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ص٢٩.

٢- محمد باقر الصدر، اقتصادنا،بيروت، دار المعارف للمطبوعات، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٢٥٤-٢٥٥.

ولهذا فإن القائم بالخيار الإنمائي من الضروري أن تتوافر فيه هذه المزايا التي تتحقق بمدى احترام الإنسان من حكوماته ومجتمعاته ومؤسساته، وأهم هذه المزيا، هي: المبادرة، والنزاهة، والرغبة، والعقل التمييزي؛ أما سمات العطاء، فتتجلَّى في: اكتساب المهارات، والنضج، والثقة، والإنجازات. فمن خلال هذه المزايا والسمات التي تبحث فيها عملية الاختيار من أجل العطاء، تتطلع عملية التغيير إلى إنسانية أفضل، وعالمية أكثر؛ مما يجعل التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية عملية تغيير رائعة للأوضاع والوقائع والمواقف. فمن حقائق التغيير الإسلامي تظهر للوجود نتائج إيجابية ملموسة للتنمية الإنسانية الإسلامية؛ لأن التغيير الحقيقي يحتاج إلى أدوات جريئة، وفكرية، وناقدة للذات؛ حتى يحسن بها الانتقال من التعبير عمَّا بالنفس إلى تغيير ما بالنفس، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد:١١)، ولعل التغيير يكون بالحرية أيضاً، فالتغيير يلازمه الحرية، طبعاً الحرية المسؤولة التي جبِل عليها الإنسان من أجل تغيير المنكر الإنمائي. إن «الحرية الطبيعية التي يتمتع بها الإنسان هي التي تعتبر بحق إحدى المقومات الجوهرية للإنسانية، لأنها تعبير عن الطاقة الحيوية فيها، فالإنسانية بدون هذه الحرية لفظ بدون معنى. ومن الواضح أن الحرية بهذا المعنى خارجة عن نطاق البحث المذهبي، وليس لها أي طابع مذهبي، لأنها منحة الله للإنسان، وليست منحة مذهب معين دون مذهب، لتدرس على أساس مذهبي»[١].

٢. التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية واجبٌ وتضحية

لاشك أن الإنسان الذي يلقى الاحترام، سيكون مستعدا للتضحية وأداء الواجب، ويكون جهده وماله في خدمة المجتمع وبناء الدولة؛ الدولة التي

١- المرجع السابق، ص:٢٨٢.

تحترم الإنسان، والمجتمع الذي يرحب به فرداً فاعلاً، وعاطلاً أيضاً لأسباب قاهرة. فلا يمكن الحديث عن إنسان الواجب الذي يضطلع بواجباته اضطلاعاً محموداً يصل إلى حدود التضحية وقد يتجاوزها حينا؛ إلا إذا تحقق على أرض الواقع مؤسسات محترمة إلى جانب إنسان محترم.

إذا تمكَّن الإنسان من توظيف قدراته وتفجير طاقاته، فسيكون مكسباً إنمائياً للمجتمع والدولة؛ حيث يستثمر هذا المكسب الإنمائي اجتماعياً، لاسيما المال منه، وذلك لأن إنسان الواجب بتضحيته يتعامل مع المال بوصفه وسيلة إنمائية لتغيير أحواله وأحوال أمته، وذلك من منطلق اجتماعي يرى «أن المال لم يفرض نفسه على الإنسان بوصفه إشارة تمثل عمله وجهوده وحسب، بل على اعتباره وسيلة يعاد فيها النظر دوماً من وسائل تأمين عيشه وتحسين مصيره»[1].

يتطلب احترام الإنسان إنسانَ الواجب؛ إلا أن مثل هذه العملية الإنمائية تتطلب أن يكون الواجب جماعياً يشارك فيه الإنسان الرسمي والعادي معاً. هذا الواجب الجماعي الذي يرسم معالم في طريق البديل الإنساني الإسلامي، يتحقق عبر الآتي:[2]

- دولة تحترم الإنسان، أياًّ يكن. ويكون ذلك بتربيته، وتعليمه، وتدريبه، وإقحامه في قوَّة العمل، ورعايته صحِّياً.
- قيادة حكيمة تتَّخذ من الإنسان مركزاً للسلطات والأشياء، في إطار المسؤولية الأخلاقية والحرِّية المسؤولة.

١- فرنسوا سليه، الأخلاق والحياة الاقتصادية، ترجمة: عادل العوا، (بيروت-باريس: منشورات عويدات، ط١، ١٩٨٠م)، ص٦٢.

٢- ناصر يوسف، «دينامية الاستثمار الاجتماعي في التجربة الإنمائية اليابانية المعاصرة: نسق الثلاثية الإنسانية الإنمائية» (الكويت: عالم الفكر، العدد ١، المجلد ٣٨، يوليو-سبتمبر ٢٠٠٩م)، ص٢٨٥.

- إنسان فاعل يستند في حياته العملية إلى تغليب الواجب على الحقوق، للخروج من مأزق الإهانة؛ فيُطعِم الإنسان فمه بيده، ومن مأزق الإعانة؛ فيعمل الإنسان بيده لفمه ثمَّ لمجتمعه ثمَّ لغيره؛ حتَّى يصبح أفضل من غيره.
- الاعتماد على الذات، وذلك بجعل ثلاثية الدولة والقيادة والإنسان تعمل بمفردها لمجموعها. ويكون الاعتماد على الذات أولاً بالتعلُّم من الآخر للاستغناء عن الآخر (=بأداء الواجب)، إلى أن يصبح المعتمِد على ذاته آخر هو الآخر (=بالحصول على الحقوق)، فيكون بذلك أقوى من أي آخر في الواجبات والحقوق.

٣ - التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية خطوات جريئة

لعل الجرأة تشكِّل الجانب الإيجابي الأول الذي رسم معالم في طريق التنمية الرأسمالية، وهي من القيم العالية المحفِّزة لهذه التنمية والحارسة لها. فالجرأة الإسلامية في استغلال الحدث الاقتصادي الرأسمالي واستثماره والتكيف معه، أمكنه أن يبلِّل جفاف الذات الإنسانية التوَّاقة لاستكشاف الجديد. فالتنمية الجريئة المنضبطة أخلاقياً، ما هي إلاَّ ارتياد المجهول وركوب الصعب من الأمور؛ ولكن بخطوات ثابتة تستنطق هذا المجهول، وتسعى إلى ترجمته إلى واقع إنمائي ناجح ومثمر ومفيد للعالم وللإنسانية سواء. ففي المنطقة الإيجابية للتنمية الرأسمالية أشياء مجهولة يبحث الإنسان الغربي والمسلم عن حلول لرموزها؛ ولكن من غير جرأة بديلة -وتحرير طاقات الإنسان- سيظل هذا الإنسان حبيس هذا المجهول؛ لأن المجهول، هو الآخر، حقائق غير ناطقة والرغبة في استنطاقها هي التنمية بعينها، وهي البديل الإنساني الحقيقي لتنمية في ثوب إسلامي.

إن الجرأة التي تصنع حدثاً هي تنمية في أوج الاستنطاق؛ إلاَّ أن التهاون في رعايتها -وعدم احترام الإنسان- يحول دون أن تكون مشروعاً غنياً

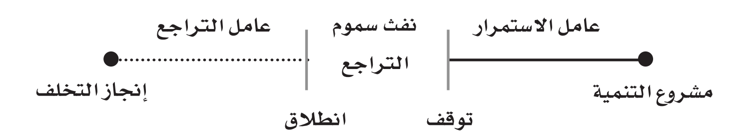
بالخيارات والعطاءات.

إن مشكلة البديل الإسلامي ليس في ملامسة العمق الإنساني في التنمية وحسب؛ وإنما يظل غياب الاستمرار في بناء المشروعات الإنمائية وتحسينها، يشكِّل عائقاً في وجه التنمية البديلة على مدار تاريخها؛ لأن التنمية خطوات جريئة واستمرار جريء معاً. وهذا الاستمرار هو الذي يصنع الحدث الاقتصادي، ويجعل التنمية في المصاف العالمي بقطع النظر عن عقيدتها أو إيديولوجيتها. توافر المزايا يمنح للاستمرار روح الإبداع في إطاره المعنوي والأدبي، وحضور السمات على مستوى عالٍ ينفخ في هذه المعنويات والأدبيات كل أشكال الثقة العالية في النفس.

إن توافر المزايا وحضور السمات قد لا تنجم عنه نتائج ذات بعد إنمائي إذا أصبح عامل الاستمرار عديماً أو متقهقراً، وذلك بحجَّة أن الظروف -الداخلية والخارجية- أكبر من أن تسمح لهذه النتائج بالإثمار والعطاء، كما يحدث لغالبية المشروعات الإنمائية الإسلامية التي توقفت أو تقهقرت؛ لكن السبب وراء هذا التخلف هو أن هذه الظروف تنمو في آخر «نقطة» يتوقَّف عندها عامل الاستمرار ويتضخم ويتسرطن، بحيث يفرِز هذا النمو نتائجه الخبيثة عند النقطة التي يسعى عامل الاستمرار إلى الانطلاق منها من جديد. فمدَّة التوقف قد بثَّت في نقطة «التوقُّف والانطلاق» سموم التراجع، إن لم نقل شلَّت حركة التنمية الاقتصادية نهائياً. كما هو واضح في الشكل الرقم (١-٢)؛ حيث الجرأة في التنمية إذا تغلَّب عليها عدم الاستمرار، تفضي إلى التراجع، والتخلف، والفشل، والتوقف.

الشكل رقم (١-٢)

التوقُّف والانطلاق في المشروع الإنمائي



إن التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية ليست حكراً على جماعة أو حركة أو جمعية كما لو كانت التنمية في منظورها الإسلامي -في نظر الجماعة أو الحركة أو الجمعية- هي التنمية التي تنقذ الإنسان، كما أنها ليست حكرا على الرأسمالية كما لو كانت التنمية في منظورها الرأسمالي هي التنمية التي تسعد الإنسان.

إن المسألة الإنمائية ليس مسألة إسعاد أو إنقاذ؛ ولكن هذه التنمية -وفي أروع معانيها- هي رغبة في بناء أمة بسواعد أمة تنضوي تحتها الجماعة أو الحركة أو الجمعية بدافع العطاء الجريء للأمة بكل شرائحها، والإخلاص الجريء لهذا العطاء قبل وبعد أن يظهر للوجود، شريطة أن يكون احترام الإنسان المسلم هو أساس العدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروة، ومنح المكافآت. إن الاستمرار في الإخلاص يشكِّل ذروة التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية. والإخلاص لهذا الاستمرار هو الإحساس بأن هناك شيئاً إنسانياً ما يتغيَّر في كيان الأمة الإسلامية -وليس الجماعة، أو الحركة، أو الجمعية- ويضع التنمية الاقتصادية في موضع تقديم خدمات إنسانية للإنسان المسلم.

٤- التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية أدوات فكرية مغيِّرة

لا نرى أملاً في الوصول إلى نتائج ملموسة للتنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية إلاَّ بمعرفة الأدوات الفكرية للتنمية نفسها وتحرير طاقات

الإنسان، وهذا يعدُّ الجانب الإيجابي في كل تنمية تبغي المزيد من العالمية. فالفكر الناقد للذات وللغير هو الذي أمكنه أن يستكشف الحلول الإنمائية الكبرى لما يقلق حاضر الإنسان ومستقبله؛ حيث النقد الذاتي للمشروعات الإنمائية الإسلامية مطلوب وضروري؛ إذ ينبغي الانطلاق في أثناء التعامل مع المشروعات الإنمائية من إدراك دور الإنسان الفعلي في التغيير، ولن يتحقَّق ذلك إلاَّ باحترام الإنسان؛ ففي غياب الاحترام يتعذَّر تفعيل التفكير في قضايا التنمية. فكثير من الطاقات لا تزال حبيسة حب الذات، والعمل بما يراه الآخر هو الأفضل، من باب أنه يحسب أنه يحسن صنعاً. هذا إلى جانب ضرورة حضور الفكر المبدع المحترَم الذي يمنع هويته من الذوبان في الآخر، فإن إعمال الموقف من التنمية الوضعية غير الإنسانية سيمنح ثقة للبديل الإنساني الإسلامي.

مثل هذه الأدوات الفكرية إذا فعَّلت عقيدتها، واحترمت إنسانها، ووعت غيرها، ما من شك في أنها ستصنع حدث التغيير الإنمائي؛ إلاَّ إنه يصعب إنجاز التغيير الإيجابي الذي ينشد تنمية اقتصادية إنسانية إسلامية ذات آفاق كونية واسعة وأكثر انفتاحاً على الغير، في ظلِّ غياب احترام الإنسان بوصفه ذاتاً فاعلة، وأداة فكرية عالمة. فالتنمية -أية تنمية- تنطلق من بيئتها حيث ينمو الإنسان؛ فلا نمو للاقتصاد من غير تنمية الإنسان وتفعيل قدراته.

قد يتعذَّر على التنمية برؤية إنسانية إسلامية أن تستوعب غيرها وتتجاوزه، إن لم تغيِّر ما بنفسها وتحترم إنسانها. فاحترام هذا الإنسان هو طريقها للعالمية. والتغيير الذي يقوده إنسان محترَم يفضي إلى تنمية بديلة؛ ولكن إذا حيل بين الإنسان والاحترام؛ فإن التغيير ستخنقه حبائل اليأس والتراجع، وهذا بدوره يفرِز أزمة مستمرة. فإذا كانت حقيقة التغيير غائبة عن الواقع الإنمائي الإسلامي فما الفائدة من تنمية الإنسان؟ وماذا تنفع التنمية غير الربانية إن لم يسبقها تغيير رباني؛ حيث يقول سبحانه وتعالى:

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾ (الأنفال: ٥٣). فالله سبحانه وتعالى من جانب آخر، «يكرم هذا المخلوق الإنساني أكبر تكريم، حين يجعل قدر الله به ويجري عن طريق حركة هذا الإنسان وعمله؛ ويجعل التغيير القدري في حياة الناس مبنياً على التغيير الواقعي في قلوبهم ونواياهم وسلوكهم وعملهم، وأوضاعهم التي يختارونها لأنفسهم»[١].

إن غياب الاحترام والجهد والتغيير في عملية التنمية برؤية إنسانية إسلامية قد يتَّجه بها نحو تمزيق نسيج الإنسان والأرض والوقت. فضلاً عن أن هذا الغياب لا يفعِّل المبادئ الأساسية الثلاثة في الحياة الاقتصادية، لاسيما وأن هذه المبادىء -التوحيد، والخلافة، والعدالة- تشكِّل الإطار الصحيح للنظرة الإسلامية العامة إلى الحياة[٢].

في واقع الأمر لم يتخلَ الإنسان لحظة عن استغلال فرص التغيير، فهو سمة جوهرية ترافق العصر وتعانقه. فلا فرق بين من تقدَّم وتأخَّر إلاَّ بمقياس التغيير. فالإنسان المتقدِّم مارس التغيير بسرعة يوجِّهها الاحترام، والجهد، والوعي؛ بينما الذي تأخَّر مارس، هو الآخر، التغيير ولكن ببطء تسبَّب فيه القمع والدعة والزيف.

التنمية والتغيير نحو الأفضل توأم، مثلما هو الحال مع التنمية والتغيير نحو الأسوأ. ومثل هذا التشبيه يوحي بأن التنمية والتخلف لُحمة واحدة تفصلها أداة واحدة، هي التغيير. فالمشروع قبل أن يتحوَّل إلى تنمية كان متخلفاً مثل المشروع الرأسمالي، والمشروع الذي تخلَّف كان يمتلك عناصر التنمية مثل المشروع الاشتراكي. لا شكَّ أن المشروع الإنمائي قبل أن يتقنَّع بقناع رأسمالي كان إسلامياً وأخلاقياً بالفطرة، فمن «خلفيات النظرية

١- سيد قطب، في ظلال القرآن، مرجع سابق، ص١٥٣٥.

٢- محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة: محمد أنس الزرقاء، (عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، ص٢٥٦.

الاقتصادية اهتمامات أخلاقية معينة، وبعض من قضايا القرن ومشاكله. وقد يذهل الاقتصاديون الحديثون والمتزمتون علماً، إذ يعرفون بأن علمهم قد تفرَّع عن علم الأخلاق، ولكن هذا الأمر هو تأكيد لحقيقة ذات مغزى عميق. فآدم سميث هو أعظم جميع المنظِّرين الاقتصاديين في القرن الثامن عشر، وكان بروفسوراً في الفلسفة الأخلاقية، وقد وضع قبل تأليفه لكتابه الشهير ثروة الأمم، مبحثاً في العواطف الأخلاقية، وذلك في عام ١٧٥٩م»[١].

المشروع الإنمائي قبل أن يلبس لبوساً إسلامياً كان رأسمالياً، هذا إذا سلَّمنا جدلاً أن الرأسمالية هي نهاية التاريخ، وأن كل ما يُبدَع في التنمية، أيا يكن معتقدها، هو صدى لها، ومن باب ليس بمكان الإبداع مما كان. ومهما يكن من أمر فإن نوع التغيير وأداة الفكر المغيِّرة هي التي فصلت اللحمة وحوَّلتها إلى تنمية وتخلف، إلى إسلام ورأسمالية.

إن حدوث تغيير إنساني إسلامي من داخل البيت الرأسمالي -الذي يشكِّل نهاية التاريخ ويسيطر على البشرية بصدام الحضارات- يتطلب حضور الرؤية الإنسانية في التعامل مع المنطقة الإيجابية في الرأسمالية، من باب أن كل ما هو إنساني فهو إسلامي. فمن داخل هذه الرؤية الإنسانية تتشكَّل في الأفق رؤية إسلامية بديلة.

إن التفكير الناضج في قضايا التنمية ومشاكلها يكون باحترام الإنسان المسلم أولاً، ثم توجيهه للعمل الإسلامي في حل هذه المعضلات ثانياً. فالآخر الذي يتغذى من إيجابيات التنمية الرأسمالية يهفو إلى البديل الذي ينماز بتفكير سليم، فما ينقص هذا الإنسان الآخر ليس العمل وبذل الجهد؛ وإنما ما يتطلع إليه هو إطلاق الحريات المسؤولة، وطريقة التفكير، وسرعة التغيير للخروج من مأزقه الإنمائي. أوَ ليس «المعجزات الكبرى في التاريخ مرتبطة دائماً بالأفكار الدافعة»[٢].

١- رونالد سترومبرج، تاريخ الفكر الأوروبي الحديث:١٦٠١-١٩٧٧م، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

٢- مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة: بسام بركة، وأحمد شعبو (بيروت: دار الفكر المعاصر، طبعة جديدة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ص٤٨.

٥- التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية عبرةٌ ومراجعةٌ

إن الإفادة من التجارب الإنمائية الناجحة، يشكِّل سر نجاح التجارب الإنمائية التي كانت فاشلة لفترة من الزمن، والاشتغال داخل إيجابيات التجارب الإنمائية الناجحة، يصرف الفاشل عن التفكير في سلبيات الناجح إنمائياً؛ لأن استحضار سلبيات الآخر يعوق التفكير السليم في تصميم البديل الناجح. هذا لأن الاشتغال على سلبيات التجارب الإنمائية الناجحة، يجعل الطريق إلى البديل الإنساني الإسلامي طويلة ومرهقة ومن غير جدوى. إن طريقة التفكير في اختصار الطريق تتجلَّى في قوله تعالى: ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ﴾ (سورة العنكبوت: ٢٠).

لقد قامت هذه التجارب الإنمائية الناجحة على مبدأ احترام الإنسان في جوانب كبيرة، ومثل هذا المبدأ يشكِّل جانباً إيجابياً آخر، نرى عدم الالتزام به في المشروعات الإنمائية ذات الطابع الإسلامي، يفضي إلى التكرار المشوِّه لتجارب الآخرين بطريقة تقمع الإنسان، وتحول دون تحقيق الذات المتحررة والإبداع المسؤول؛ بل قد يزيد ذلك من معاناة الإنسان المسلم، ويؤثر في ثوابته الأصيلة ومتغيراته الفاعلة؛ لأن الإنسان الذي يكون حبيس الرفض والأمر، سيفقد مزية من مزايا الخيار والعطاء. إن أهم ما تتماز به التجارب الإنمائية الناجحة هي الحرية المسؤولة التي يتحرك بداخلها الإنسان المبدع لهذه التجارب والنماذج.

ما من شكٍّ في أن حضور الحرية المسؤولة -للمبدع بخاصة وللإنسان بعامة- في أثناء تصميم البديل الإنمائي الإسلامي ضرورية لدفع الخطوات الجريئة والتفكير المغيِّر إلى حيِّز الفعل والتفعيل. لقد ظل الرعيل الإسلامي الأول حريصاً على توظيف الحرية المسؤولة في التعبير عن الأشخاص والأفكار والأشياء، ولهذا نلفي عمر بن الخطاب رضي الله عنه يغضب لانتقاص الإنسان من حريته المسؤولة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

تشكل المقولة العمرية الشهيرة أساس كل تجربة إنمائية تبغي تحقيق المزيد من النجاح وإثبات الذات. إن «افتقاد الحريات وثيق الصلة بالافتقار إلى المرافق العامة والرعاية الاجتماعية، مثل غياب برامج للقضاء على الأوبئة أو برامج لترتيبات منظمة للرعاية الصحية أو المرافق التعليمية أو المؤسسات الكفء لصون السلم المحلي وحفظ النظام. ونشهد في حالات أخرى أن انتهاك الحريات ينتج مباشرة عن إنكار نظم الحكم التسلطية للحريات السياسية والمدنية، كما ينتج عن القيود المفروضة على حق المشاركة الحرة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع»[١].

إن الاستفادة من تجارب الآخرين يفترَض أن تكون استفادة مركَّبة؛ إلا ما تناقض منها مع الثوابت؛ لأن احترام الإنسان يشكِّل ركيزة ثابتة غير متغيرة من ركائز التعلُّم من الآخر الناجح والاستفادة منه بنجاح. كل التجارب الإنمائية التي نجحت كانت بفعل النجاح الذي تحقَّق للإنسان من داخل الحرية المسؤولة، وكل التجارب الإنمائية التي أُركست كانت بفعل انتكاس الإنسان وانكساره. يشكل احترام الإنسان ثابتا من ثوابت الأمة.

إن التنمية الاقتصادية التي تكون برؤية إنسانية إسلامية، يفترض أن تحترم الإنسان المسلم، وتحرِّر طاقته ولا تحجر عليها. فالتجارب الإنمائية التي لا تحترم إنسانها، ستفقد احترام الآخرين لها، ومن ثم ستفتقر إلى الشرعية الإنسانية، والبديل الإنساني أيضاً.

يشكِّل احترام الإنسان بنية التجارب الإنمائية العالمية. إن الاستفادة من هذه التجارب، يتطلَّب من المنظِّرين الإسلاميين ومن المؤسسات في العالم العربي والإسلامي، الحفر داخل أنساق هذه البنية الإنسانية، والتبيُّن من حقيقة كونها بذرة كل تجربة إنمائية قطفت ثمرة نجاحها. إن تبرير

١- أمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، مرجع سابق، ص١٦.

الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية برؤية إسلامية من غير اعتبار الإنسان هو القيمة الإنمائية الأولى، يعدُّ انتحاراً للتنمية نفسها. وإنماء اقتصادي إسلامي مقطوع الصلة بالإنماء الإنساني يفضي إلى قطيعة بين العقيدة والرسالة.

إن الحديث عن التنمية الاقتصادية برؤية إسلامية هو حديث عن العقيدة وثوابت الأمة الإسلامية؛ أما التنمية الاقتصادية في غياب الإنسان وقهره وقمعه، فتفضي إلى تشويه رسالة الإنسان المسلم، فضلا عن ما قد ينجم عنها من متغيرات كونية سلبية. وبناءً عليه فإن الرسالة الكونية تتطلَّب إنساناً كونياً محترماً؛ لأن التجارب الإنمائية تنجح برسالتها وليس بعقيدتها وحسب، فهما توأم؛ ففي الإسلام نلفي الالتزام الرسالي أو «الالتزام الأخلاقي لا وزن له ولا أثر إن لم يقم على عقيدة صحيحة صادقة، فإذا صح الاعتقاد صح الالتزام، وإلا كان الخلل السلوكي الذي يعود إلى خلل في العقيدة أو ضعف في الإيمان»[1]. فكلما امتدَّت بذرة رسالة الإنسان المسلم -الحر، والمسؤول، والرشيد،- ونضجت ثمارها الإنسانية، اشتدَّت شجرة العقيدة وتفرَّعت جذورها الإسلامية.

٦- التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية ليست ليبرالية هيدونية

هناك اجتهادات إنمائية، بحسب مالك بن نبي، قد انصرفت ضمناً إلى محاولة توفيق بين الإسلام والرأسمالية، «وبالتالي نرى الاقتصاديين الإسلاميين وكأنهم بعد أن اختاروا ضمناً المبدأ الليبرالي، يريدون وضع المسحة الإسلامية عليه، لنرى الجهود الحميدة تنصرف بصورة عامة، إلى دراسة النظم المالية في الاقتصاد، كأنما هي الأمر الأساسي في الاقتصاد»[2]. وكأن بمالك أراد أن يقول أن المصارف الإسلامية على المدى

١- سمير محمد نوفل، دور العقيدة في الاقتصاد الإسلامي، (جامعة الأزهر: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م)، ص٢١٩.

٢- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، (بيروت: دار الفكر المعاصر، طبعة جديدة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ص١٠.

القريب ستتحول إلى صناعة ليبرالية غربية؛ إسلامها مستقل بوصفه عقيدة، وإنسانها تابع بوصفه رسالة. فلم «تكن تجربة المصارف الإسلامية على مستوى هذه الريادة، حيث تجمدت في بيع المرابحة، الذي اختارته وحده من بين عديد العقود من المعاوضات والمشاركات ثم مارسته على شكل بيع الدين بالدين المنهي عنه. وغامرت بالمضاربة في البورصات الخارجية، ومن ثم أصبحت صورة مشوَّهة للواقع يصيبها ما يصيبه من مخاطر وسلبيات، ولا تستطيع أن تتفوق عليه، ولا حتى أن تلاحقه (...) وتتشابه أنشطة المصارف الإسلامية، في قطاع الخدمات ما عدا الأجر على الضمان، وفي قطاع المعاوضات محررة من بيوع الغرر وحِيَل الربا، مع أنشطة المصرفية الوضعية»[1].

هذا الاتجاه الذي أشار إليه مالك بن نبي نلفيه طاغياً على بعض المشروعات الإنمائية الإسلامية التي تتقدمها تجارب من البنوك الإسلامية؛ حيث يكاد الاقتصاد الإسلامي ينحصر في دائرة المصارف الإسلامية، وهذا في نظرنا يرجع إلى أسباب نفسية، وبيئية، وإيديولوجية. هذه الأسباب معاً يمليها واقع المسلمين والاجتماعي المهتز أمام الغرب الأكثر ثقة في النفس. فالغرب الرأسمالي يسيطر على اقتصاد العالم على مستوى التنظيم، واحترام الوقت، وبذل الجهد، والابتكار، والحيل الاقتصادية؛ بينما عجز المسلمون عن الحصول على الثروة عبر بذل الجهد، مما جعل المؤتمر الدولي الأول حول الربا بماليزيا «يدعو البنوك الإسلامية القائمة إلى تصويب أوضاعها وضبط كامل تعاملاتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. كما دعا إلى إنشاء بنوك إسلامية جديدة تكون مستقلة بالكامل عن البنوك المركزية على غرار بنك جدة للتنمية»[2].

١- يوسف كمال محمد، كيف نفكر استراتيجياً: أسس الاقتصاد الإسلامي،ص٢٦٣-٢٦٤.

٢- انظر: محمود العدم، مطالبة للبنوك بتصويب أوضاعها، الجزيرة. نت، ١٤٣١/١١/٢٧هـ - الموافق ٢٠١٠/١١/٣م. www.aljazeera.net

لقد استفاد المسلمون من المصارف الإسلامية في أمرين؛ الأمر الأول هو تحقيق الربح السريع، ومن ثم مساعدة البنوك في تنمية واقع المسلمين عبر التقسيط لأشباعٍ رغباته التي هي فوق طاقاته وقدراته؛ حتى صار الإنسان المسلم مديناً لهذه المصارف مدى الحياة، فأين احترام الإنسان؟ الأمر الثاني ظهور البنوك الإسلامية أمام البنوك التقليدية بأنها مؤسسات مبدعة ومنتجة للخدمات المالية الإسلامية؛ ولكن ما يثير السخرية أن بعض هذه المصارف الإسلامية يديرها خبراء غربيون ليبراليون، ويتصدرها موظفون غير مسلمين؛ فأين فعالية الإنسان المسلم، وشرعية المنتجات المالية الإسلامية ؟ وفي هذا الصدد دعا محاضير محمد في محاضرة ألقاها بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في أبوظبي تحت عنوان «الأزمة المالية العالمية: الدروس المستفادة والفرص المتاحة» إلى «توخي الحذر عند عرض منتجات لهذا النظام الإسلامي شبيهة بالنظام التقليدي وعدم استنساخ الأخير وإلا تعرضت الصيرفة الإسلامية أيضا لسوء استخدام مماثل»[1].

إن بعض المصارف الإسلامية الناجحة بأرباحها في العالم الإسلامي، قد تشكل عبئًا على مجتمع فاشل في أشخاصه وأفكاره وأشيائه، إذا ما حدثت أزمة مالية؛ «بينما واقع العالم الإسلامي يفرض على من يتصدى لمحاولة فقهية أن يحدد موقفه على أساس الاهتمام بشروط الانطلاق أكثر من شروط الاستمرار، حتى إذا كانت ضرورية لمراجعة الأشياء، بعد أن يتحقق الانطلاق، إذا ما اقتضت المرحلة الأولى تعطيل بعض التصرفات الفردية من أجل نجاة أصحاب السفينة»[2]. وقبل الاهتمام بشروط الانطلاق ينبغي الاهتمام بقواعد الاحترام، وتحرير طاقات الإنسان من قبل الحكومات الإسلامية وتوظيفها مؤسستياً.

١- انظر: محاضير يقترح حلولا للأزمة المالية، الجزيرة. نت، ١٤٣١/٥/٢٣هـ - الموافق ٢٠١٠/٥/٧م. www.aljazeera.net

٢- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص٤٦.

يتطلب الواقع من المسلمين القيام بتشييد مؤسسات إنمائية مهمتها الكبرى صناعة نخب واعية وعمالة ماهرة تكون أكفأ من النخبة الغربية. فمثل هذه المؤسسات الإنمائية ذات الرؤية الإنسانية الإسلامية التي ترفع من قيمة الإنسان المسلم، أمكنها أن تكون أقوى من مؤسسسات إنمائية ذات رؤية إسلامية وليبرالية ليس همها إلاَّ أن تدفع الإنسان المسلم بتسهيلاتها السلبية إلى التواكل والاعتماد على القروض في تسيير مشروعاته الإنمائية التي غالباً ما تُمنى بالفشل الذريع، فضلاً عن تراكم الديون. وفي هذه الحالة التي تنبئ بمستقبل إنساني غامض، فإنه «على الفقهاء أو على أصحاب الاختصاص تقدير مسؤولياتهم، على أساس أن القضية المطروحة ليست قضية تحقيق استمرار الحياة الاقتصادية، بل هي قضية دفع العجلة من أجل إنقاذ السفينة وأهلها، ولو تعطلت من أجل ذلك بعض المصالح الفردية»[١].

هناك مجالات إنمائية ناجحة، يتطلب من البنوك الإسلامية ،وغيرها من المؤسسات الإنمائية، ركوب صعب أمورها، مع بذل الكثير من الجهد والتنظيم والإتقان واحترام الوقت، وأهمها:

- استعمال أموال الزكاة لتمويل إنشاءات رأسمالية على المستوى الكبير، كالمصانع مثلاً بحيث توزع الزكاة على الفقراء على هيئة أسهم يملكونها في هذه الشركات، ويستفيدون من عوائدها. وهذه المشاريع تقدم فرص عمل للفقراء أيضاً[٢].
- تطوير مفهوم المضاربة ليؤدي خدمات تمويلية تتناسب مع مقتضيات التمويل التنموي وحاجاته في البلدان الإسلامية، ولقد بدأت حكومة البحرين بتجربة رائدة في هذا الميدان، وذلك بإصدار قانون يسمح

١- المرجع السابق، ص٤٦.

٢- انظر: وقائع ندوة التنمية من منظور إسلامي، (مؤسسة آل البيت- عمان) ج٢، ٢- ١٢ تموز/ يوليو، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص٨٢٧.

للشركات أن تصدر أسهما لا تشارك بالإدارة، وليس لأصحابها الحق بالتصويت بالجمعية العمومية. وهذه الأسهم مبنية على فكرة المضاربة بين مالك السهم والشركة، مع الإذن بخلط مال المضارب مع المضاربة[١].

- على المصارف الإسلامية أن تقلل ما أمكن من ممارستها لعقود المرابحة، وأن تتجه للمشاريع الاستثمارية ذات النفع العام لتحقق الأهداف التي أعلنتها حين قيامها[٢].
- المشاركة في تجارة السلع، وقطع المقاولات، والزراعة، وأسطول للنقل وخدمة الناس، والعقارات المبنية، إلى آخره[٣].

يكاد علم الاقتصاد الإسلامي يذوب في علم اقتصاد المصارف الإسلامية، في غياب مثل هذه المجالات الإنمائية الجريئة، حيث انصرفت جهود التنظير الإنمائي الإسلامي إلى كل ما له علاقة بالمصارف الإسلامية وإشباع اللذة، والعيش عيشة الدعة الليبرالية. والإشكال ليس في الجيل الإسلامي المنظِّر الذي يوشك أن يغادر الحياة؛ وإنما في الجيل الحالي الذي يشهد هجرة إلى أقسام المصارف الإسلامية، على مستوى الدراسة والوظيفة معاً؛ بينما أمور إنمائية أخرى تحتاج إلى الجرأة، والتفكير، والمراجعة، والجهد، والبناء، والبديل، تكاد تصبح ثانوية، أو تتحوَّل إلى علوم حقيرة.

تشكل بعض المصارف الإسلامية -في شكلها الحالي- واحدة من سلبيات الرأسمالية، ولاشكَّ أن الغرب الرأسمالي يسعده أن يرى الجيل الإسلامي، المنشغل بالقضايا الإنمائية، غارقاً في السلبيات واللذات، ومنشغلاً عن الإيجابيات والاجتهادات. يبحث عن الربح السريع، والوظيفة المربحة، وتضخم الذات، ويتأفف من بذل الجهد، والتفكير، والتغيير، ومراجعة

١- المرجع السابق، ص٨٢٧-٨٢٨.

٢- عبد العظيم أبو زيد، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ص٢٥٣.

٣- يوسف كمال محمد، كيف نفكر استراتيجياً: أسس الاقتصاد الإسلامي، ص٢٧١.

الذات؛ حتى بتنا لا نعرف عن المؤسسات الإنمائية الإسلامية غير المصارف الإسلامية، أو منافذ إسلامية غير إنسانية داخل بنوك تقليدية. إن «جوهر الأنانية الاقتصادية، خلال كل التطور التاريخي الذي جرى حتى أيامنا، بقطع النظر عن مختلف أشكاله الملموسة، استمدَّ جذوره من الطابع اللاإنساني للعمل ومن الندرة النسبية للقيم الاستعمالية المستجيبة لحاجة عامة»[١].

توشك المنطقة السلبية للرأسمالية، حيث الربا، والتقسيط، والحياة الليبرالية الرخية، أن تقنع الجيل الإسلامي الحالي بأهمية منطقة المصارف الإسلامية في التنمية؛ حتى آمن الكثير بفكرة: أن البديل الإنمائي الإسلامي لا يخرج إلا من عباءة المصارف الإسلامية؛ بينما علم الاقتصاد الإسلامي في حد ذاته «لم يبرز إلاَّ في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، وذلك بعد سبات عميق دام عدة قرون، ومع ذلك فإن عدد المشاركين في التنمية من أفراد وجامعات وحكومات ومراكز بحوث لا يزال قليلاً جداً نسبياً»[٢].

هناك انشغالات إنمائية أخرى، يفترض من الجيل الإسلامي الحالي أن يراعيها، وهي أن ينمي أفكاره، ويحترم إنسانه، ويبتكر أشياءه.

إذا استمر هذا الجيل يقلِّد الغرب الرأسمالي في المصارف، وفي إشباع اللذة، سيكون مصيره الفشل في ابتكار منتجات إنسانية إسلامية من وحي أفكاره، وقد يعجز أيضا عن تحقيق الاحترام لنفسه. يقول الباحث في شؤون المصارف الإسلامية عبد العظيم أبو زيد: «لقد وضعت الشريعة نظام الاقتصاد الإسلامي ليخدم المجتمع بجميع طبقاته ويُحققَ العدالة، وكثيرٌ من المعروض حالياً لا يخدم ذلك الغرض باتفاق العقلاء، بل هو مسخ

١- أوتاشيك، نحو طريق ثالث في الاقتصاد، ترجمة: خليل أحمد خليل، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص٥٩.

٢- شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ص٤٠.

عن النظام الاقتصادي التقليدي بكل عيوبه وأضراره التي نشهد شيئاً من آثارها الآن!»[1].

بعض المصارف في شكلها الليبرالي الحالي عبارة عن مؤسسات اقتصادية مادية، قد تضحي بجوانب حضارية للأمة في سبيل أهدافها وأرباحاها. فهي في كل الأحوال مؤسسة مشروطة تابعة لمؤسسات رأسمالية غربية لا تسمح لغيرها أن يتحرك إلا بشروط، مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات المالية الكبرى، والبنوك التقليدية. لقد صدق من في قلبه حرقة على العمل الإنمائي الإسلامي الذي توشك حباله الإنسانية أن تبلى وتفنى؛ إذ يقول: «نريد من الشركات أن تكون بينها وبين المسلمين صلات مستمرة، أساسها أن المسلم اليوم مثقفٌ واعٍ، يريد أن يعرف بالأدلة المحكمة والمحكامات الرصينة لماذا جاز هذا وحرم ذاك، لا بفتاوى مختزلة، ولا بادعاء أن فلاناً أجاز ذلك أو جهة. يريد أن يعرف مدى التطابق بين الفتاوى والعمليات، بين الأقوال والأفعال، بين الشعارات المعلنة والحقائق المبطنة. يريد أن يعرف الأعمال التي تقوم بها هذه البنوك وتلك الشركات، يريد أن يعرف هل تخدم مصالح المسلمين، أم أنها جسر وسيط بين أموال المسلمين ومشروعات الآخرين (...) نريد فكراً مسؤولاً لا طائشاً مُداناً»[2].

يقول خورشيد أن: «الإنسان هو مركز الجهد التربوي، وقلب عملية التنمية. فالتنمية تعني تنمية الإنسان وتنمية بيئته المادية والاجتماعية والثقافية»[3]. إنها مرتكزات ينبغي أن يتشبَّع بها الجيل الإسلامي، ذلك أن القيم التي

١- انظر: عبد العظيم أبو زيد، مؤسسة التمويل الإسلامي: قراءة نقدية لممارستها، جريدة دار الحياة السعودية، ١٥ مايو ٢٠١٠م.

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/141347

٢- رفيق يونس المصري، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، (دمشق: دار المكتبي، ط٢، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م،)،ص٣٢٧.

٣- خورشيد أحمد، «التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي» ترجمة: رفيق المصري، (جدة: مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقصاد الإسلامي) مج٢، ع ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، ص٥٦.

تستخلَص من التوحيد والربوبية والخلافة والتزكية، هي ما يفترَض تفعيلها في المشروعات الإنمائية الإسلامية. فالمسلم من داخل هذه المشروعات لم يتحرَّر من أوزار الرأسمالية وسلبياتها، فضلاً عن غياب المسؤولية، حيث يتفشى الفساد، ويتنامى حضور غير المسلمين في تسيير نشاطات المصارف الإسلامية، وإصدار صكوك المضاربة من قبل الشركات المتعدية الجنسية، حيث لا نرى تفعيل خلافة الإنسان المسلم في أرضه. إن «التحدي الأكبر ليس في المؤسسات وحسب. وإنما هو في النفوس أيضاً. فالعناية بالبيئة، وإتاحة الفرصة أمام الفقراء ليقولوا كلمتهم في القرارات التي تطالهم، وإشاعة الديمقراطية، والتجارة العادلة. هذا كله ضروري لتحقيق المنافع المفترضة للعولمة. المشكلة هي في كون المؤسسات تعكس ذهنية أولئك الذين هي مسؤولة أمامهم. فإن حاكم مصرف مركزي عادياً يبدأ نهاره بالاستعلام عن إحصائيات التضخم النقدي لا إحصائيات الفقر. ووزير التجارة بأرقام الصادرات لا بمؤشرات التلوث»[١].

هذه المسحة الإنسانية تكاد تكون غائبة في بعض المشروعات الإنمائية الإسلامية التي تستهدف الربح والشهرة والقيادة؛ فالأخوة، والإيثار، والإحسان، عوامل استراتيجية لم تعد تشكِّل مسحة إنسانية في بعض المشروعات الإسلامية؛ أما عن الإصلاح والمسؤولية فتؤجَّل مناقشتهما، ولا يصبحا فاعلين إلا بعد أن تتعرَّض هذه المشروعات للنكبات والأزمات، وتسلِّم بفشلها.

إن نجاح المشروع الإنمائي الإنساني الإسلامي مرهون بمدى النظر للإنسان المسلم بوصفه القيمة الحضارية الأولى؛ فالإنسان المسلم بأفكاره وأشيائه يشكِّل مستقبل التنمية برؤية إنسانية إسلامية. إن بعضا من المشروعات الإنمائية الإسلامية أغفلت المسحة الإنسانية، فمنيت بالهزيمة أمام واقع إنسانية الإنسان التي تسبق أي واقع إنمائي، ولو كان إسلامياً، لأن

١- ستيغليتز، خيبات العولمة، ص٣٠٤.

المعادلة تقتضي التوفيق بين الإنسانية والإنمائية.

الإسلام ليس هو الحل بل هو الحق والخيرُ، والإنسان المسلم هو الحل والسيرُ (=لكن من يتجرأ على القول بهذا)، والإنسان المسلم مقموع ومحاصر من قبل العديد من الأفكار والمؤسسات؛ فأنَّى يتأتَّى الحلُّ إذاً. وعليه، يخشى أن يبقى شعار (الإسلام هو الحل) مجرد شعار حماسي في ظل ردع الإنسان وقمعه.

إن التركيب بين الفعل الإنساني والعمل الإنمائي يسير مع السنن الكونية. والرأسمالية تسير في هذا الطريق السنني، وهي لا شك ستفقد ريادتها الإنمائية، إذا ظهر في الأفق بديلاً إنمائياً يجمع بين السنن الكونية، والسنن الإلهية، بين الانتماء الإنساني، والابتغاء الإسلامي؛ حيث نلفي الانتماء في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ (الإسراء: ٧٠)، وجاء في الحديث: «الناس بنو آدم وآدم من تراب»[١]؛ أما الابتغاء فتجلَّى في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ (آل عمران: ٨٥). إذا لم يتم في المشروعات الإنمائية التركيب بين الانتماء الإنساني أخوةً وإحساناً، والابتغاء الإسلامي فعلاً وعملاً، فيحق أن نقول مع القائل: «إن الأقدار لم تظلم أحداً، وإنما تقوم الأمور على سنن لا تغيير لها، تربط المسبَّبات بأسبابها، سنة الله في خلقه، ولغيرنا أن يسميها القوانين، فلا يضيرنا»[٢].

تكاد أساسيات المنهج الرباني تضيق في بعض المشروعات الإنمائية الإسلامية؛ أما عن إعادة الأشياء إلى طبيعتها الإنسانية، فقد بات أمراً مستبعداً في ظل طغيان الأعمال اللاإنسانية التي تسيطر عليها فئة من

١- رواه أحمد في المسند (٨٧٣٦)، وقال محققوه: إسناد حسن، وأبو داود في الأدب (٥١١٦)، والترمذي في المناقب (٣٩٥٦). عن أبي هريرة، ونصه: «إن الله عزَّ وجل قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء، مؤمن تقي وفاجر شقي، والناس بنو آدم وآدم من تراب، لينتهين أقوام فخرهم برجال، أو ليكونن أهون عند الله من عدتهم من الجعلان، التي تدفع بأنفها النتن».

٢- ابن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق، ص٤٩.

رجال الأعمال والشركات التي تتعامل مع الزبون والموظف باعتبارهما من ضمن الأعمال التجارية، التي تخضع لمنطق الربح والخسارة؛ بينما نظام الأولويات انحصر في أمور غير إنمائية وغير مسؤولة، وغالباً ما يفضحها الفساد والفشل والإفلاس؛ وقد يقدَّر لها أن تحقِّق إنجازات ولكن إنجازات غير مستقلة بل تابعة، لا يستفيد منها الإنسان المسلم بطريقة ميسرة؛ وإنما تزيد من رصيد الشركات العالمية الكبرى، وتساعد على حل مشاكل غير المسلمين.

يفترَض لعالمية التنمية الاقتصادية برؤية إسلامية تحقيق الشرط الإنساني، وإلا فإن الشرط الانتحاري سيقف في وجه كل بديل إنمائي إسلامي يهمش الإنسان بوصفه إنساناً، والإنسانية بوصفها جزءاً مهمشاً من العالم أو الجزء الواعي منه. فالإنسان يشكِّل لب الاقتصاد برؤية إنسانية إسلامية؛ ولهذا نلفي أفكارا بناءة وقوية تضع الإنسان على رأس «نموذج قرآني لنظرية اقتصادية عالمية»[1] وذلك على مستوى البناء والبقاء.

وهذا ما أنجزه محمدبريمة، فقد حرص، في بحوثه، على إبراز أهمية احترام الإنسان لسبب نراه بسيطاً، وهو أن النماذج الإنمائية التي تخون إنسانها لا محالة سينتقم منها هذا الإنسان، وأن القرآن الذي كرَّم الإنسان، لا يكون فيه ما يدعو هذا الإنسان إلى الانتقام من أنموذج إنمائي اتخذ من القرآن طريقاً للإنسانية والعالمية.

هذا الإنسان الرباني لا يستهدف إشباع لذته بالتواكل على البنوك والاحتيال على التقسيط بالربا؛ وإنما إنسان يعتمد على قدراته الذاتية، فينتج ويعيش على قدر طاقته. وإذا استطاع الحصول بجهده على الذهب واتخذه عملةً له ، فلا أحد يلومه إذا أنفق وأحسن؛ فالذهب ليس كالأوراق المالية يُخلَق من عدم. فحيث يسود الذهب كعملة... يعيش الإنسان بإمكاناته

١- لمزيد التفصيل، انظر: Mohammad E. Biraima. (1991). «A Qur'ãnic Model for a Universal Economics Theory» (Journal of king Abdulaziz University. Islamic Economics- Jeddah). Vol. 3. 1411 A.H/1991 A.D. pp. 3-41.

المتاحة؛ ونكون في اتجاه طريق أفضل لتجنب الأزمات المالية، وتلمُس معالم السعادة. ولهذا «دعا محاضر إلى عودة ربط العملات بقيمة الذهب بديلا عن الدولار لأنه أكثر استقرارا وكذلك لضرورة دعم الدول للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، قائلا إنه على الحكومات التكفل برفاهية المواطنين وليس ضمان ثراء بعض الأشخاص فقط»[١].

يعد النظام المالي من أسس التنمية الاقتصادية كما رأينا سابقاً، ورأينا كذلك أن أسس النظام المالي الحالي تقوم على الربا، وتستند إلى الأموال غير الحقيقية التي تنشأ في البنوك المركزية، وفي البنوك الأخرى عن طريق نظام الاحتياطي الجزئي كديون، لاسيما وأن «المؤسسات المالية تتاجر في النقود، دون أن يكون لديها أرصدة حقيقية لهذه التجارات.. وهي تقرض القروض –على الورق– دون أن يكون لديها أرصدة حقيقية لهذه القروض.. والمستهلكون يتسابقون إلى الاستهلاك –وأغلبه ترفي.. غير ضروري– بإغراءات الإعلانات– التي يتاجر أصحابها بالكذب والخداع– ورصيد المستهلكين (كروت) ليس لها أي رصيد!! وهكذا دخل النظام الرأسمالي في طور جديد.. فبعد أن كانت شريحة محدودة فيه هي التي تحترف الربا –أي التجارة في النقود– أصبح ٩٧ بالمئة من رؤوس الأموال المالية لا عمل لها سوى التجارة في النقود!! لقد كانت رأسمالية (النهب) لعرق الفقراء.. فغدت رأسمالية بيع (الوهم) للأمم والشعوب! الأمر الذي أدخل العالم في هذه الأزمة الكارثية، التي صنعتها هذه الرأسمالية الطفيلية المتوحشة التي تؤذن بخراب للعمران البشري لم يسبق له مثيل».[٢]

في النظام المالي الحالي لا تعير التنمية الاقتصادية الإنسانَ احتراماً، وهي غير عادلة فيما يتعلق بتوزيع الثروة، فمعظم جهد الإنسان يذهب إلى

١– محاضير يقترح حلولا للأزمة المالية، انظر: الجزيرة. نت، ١٤٣١/٥/٢٣هـــ – الموافق ٢٠١٠/٥/٧م. www.aljazeera.net

٢– محمد عمارة، الحل الإسلامي للأزمة الرأسمالية العالمية، (القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ص١٦–١٧.

أصحاب المصارف. وعليه من الممكن إثارة السؤال: ما هي أسس النظام المالي للتنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية؟ أليس هذه الأسس، هي: تحريم الربا، واعتماد الذهب وسيلة للتبادل والتقييم ووحدة للحساب، والزكاة، والوقف، والصدقات؟

ألا يمكن لعلاقة الدينار الذهبي بالتنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية، أن تنمو في ظل الآتي:

١- احترام الإنسان في اختيار الذهب كعملة من قبل الحكومات والمؤسسات المالية.
٢- احترام عطاءات الإنسان، في أن يعتمد على نفسه في بناء مشروعاته الإنمائية، بدلا من إغراقه بالفوائد والتقسيط.
٣- احترام الإنسان في حقه في استرجاع قيمه التاريخية؛ حيث شكَّل الدينار الذهبي لحظة تاريخية طويلة، أسهمت في رفاهية الإنسان بالطرق المشروعة، فغابت الأزمات والمجاعات، والحروب لأسباب اقتصادية.

فمن أهم مقومات التنمية برؤية إنسانية إسلامية احترام الإنسان وجهده؛ فضلاً عن التوزيع العادل للثروة. فكما بينا سابقاً، فإن جهد الإنسان وماله غير محفوظين في النظام المالي الحالي، ما يعني أن هذا النظام يتناقض تماماً مع التنمية برؤية إنسانية إسلامية. فالبنوك تستولي على أموال الناس من غير وجه حق، عن طريق الفوائد، ونظام الاحتياطي الجزئي؛ أي عن طريق الأموال غير الحقيقية لامتصاص جهد الإنسان ورأسماله الحقيقي.

تقتضي التنمية برؤية إنسانية إسلامية استعمال الأموال الحقيقية، مثل: الذهب والفضة، لحفظ أموال الناس واحترام خياراتهم وجهودهم وعطاءاتهم، وضمان توزيع عادل للثروة، كما سنرى في المبحث القادم.



المبحث الثالث:

الدينار الذهبي..
وأبعاد المستقبل الإنمائي

المبحث الثالث: الدينار الذهبي.. وأبعاد المستقبل الإنمائي

ذكرنا في السابق أن الوظائف الثلاث الأساسية للمال، هي: وسيلة للتبادل، ووحدة للحساب، وحافظ للقيمة. وأشرنا أيضاً إلى الخصائص الرئيسة التي يجب أن تتوافر في الشيء ليأخذ وظيفة المال. كما أثبتنا أن الأموال غير الحقيقية لا تتوافر على العديد من خصائص المال، فهي ليس حافظاً جيداً للقيمة. كما سلطنا الضوء أيضا على العديد من المشاكل التي تواجهها الاقتصادات في وقتنا الحالي، ولا سيما من جانب الدول النامية نظرا إلى الطبيعة الحقيقية للمال في حد ذاته؛ أي الأموال غير الحقيقية التي لا تنطوي على قيمة ذاتية خاصة بها؛ ولكن مع ذلك تعد عملة قانونية. بما أن المال غير الحقيقي يضم اليوم قيوداً محاسبية في المقام الأول،[١] فإنه يتم إنشاؤه بسهولة وفي ظروف معينة يتم إتلافه بسهولة أيضا.[٢] إن هذه الميزة غير الواقعية أو الظاهرية للأموال غير الحقيقية أمر تترتب عنه آثار عديدة بالنسبة للاقتصاد لا سيما في سياق الاستقرار والعدالة. هذا النظام يفيد الأقلية التي تسيطر على المؤسسات المالية؛ أي أولئك الذين يملكون القدرة على إيجاد الأموال غير الحقيقية، وتوزيع القوة الشرائية التي تم إنشاؤها (عن طريق قروض أو غير ذلك).

أشرنا أيضاً إلى إن هذا النظام يعمل على تراكم الثروة والسيادة تدريجيا في أيدي هذه الأقلية. إن رسوم الفائدة تشكل أيضا مشاكل هيكلية بمعنى أنها تتطلب إيجاد المزيد والمزيد من الأموال غير الحقيقية لمجرد الحفاظ على النظام المالي، فضلا عن أنها تكون سبباً في تراكم الثروة وتوزيعها بين الأغنياء في المجتمع. كما تمت الإشارة إلى بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة أو التي ازدادت سوءاً بسبب نظام الأموال غير

١- منح قروض من خلال النظام الاحتياطي الجزئي.

٢- على سبيل المثال: عندما يقوم المقترضون بتسديد القروض أو يعجزون عن ذلك.

الحقيقية. وخلصنا إلى أنه تحت نظام الأموال غير الحقيقية ، فإن مقاصد الشريعة في الواقع لا يمكن تحقيقها، وأن التنمية الاقتصادية في ظل هذا النظام تفتقر إلى البعد الإنساني.

عالج هذا المبحث مصدر المشكلة المرتبطة بإصدار الأموال غير الحقيقية، والذي يمثل ربا متعاظم، حيث يشكل جزءا لا يتجزأ سواء من عملية خلق الأموال غير الحقيقية، ورسوم الفائدة المطلوبة حينئذ.

إذا كان المال غير الحقيقي، والذي اتخذه المسلمون على أنه أمر مفروغ منه، غير متوافق مع الشريعة، فإن السؤال الذي يفرض نفسه: ما هي خصائص المال في الإسلام التي يمكنها أن تساعد على تحقيق المقاصد، وتعزيز التنمية التنمية الاقتصادية برؤية إنسانية إسلامية؟

١- الأموال الحقيقية: الجدوى من الذهب باعتباره مالاً

بخلاف الأموال غير الحقيقية، فإن المال الحقيقي هو المال الذي لديه قيمة ذاتية. وهذا، بالضرورة، يجب أن يكون له قيمة سلعية؛ أي أنه المال الذي يكون في حد ذاته سلعة تم تقييمه من قبل الناس، أو المال المدعوم من قبل هذه السلع. في الواقع، لقد استخدم الناس تاريخيا عددا من السلع بوصفها مالاً، مثل: الأصداف، والملح، والجلود، والذهب، والفضة على سبيل المثال لا الحصر؛ ولكن في الفترات اللاحقة هيمن الذهب والفضة على المال. وكان الدينار الذهبي والدرهم الفضي المال المهيمن خلال العصر الأول للإسلام، والجزء الأكبر من التاريخ الإسلامي. إن المال الحقيقي، بخلاف الأموال غير الحقيقية ، لا يمكن أن ينشأ من لا شيء. لقد قلنا في الجزء الأول من المبحث أن الأموال غير الحقيقية يتم إيجادها بسهولة عن طريق القطاع المصرفي، وأن النمو في عرض النقود ضروري فقط لاستدامة النظام المالي الحالي. كما أبرزنا العديد من المشاكل الكامنة في نظام الأموال غير الحقيقية. يمكن مطابقة هذه المشاكل مع خصائص الأموال

غير الحقيقية على النحو الذي أبرزناه في الجدول الرقم (١-٢).

إن المال الحقيقي من غير المرجح أن يتسبب في المشاكل المذكورة أعلاه؛ لأنه ببساطة لا يمكن إيجاده بالسهولة التي يتم بها إيجاد الأموال غير الحقيقية. والسلع، في المقابل، هي: مادية، وعينية. فلا يمكن إنشاؤها بإرادة أي شخص كما أنه من الصعب تزويرها.[١] هذه الخاصية وحدها يمكن أن تجنب معظم المشاكل المرتبطة بالأموال غير الحقيقية كالتضخم، وفقاعات أسعار الأصول، وفقاعات الديون، وتضخيم دورات الأزمات الاقتصادية.

إذا تم استخدام سلعة مثل الذهب كعملة مشتركة بدلا من العملات الوطنية المختلفة، فإنه لن يكون هناك أسعار للصرف في المقام الأول. ولذلك، فإن المضاربة، والتلاعب، والتحكيم لن تصبح ممكنة. إن احتمال وقوع هجمات على العملة كتلك التي عاشتها بلدان شرق آسيا سنة ١٩٩٧ - ١٩٩٨، ستتقلص إلى حد كبير.

أيضا إذا كان للذهب أن يصبح عملة موحدة، لا يمكن لأي بلد منفرد أن يتمتع بعائد إصدار نقدي كبير، كعائد إصدار الأموال غير الحقيقية للعملات الدولية. وفقا لذلك، فإن الذهب يحمي سيادة الدول،[٢] وبالتالي

يحمي أيضا ثقافتها، ودينها، ونظام تعليمها، وهيكلها القانوني، ... إلخ.[٣]

هناك عدد من الحلول فيما يتعلق بالمال الحقيقي التي تجري مناقشته حاليا، والأمثلة تشمل الآتي:

١- قد يجادل البعض بأن الاكتشافات الجديدة للذهب يمكن أن يصحبها التضخم.

٢- ولاسيما الأمم النامية الضعيفة.

٣- انظر: Lietaer, Bernard and Gernot Nerb, 2002. 'Terra: A Countercyclical Reference Currency to Stabilize the Business Cycle.', in the Proceeding of the *2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur, August 19 & 20, 2002*

(١) المال الذهبي.

(٢) سلة من السلع المالية.[١]

(٣) العملات التكميلية.[٢]

(٤) وحدات المال الحقيقي.[٣]

في رأينا، إن أي مال حقيقي، في شكل أو في آخر، يقدم بعض الحلول للمشاكل المذكورة أعلاه.

وبالفعل، فلقد كان النظام الاقتصادي الإسلامي التاريخي أساسا اقتصاد مقايضة، حيث كان يتم تبادل سلع وخدمات حقيقية. ومع ذلك، أدت بعض السلع الأساسية في الاقتصاد، مع خصائص حقيقية، دور المال، وبالتالي اختفت المشاكل المرتبطة عموما بالمقايضة. عَنْ أَبى سَعيد الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: «الذَّهَبُ بالذَّهَب وَالْفضَّةُ بالْفضَّة وَالْبُرُّ بالْبُرِّ وَالشَّعيرُ بالشَّعير وَالتَّمْرُ بالتَّمْر وَالْملْحُ بالْملْح مثْلاً بمثْلٍ يَدًا بيَد فَمَنْ زَادَ أَو اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرْبَى الآخذُ وَالْمُعْطي فيه سَوَاءٌ».[٤] وفي حديث آخر عَنْ مَالك عَنْ يَحْيَ بْن سَعيد أَنَّهُ قَالَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّه ﷺ السَّعْدَيْن أَنْ يَبيعَا آنيَةً منَ الْمَغَانم منْ ذَهَب أَوْ فضَّة فبَاعَا كُلَّ ثَلاثَة بأَرْبَعَة عَيْنًا أَوْ كُلَّ أَرْبَعَة بثَلاثَة عَيْنًا فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّه ﷺ: « أَرْبَيْتُمَا فَرُدَّا».[٥]

إن السلع المذكورة في الأحاديث المذكورة أعلاه لديها خصائص المال على

١- ومن الأمثلة على ذلك، ورقل (Worgle) النمساوية، وبيا (Bia) التايلاندية، وورا (WARA) الألمانية،ووير (WIR) السويسرية، والدولار الأخضر (Green Dollar) النيوزيلندي، ونظم التجارة والتبادل المحلي (LETS) لمزيد التفصيل، انظر:

Bernard Lietaer(2001) , *The Future of Money*, Century/ Random House, London.

٢- انظر: Bawany، Zakaria A.، 2002. «Interest and Loan Free International Trade Import & Exports through R.M.U.»، in the Proceeding of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System، Kuala Lumpur، August 19 & 20، 2002

٣- Bernard Lietaer (2001).

٤- صحيح مسلم (٥/٤٤)، رقم الحديث ٤١٤٨.

٥- موطأ الإمام مالك (٤/٢٨٦)، رقم الحديث ١٣١٩.

النحو الذي أوضحناه آنفاً، والتي يتم تبادلها وزناً بوزن. ويلخص الجدول الرقم (٣-١) أدناه خصائص هذه الأموال السلعية المذكورة في أقوال النبي ﷺ، وذلك وفقا لرأينا.

أما بالنسبة لخاصية التجانس والمعيارية، نمنح درجة جيد للعناصر الغذائية؛ أي التمور، والقمح والشعير؛ لأنه يمكن التعرف على هذه المواد بسهولة وتقييمها؛ لكننا منحنا درجة ممتاز للملح، والذهب، والفضة نظراً إلى تلاؤمها (في التركيب والبنية). بالنسبة للمقبولية، منحنا تقدير ممتاز للذهب بسبب مقبوليته دولياً.[1] كما منحنا تقدير جيد جدا للفضة بناء على دور المال الذي أدته تاريخيا لمدة طويلة. إن العديد من أنصار الذهب لا يزالون يتحدثون عن عودته المحتملة. بالنسبة للمواد الغذائية كالتمور، والقمح، والشعير، والملح فقد منحنا درجة جيد نظراً إلى أنها لا تحظى بقبول دولي. على سبيل المثال، فقد لا تكون التمور مرغوبة في بعض الثقافات.

أما بالنسبة لقابلية النقل، منحنا كل العناصر درجة جيد من حيث أنها يمكن أن تنقل إلى أي مكان بسهولة؛ أما بالنسبة للاستقرار والمتانة، فإن الذهب والفضة يتمتعان بدرجة ممتازة بسبب إمكانية استمرارهما على حد سواء لفترات طويلة جدا، بخلاف المواد الغذائية التي يمكن أن تفنى بسبب نشاط البكتيريا، والفطريات، والآفات، والنار. كما أنه في الواقع يتم إتلاف هذه المواد أيضا من خلال عملية الاستهلاك.

أما بالنسبة للندرة، فبطبيعة الحال، يتمتع الذهب بدرجة ممتازة في حين منحنا تقدير جيد للفضة، والتي تتوافر بكمية أعلى قليلا. بالنسبة للمواد الغذائية منحنا درجة مقبول؛ لأنها متوافرة بكميات أكبر من ذلك بكثير، كما يمكن زراعتها أيضا. مع ذلك، وبخلاف الأموال غير الحقيقية، لا يمكن لجميع السلع المذكورة أعلاه أن تنشأ من لا شيء مثل الأموال غير الحقيقية.

١- في الواقع، فإن الذهب هو السلعة الوحيدة التي تحتفظ بها البنوك المركزية كأصول احتياطية.

الجدول الرقم (٣-١)

السلع الأساسية وفق خصائص المال

	متجانس/ معياري	المقبولية	قابل للقسمة	قابل للتنقل	مستقر	نادر
تمر	جيد	جيد	جيد	جيد	جيد*	مقبول
قمح	جيد	جيد	جيد	جيد	جيد*	مقبول
شعير	جيد	جيد	جيد	جيد	جيد*	مقبول
ملح	ممتاز	جيد	ممتاز	جيد	جيد*	مقبول
ذهب	ممتاز	ممتاز	ممتاز	جيد	ممتاز	ممتاز
فضة	ممتاز	جيد جداً	ممتاز	جيد	ممتاز	جيد

* تعد هذه العناصر قابلة للتلف من خلال النشاط البيكتيري، والفطريات، والأوبئة، والمياه، والنار، وما إلى ذلك. كما أنها معرضة للتلف من خلال عملية الاستهلاك.

من خلال المقارنة بين الخصائص المذكورة أعلاه؛ فإن الذهب والفضة يتغلبان على العناصر الأخرى من حيث المتانة، والتجانس، والقسمة، والندرة، والقبول العالمي. وبالتالي فإن هذين المعدنين قادران على أداء دور نقود دولية.

في الواقع فإن معظم الأموال الحقيقية المعروفة في تاريخ البشرية تتمثل في الذهب والفضة. إن الذهب باعتباره مالاً شرعياً لم يتم التأكيد عليه في وقتنا الحاضر فقط. إن الكثير من عظماء علماء المسلمين السابقين شددوا على أهمية استخدام الذهب كنقد. ومن الأمثلة على ذلك: الغزالي، وابن تيمية،

وقدامة بن جعفر، وابن خلدون، والمقريزي.[١] وأشار أيضا الأصفهاني في كتابه الذريعة إلى مكارم الشريعة إلى أن الذهب والفضة فقط يمكن استعمالهما كنقد.[٢] من جانب آخر رأى المقريزي أن تغيير المعايير النقدية من الذهب والفضة إلى الفلوس النحاسية أثناء حكم محمد الكامل بن العادل (٦١٥هـ -٦٣٥هـ / ١٢١٨م - ١٢٣٨م) بمصر وسوريا، كانت من بين الأسباب التي أدت إلى المحن التي واجهتها مصر في ذلك الوقت، والتي شملت التضخم، وندرة ضروريات الحياة، والتي أسفرت أيضاً عن اختفاء بهجة الحياة، وفناء الثروة، وأوقعت الناس في الحرمان، والفقر، والذل.[٣]

يتجلَّى الذهب والفضة بوصفهما نقداً في القرآن الكريم والسنة النبوية. وذلك في الآية الكريمة: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ (التوبة: ٣٤).

من الواضح أن الله سبحانه وتعالى في الآية أعلاه، قد ذكر الذهب والفضة بوصفهما مالاً ينفق في سبيله؛ أما بالنسبة للأحكام الشرعية، فقد جاء في الحديث، قال رسول الله ﷺ: «الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْوَزْنُ وَزْنُ أهل مَكَّةَ»[٤]؛ و«عَنْ مَالِك عَنْ حُمَيْد بْنِ قَيْس الْمَكِّيِّ عَنْ مُجَاهد أَنَّهُ قَالَ كُنْتُ مَعَ عَبْد اللَّه بْنِ عُمَرَ فَجَاءَهُ صَائِغٌ فَقَالَ لَهُ يَا أَبَا عَبْد الرَّحْمَنِ إِنِّى أَصُوغُ الذَّهَبَ ثُمَّ أَبِيعُ الشَّىْءَ مِنْ ذَلِكَ بِأَكْثَر مِنْ وَزْنِه فَأَسْتَفْضِلُ مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ عَمَلِ يَدِى. فَنَهَاهُ عَبْدُ اللَّه عَنْ ذَلِكَ فَجَعَلَ الصَّائِغُ يُرَدِّدُ عَلَيْه الْمَسْأَلَةَ وَعَبْدُ اللَّه يَنْهَاهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ أَوْ إِلَى دَابَّةٍ يُرِيدُ أَنْ يَرْكَبَهَا ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّه بْنُ

١- انظر: Sanusi, Mahmood M., 2002. «Gold Dinar, Paper Currency and Monetary Stability: An Islamic View», in the Proceeding of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur, August 19 & 20, 2002.

٢- انظر: Mohammed, Mustafa Omar (1998). al-Asfahani's Economic Ideas: Explanation and Analysis, Masters Thesis (unpublished). International Islamic University Malaysia, p.61.

٣- المرجع السابق، ص٦١-٦٣.

٤- رواه النسائي وأبو داود.

عُمَرَ الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لاَ فَضْلَ بَيْنَهُمَا هَذَا عَهْدُ نَبِيِّنَا إِلَيْنَا وَعَهْدُنَا إِلَيْكُمْ».[1]

من المثير للاهتمام أن نلاحظ من الحديث أعلاه أن الحلي الذهبية يتم تبادلها وزنا بوزن، وهذا يعني أن الحرفي أو الصائغ لا يسمح له إضافة رسوم الصنعة.

إن الحديث أعلاه يعزز رأينا في أن الذهب والفضة يؤديان دور النقد، وبالتالي لا يشجع على تشكيله في صورة حلي، والتي من شأنها في نهاية المطاف أن تكنز ولا يتم تداولها في الاقتصاد. أيضا، فإن الدينار الذهبي والدرهم الفضي كانا، في الواقع، وحدات قياس ضمن نظام المدينة المنورة.[2] وأيضا، ففي الشريعة يندرج الذهب والفضة تحت قاعدة الصرف، أي الأحكام التي تنظم تبادل المال.[3] ولذلك، فإن القرآن الكريم وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وتاريخ الإسلام، وكتابات علماء المسلمين في الماضي، تشير فعلاً إلى أن الذهب والفضة كانا نقداً في الإسلام. ولكن مع مرور الوقت، يبدو أن المسلمين فقدوا الحكمة فاعتمدوا النقد الإلزامي وأخضعوا أنفسهم للاستعباد، والفقر، والذل، كما لاحظ كذلك المقريزي من قبل في مصر وقت استعمال الفلوس كنقد.[4]

٢. تميُّز الذهب عن غيره من أشكال المال

الذهب له قيمة ذاتية تماما مثل أي سلعة أخرى؛ ويتميَّز بأن جميع الناس يرغبون فيه على اختلاف أعراقهم وهويتهم؛ فالإنسان يحب الذهب والفضة بالفطرة. يقول الله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ

١- رواه مالك في الموطأ (٤/٢٨٩)، رقم الحديث ١٣٢٢.

٢- انظر: Zayas, Farishta Zayas (2003). *The Law and Institution of Zakat*, Kuala Lumpur: The Other Press, pp.69-72.

٣- انظر: Tariqullah Khan (2004). 'Principles of Islamic Finance', Videoconferencing Lecture, Management Center, International Islamic University Malaysia, May 17, 2004.

٤- التاريخ يعيد نفسه ولكن على نطاق كبير يشمل العالم الإسلامي.

ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴾ (آل عمران: ١٤).

يتَّضح في الجدول الرقم (٣-٢) الخصائص التي تجعل من الذهب مالاً مثالياً:

الجدول الرقم (٣-٢)

خصائص الذهب بوصفه مالاً مثالياً

	الخصائص	ملاحظات
١	نادر ومتماسك	يعد الذهب نادراً، ويستخرج من الأرض بكميات دقيقة. إن كمية صغيرة من الذهب لها قيمة كبيرة، ولذلك يحتاج المرء كميات صغيرة من الذهب لشراء أشياء كبيرة.
٢	مستقر ودائم	من الخصائص الكيميائية للذهب أنه نادر التفاعل مع عناصر أخرى؛ إذ يستخرج من الأرض ذهبا خالصاً، بخلاف الحديد مثلاً الذي يتم الحصول عليه عبر أكسدة الحديد، ثم تتم معالجته لاستخراج الحديد الصافي. الذهب لا يتأكسد بسهولة وبالتالي لا يصيبه الصدأ؛ حتى كنوز الذهب المدفونة في البحار المالحة لقرون عديدة، لا تزال تحافظ على صفائها ونقائها، فهي لا تتأثر بالحرارة الشديدة وفعل الضغط.

٣	متجانس ويمكن تقسيمه إلى كميات دقيقة	تعد هذه الخاصية مهمة لأنها تساعد على تسعير مجموعة كاملة من القيم، وهو متجانس بمعنى أنه إذا تم قطع سبيكة من الذهب إلى نصفين، فإن المرء لا يحتاج إلى الاختيار لأنهما متساويان حتى في القطع الصغيرة. الذهب أيضاً متجانس على الرغم من أنه يستخرج من مناطق مختلفة في العالم، وله قابلية للتبادل.(١)
٤	الذهب حافظ مثالي للقيمة	للذهب قابلية للتخزين، فهو شيء يمكن حفظه للاستخدام في المستقبل القريب والبعيد، بخلاف النقود الورقية التي قد تصبح بالية مع مرور الوقت؛ ولكن العملات الذهبية بعكس ذلك فقد حافظت دائماً على قيمتها الذاتية؛ حتى في الحروب أو انهيار الدولة.
٥	قابلية الذهب للنقل	للذهب قابلية للنقل بين الأماكن بسهولة، وبالتالي يمكن استعماله بوصفه مالاً في دول وأماكن مختلفة.٢
٦	لا يمكن إيجاده من العدم أو إتلافه	الأموال غير الحقيقية يمكن إيجادها من العدم أو إتلافها إذا استدعت الضرورة ذلك. وهذا يسبب مشكلة اقتصادية ومالية، قد تنشأ مشاكل التضخم عندما يتم إيجاد الأموال غير الحقيقية من العدم، بينما الركود يحدث عندما يتم إتلاف الأموال غير الحقيقة. في حالة استخدام الناس للمواد الغذائية باعتبارها مالاً؛ فإن المال سيتلف في عملية الاستهلاك، بخلاف الذهب الذي هو ليس مادة قابلة للتلف.

١- سبب ارتفاع سعر الذهب في الأوقات المتأزمة، مثل: الحرب، وما إلى ذلك.

الميزة الرئيسة للذهب بخلاف الأموال غير الحقيقية هو أن لديه قيمة ذاتية، وأنه لا يمكن إيجاده من العدم أو إتلافه. أيضا إنتاج الذهب وإصداره ليس حكرا على طرف واحد؛ فالذهب ليس عليه عائد إصدار الأموال غير الحقيقية، وغير العادلة. الذهب موزَّع في جميع أنحاء الأرض، ويمكن استخراجه من قبل أي بلد أو دولة، بخلاف الأموال غير الحقيقية، التي يخضع إصدارها لاختصاص بعض الهيئات المالية، مثل: البنوك المركزية، والبنوك التجارية. خلال الركود الاقتصادي ، فإن الأموال غير الحقيقية تعدم من خلال عملية عكسية لإيجاد النقود. المال الذي تم إنشاؤه في البداية في شكل حسابات في كومبيوتر في وقت لاحق يعدم بالطريقة نفسها. هذا الإعدام للمال يجلب انكماشا في المعروض من النقود وانخفاض تداول المال في الاقتصاد، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب والمعاملات التجارية، وانخفاض الأرباح، والإفلاس، والانكماش، والبطالة، ... إلخ.[١]

في ظل المال الحقيقي، ولا سيما الذهب والفضة، يكون الإعدام غير مرجح بسبب طبيعته المادية. ولذلك، يمكن توقع الذهب باعتباره مالاً لتحقيق الاستقرار المنشود، والذي هو المفقود الرئيس في نظام الأموال غير الحقيقية.

بخلاف الأموال غير الحقيقة، لا يحتاج الأمر إدخال الذهب في الاقتصاد في شكل ديون. وبالتالي لا ينشئ الذهب مشاكل هيكلية في رأس المال، ولا يتطلب النمو المستمر في المال والاقتصاد لمجرد استدامة النظام المالي الحالي.

١- لما تداركت بعض المجتمعات أن قلَّة المال المتداول هو السبب وراء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما البطالة، لجأت هذه المجتمعات إلى عملتها الخاصة لحل مشاكلها. انظر: مناقشة بعض من هذه العملات في المجتمعات الناجحة، في:

-Lietaer ,Bernard .(2001) The Future of Money. Century.
-Greco, Thomas H. (2001). Money – Understanding and Creating Alternatives to Legal Tender. Canada: Chelsea Green.

ليس من المستغرب، إذاً، في ظل الخصائص المذكورة أعلاه في الجدول الرقم (٣-٢)، أن يهيمن الذهب بشكل طبيعي كعملة عالمية في التاريخ. لم يكن أحد يجبر الآخرين على قبول الذهب باعتباره مالاً ، بخلاف الأموال غير الحقيقية التي تحولت إلى أموال عن طريق الإلزام القانوني.[١] بعد ابتعاث الرسول محمد ﷺ، فإن العملات الذهبية للإمبراطورية الرومانية البيزنطية كانت متداولة، وتم قبولها في المجتمع العربي. كانت العملات الذهبية للعالم الإسلامي تسمى «الدينار»، المقتبس من اللغة اللاتنية: (*denarius*)،[٢].

في أيام الرسول ﷺ أدخِلت العديد من التغييرات على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك كان الدينار الروماني متداولاً في المجتمع الإسلامي الجديد؛ ففي ذلك حكمة عميقة. في الحقيقة، لم يُضرَب الدينار الإسلامي الأول[٣] إلا بعد خمسين سنة من وفاة الرسول ﷺ، وكان ذلك من قبل الخليفة عبد الملك بن مروان في ٧٥ هجرية (٦٩٦ م).

كان الخلفاء يهتمون بنوعية الدينار الذهبي، وكانوا يعاقبون بشدة التجاوزات. ومع توسع العالم الإسلامي، وهيمنة الدينار بوصفه عملة دولية، فقد حل محل النقود المعدنية الرومانية في جميع أنحاء أوروبا.[٤] وظل الدينار الذهبي عملة في العالم الإسلامي لعدة قرون؛ حتى سقوط الخلافة الإسلامية في مستهل القرن العشرين.[٥]

الذهب، بوصفه مالاً حقيقياً، مرغوب فيه مقارنةً بالمال غير الحقيقي. فالذهب في ظل تحريم الربا، يَعِدُ بنظام مالي عادل ومستقر، يعمل على

١- بما أن الأموال غير الحقيقية ليس لها قيمة ذاتية؛ فإن الحكومات تجعل شعوبها تقبل هذه العملات عبر الوسائل القانونية. هذا هو مغزى 'الأموال الإلزامية'. وضع الإلزام القانوني على وجه التحديد.

٢- الدينار كلمة تشير إلى معيار الوزن من الذهب، أي ٤,٢٥ غراما من سبيكة الذهب.

٣- في الدينار الإسلامي وضعت آيات قرآنية وكلمات عربية بدلا من النقوش الرومانية.

٤- انظر: Bernstein, Peter L. (2000). The Power of Gold. John Wiley.

٥- ما أدى إلى تسارع التدهور والتخلف وإذلال المسلمين إلى درجة لا تُتصوَّر مقارنةً بماضيهم المجيد.

حماية الثروة (المال)، والسيادة، والثقافة، والدين. كما لا يفرض «ضريبة خفية» على الشعب، ولا يؤثر بشكل خاص في الفقراء والأجراء .

نخلص إلى القول أن المال الحقيقي (= الذهب، والفضة، والنفط، والتمر، والشعير)، تتوافق مع مقصد حفظ المال، وتكون دافعاً قوياً وأساسياً للتنمية برؤية إنسانية إسلامية.

٣- الفائدة السلبية

أشرنا آنفا، إلى أن الفائدة هي واحدة من الأسباب الجذرية للأزمات في النظام المالي الحالي. ذكرنا أيضا في مواضع أخرى أن الفائدة تشجع الاحتكار، ولا تشجع تداول المال الذي له فوائد للاقتصاد. وقد كتب العديد من علماء المسلمين بشأن مسألة الفائدة والربا. الباحث طارق الديواني[١] على سبيل المثال، يوضح بشكل عميق طبيعة إيجاد النقود من العدم عن طريق نظام الاحتياطي الجزئي، والإقراض بفوائد مصحوبة بالظلم الاقتصادي.

يبرهن ليتير (Lietaer) بأن أسعار الفائدة تتعارض مع التنمية المستدامة، وأن أسعار الفائدة السلبية، مثل رسوم الاكتناز (demurrage charges) تتوافق مع الاستخدام المستدام للموارد، بل وتكون ضرورية لها على حد تعبيره: «تميل أسعار الفائدة إلى تجاهل المستقبل... وبارتفاع أسعار الفائدة يتعاظم التجاهل... مما يخلق الصراع المباشر بين المعايير المالية والبيئية المستدامة في إطار النظام المالي الحالي...».[٢] أيضا يقول أن هناك علاقة بين العملات المصحوبة برسوم الاكتناز، والازدهار العظيم خلال عصر النهضة الأوروبية الأولى، والعصر الفرعوني في مصر.[٣]

١- انظر: El-Diwany (2002).

٢- انظر: Lietaer, Bernard (2001). The Future of Money. Century, p.243.

٣- المرجع السابق، الهامش ٢٧١.

في النظام المالي الإسلامي الفائدة السلبية هي الزكاة، والتي هي عبارة عن ضريبة يدفعها المسلم الذي اكتنز مالاً بلغ نصاب سنة كاملة. بخلاف ما يحدث في النظام المالي الحالي، فإن المدخرات غير المستغلة في الإسلام تجِب فيها الزكاة التي توزَّع على شرائح اجتماعية تكون في أشد الحاجة إليها، مثل: الفقراء، والأيتام، والمدينين، وما إلى ذلك. هذه الشرائح الاجتماعية لها ميل إلى الاستهلاك، وبالتالي يكون الطلب الكلي مرتفعاً، فينتعش الاقتصاد وينمو.

بما أن الذهب هو عنصر مادي لا يمكن أن ينشأ من عدم أو يتلف، فإنه يتوافق مع نسبة مئة بالمئة للاحتياط؛ أي أن في النظام المالي القائم على الذهب، يختفي نظام الاحتياطي الجزئي. وبالتالي، فمن الواضح أن نظام المال الحقيقي في الإسلام، وفي ظل مؤسسة الزكاة، يختلف تماما مع النظام المالي الحالي القائم على الأموال غير الحقيقية، ونظام الاحتياطي الجزئي، وأسعار الفائدة.

إذا كان النظام المالي الحالي يستند إلى ثلاث ركائز، هي:

أ-الفوائد.

ب-الأموال غير الحقيقية.

ج-نظام الاحتياطي الجزئي.

فإن النظام المالي الإنساني الإسلامي يستند، عكس ذلك تماماً، إلى الآتي:

أ-الزكاة.

ب-الذهب والفضة.

ج-نظام مئة بالمئة احتياط.

الزكاة، بخلاف الفائدة، تعمل على إنقاص المال غير المستثمر؛ بينما الفائدة تزيد في المال غير المستثمر. وعليه فإن الأموال الحقيقية، مثل: الذهب والفضة، تختلف عن الأموال غير الحقيقية كالأموال الورقية والقروض البنكية.

تشكل فترة الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز أفضل مقارنة للنظام المالي الإسلامي القائم على الذهب والفضة والزكاة بالنظام المالي الحالي؛ ففي زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز فاض بيت المال ولم يجد الخليفة من يطلب الزكاة من المسلمين؛ فضلا عن أن المدينين الذين تمنَح لهم الزكاة قد خلا منهم المجتمع الإسلامي وقتذاك. فمجتمع تلك الفترة كان خالياً من الديون؛ أما في الفترة الحالية فالاقتصاد كله قائم على الديون؛ لأن الأموال تولد في البنوك فتخرج إلى الاقتصاد في شكل ديون.

في النظام المالي الحالي معظم الناس مدينون؛ إذ أن الاقتصاد القائم على الديون لا يمكن أن يكون مستديماً، كما لا يمكن أن يكون إنسانياً في المجتمعات غير الإسلامية بله إسلامياً في المجتمعات الإسلامية.

٤- بعض الاستفسارات الشائعة والاعتراضات على الدينار الذهبي(١)

من الراجح أن يثير موضوع العودة إلى استعمال الذهب بعض الأسئلة، وهذا أمر طبيعي، ومن بين هذه الاعتراضات ما يرد في شكل أسئلة على سبيل المثال: إذا كان معيار الذهب قد فشل عام ١٩٧١م، فلماذا العودة

١- في سياق الدفاع عن الذهب كعملة؛ فإن الباحثين وآخرين تواجههم اعتراضات مماثلة. انظر على سبيل المثال:

-Meera (2002a) and (2004).
-El- Diwany (2002).«History of Banking : An Analysis», , in the Proceeding of the *2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System, Kuala Lumpur, August 19 & 20, 2002.*
- http://polynomics.com

إليه مرة أخرى؟[1] في ظل معيار الذهب، لماذا حدث الكساد العظيم عام ١٩٣٠م؟

إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة يتطلب معرفة لماذا النظام الذي استمر لقرون قد مني بالفشل؟ هناك احتمالات بأن الفشل لا يعود إلى النظام نفسه؛ ولكن حدث ذلك بسبب التشويه التدريجي للنظام المالي القائم آنذاك. تدل المؤشرات، على سبيل المثال، بأن سبب الكساد العظيم، هو في الواقع، كان بسبب المعدلات الضريبية المرتفعة بموجب قانون التعريفة (Tarif Act of 1930).[2] فضلاً عن أن الحكومات قد خالفت مبدأ نسبة مئة بالمئة للاحتياط، وذلك بطبعها المزيد من الأموال من احتياطي الذهب لديها.[3] أي استعمالها نظام الاحتياطي الجزئي.

إن تقلب سعر الذهب يمثل حجة استند إليها المعترضون؛ ومعلوم أن تقلب سعر الذهب له أسباب كثيرة قد لا يكون بالضرورة نتيجة للتغيرات في العرض والطلب على الذهب وحده؛ ولكن أيضا يمكن أن يعزى إلى التغيرات الحاصلة في الأموال غير الحقيقية نفسها. على سبيل المثال، إذا كانت الحكومة تطبع الكثير من عملتها؛ فإن سعر الذهب سيرتفع في تلك العملة، وهذا ما يدل على انخفاض قيمة تلك العملة الورقية.

ثبت تاريخياً أن الذهب أكثر استقرارا من معظم العملات بما فيها الدولار من حيث حفظ قيمته.[4]

فما دام نظام الدفع بالذهب هو أساس نظام مقايضة يتم بها تبادل

١- إصدار عملة ورقية مدعومة بالذهب كما اقترح أنصار الدينار الذهبي هو ببساطة العودة إلى الذهب كمعيار. انظر: Mundell, Robert A. (1997). Could gold make a comeback?. University of Columbia. http://www.robertmundell.net/default.asp

٢- انظر: Wanniski, Jude (1998). The Way the World Works. Washington: Gateway, 1998, p.136.

٣- الولايات المتحدة على سبيل المثال، طبعت الدولار أكثر بكثير مما لديها من احتياطيات الذهب لتمويل حرب فيتنام؛ مما أدى في نهاية المطاف إلى انهيار بريتون وودز سنة ١٩٧١م.

٤- انظر: Jastram, Roy W. (1977). The Golden Constant. New York: John Wiley & Sons.

القيم في كل معاملة، فلا تكون البلدان المنتجة للذهب بالضرورة في موقع متميز بالنسبة إلى الدول غير المنتجة للذهب.[1] وجود الذهب لدى بلد ليس بالضرورة أفضل من حيازة الأراضي الخصبة المنتجة؛ إذ يمكن تبادل إنتاج الأراضي الخصبة بالذهب. وبالمثل فإن المعارف والمهارات والدراية التكنولوجية تمثل قيمة مثل الذهب.

يرى البعض أيضا أن العرض العالمي من الذهب ليس كافٍ لدعم نمو التجارة الدولية من أي وقت مضى. إن الذهب في معظم الحالات يؤدي دور وحدة حسابية، يمكن استخدام الذهب نفسه مرارا وتكرارا في العديد من المعاملات. وهذا ما يسمى بسرعة تداول النقود. بارتفاع سرعة التداول يقل المبلغ لدعم التبادل.[2]

لقد كشف الباحثان ميرا، والعرباني [3](Meera and Larbani) أن في التجارة الدولية الكثير من المعاملات سيلغي بعضها البعض تدريجياً؛ مما لا يتطلب كمية كبيرة من الذهب لأجل التسوية، إضافة إلى ذلك فإنه إلى جانب الذهب تستعمل الفضة أيضاً.

البعض يقول أيضا أن الاكتشافات الجديدة من الذهب يسبب ارتفاع معدلات التضخم.[4] في الواقع أن التضخم ينشأ من الأموال غير الحقيقية التي تخلَق بسهولة أو تقلَّد. إنتاج الذهب يتطلب دراية تقنية واستثمار

١- على العكس، في النظام المالي الحالي حيث الدولار هو العملة الدولية المهيمنة؛ فإن الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تستفيد لأنها تتمتع باحتكار إصدار الدولار، ومع ذلك لا توجد دولة واحدة تحتكر إنتاج الذهب.

٢- من السهل استنتاج ذلك من المعادلة المعروفة MV=PY لإنتاج وطني معين PY ، فبارتفاع سرعة التداول V يقل حجم عرض النقود M.

٣-انظر: Meera and Larbani (2004).

٤- يرى ميلتون فريدمان (Milton Friedman) أن التضخم هو في الغالب ظاهرة نقدية. وهناك من يرى أن البنك المركزي الأمريكي يعد من أكبر صانعي التضخم في التاريخ. انظر:

Mundell, Robert A. (1997).

مكثَّف. وبالتالي هناك ضوابط تحدُّ من الإفراط في الإنتاج؛ لأن ملاك المناجم يعلمون أن الإفراط ينجم عنه التضخم، فلماذا إذاً الاستثمار الثقيل وبذل الجهد في أمر لا يجدي، وقد يفضي إلى التضخم؟

٥- إنشاء نظام الدفع بالذهب

ينبغي لنظام التعامل بالذهب أن ينفذ بطريقة تدريجية؛ إذ لا يمكن للمرء تغيير النظام الحالي بين عشية وضحاها. لذلك، فإن عملية إدخال نظام التعامل بالذهب من المقرر أن تبدأ في ظل النظام المزدوج، أي أن يتعايش الدينار الذهبي مع العملات الوطنية. هذا أمر مرغوب فيه نظراً إلى أنه لا يمكن أن يقتنع الجميع بالذهب كعملة.[١] إذ بدأ العمل بهذه الطريقة في ولاية كلنتان (Kelantan)الماليزية التي يحكمها الحزب الإسلامي الماليزي (PAS)، وبالفعل قد باشرت بعض الجهات التعامل بالدينار الإسلامي.[٢]

أفضل قطاع يتم فيه تنفيذ الدينار الذهبي يكون في تسوية الترتيبات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.[٣] فمثل هذا سيكون له انعكاسات أقل حدة على العملات الوطنية القائمة. في الوقت نفسه ينبغي إنشاء اقتصاد موازٍ صغير يعمل بنظام الدينار الذهبي. وهذا يتطلب من مجموعة من الشركات أن تقبل التعامل بالذهب في الاقتصاد المحلي. ومن شأن هذا الاقتصاد المحلي الذي يستعمل الدينار الذهبي تشكيل نواة لتنفيذ نظام التعامل بالذهب محليا.[٤]

إن استخدام الذهب لتسوية أرصدة التجارة الدولية سيشكِّل خطوة

١- الخلاف حول هذه المسألة يعد نعمة في حد ذاتها. أولئك الذين يختلفون في اتخاذ الذهب كعملة علينا بإقناعهم عملياً. إن التقبل التدريجي سيفضي إلى نمو تدريجي سلس في عملية الانتقال من الأموال غير الحقيقية إلى الذهب.

٢- لمزيد التفصيل، انظر: www.dinarkel.com

٣- يقدم الباحثان نموذجاً رياضياً لتحديد فعالية التجارة بين الدول عبر أقل كمية من الذهب لأجل التسوية. انظر: .Meera and Larbani (2004)

٤- لمزيد التفصيل حول تطبيق الدينار الذهبي، انظر: .Meera (2004)

كبرى إلى الأمام.[١] بالنسبة للمسلمين فإنه سيكون علامة إنمائية بارزة في حياتهم من شأنها أن تسهم في رسم معالم في طريق اقتصاد إسلامي حقيقي.

يَعِد الدينار الذهبي بنظام مالي عادل ومستقر، وفي الوقت الذي يوفر وحدة دولية حسابية مستقرة، وهو ما يفتقر إليه النظام المالي العالمي الحالي. يَعِد الذهب بعدم الإفراط في عمليات المضاربة بالعملة والتلاعب والتحكيم، وفي الوقت نفسه يعمل على تخفيض تكاليف المعاملات. وأهم من ذلك أنه يَعِد بحماية البلدان من خطر فقدان ثرواتهم الوطنية وسيادتهم أمام السلطات المالية الدولية الربوبة التي تعتمد نظام الأموال غير الحقيقية. في النظام الحالي نلفي المصارف الإسلامية مرهونة بقانون السعر الواحد الذي يؤدي بها إلى الرجوع إلى سوق سعر الفائدة[٢] لتصميم المنتجات المالية وتسعيرها.[٣]

هناك خطوة أخرى في تنفيذ نظام الدفع بالذهب، تتمثل في استخدام الدينار الذهبي للتسعير كوحدة للحساب. عندما يتم تسعير السلع والخدمات بالذهب، فإن الأسعار ستكون أكثر استقرارا. كما يمكن البدء باستعمال الدينار الذهبي، إذا أصدر كبار علماء المسلمين فتوى تحث الناس على ضرورة استخدام الدينار الذهبي كوسيلة للمعاملات، ووحدة للحساب.

١- لمزيد التفصيل، انظر:

Meera, Ahamed Kameel Mydin and Moussa Larbani (2004). «The Gold Dinar: The next component in Islamic Banking and Finance». *Review of Islamic Economics*, Vol. 8, N0 1, 2004,

٢- انظر:

-Mydin Meera, A.K. and Larbani M.(2006a), Part I: Seinorage of Fiat Money and the Maqasid Al Shariah: The Unattainabless of the Maqasid. Humanomics, 22 (1), (2006).
- Mydin Meera, A.K. and Larbani M. (2006b), Part II: Seinorage of Fiat Money and the Maqasid Al Shariah: The compatibility of the Gold Dinar with the Maqasid. Humanomics, 22 (2).

٣- انظر: Larbani (2004).

دور الدولة في تنفيذ الدينار الذهبي على نطاق واسع أمر ضروري، والسبب الأساسي هو أن النظام القائم على الدينار الذهبي يتناقض مع النظام المالي الحالي. فمن شأن تنفيذ نظام الدينار الذهبي أن يشكل تهديدا مباشرا لنظام الأموال غير الحقيقية. أيضاً قد تواجه الدولة تحديات داخلية وخارجية، ولهذا يتطلب الأمر دولة قوية تحترم إنسانها. فمن الناحية العملية ينبغي أن تتكفل الدولة بعدم وجود تزوير في سك الدينار الذهبي من حيث الوزن، والنوعية، وغيرهما.

النظام المالي الحالي متجذر في نظام الاحتياطي الجزئي، في حين يتطلب نظام الدينار الذهبي مئة بالمئة من الاحتياط في المصارف. وعليه فإن نظام الدينار الذهبي، يتطلب نوعاً جديداً من المؤسسات المالية، هي: المؤسسات التي تعمل باعتبارها حافظاً أميناً للأموال، والمؤسسات الاستثمارية. أما المؤسسات الحافظة للمال ليس لها الحق في استثمار أموال المودعين، ويمكن للمودع سحب أمواله في الوقت الذي يشاء، في المقابل يدفع المودع رسما ثابتاً على هذه الخدمة. أما بالنسبة للمؤسسات الاستثمارية فيمكنها استثمار أموال المودعين على أساس المشاركة في الربح والخسارة حسب النسب المتفق عليها في العقد.

الخاتمة

لقد بسطنا القول في أزمة الأموال غير الحقيقية، وركزنا على خطورة هذه الأموال على الإنسان المسلم بالذات، لاسيما وأن الربا، والغش، والتحايل، والغبن، والسرقة، تندرج في دائرة الحرام من المنظور الإسلامي، بل ومن منظور الأديان الأخرى السماوية والوضعية. ولهذا اجتهدنا في عرض تركيب إنساني إسلامي يحفظ للإنسان كرامته ويجعله متناغما مع مقاصد الشرع.

إن الأموال غير الحقيقية كما بينا آنفاً تظهر لكل عاقل بأنها لا تجلب مصلحة إنسانية بله تحقيق مقاصد الشرع التي «علمتنا أن ما من شيء خلقه الله تعالى، وما من شيء أمر به أو نهى عنه، وما من شيء ذكره أو أخبر عنه؛ إلا وله مقصوده أو مقاصده، وأن المطلوب منها إدراك تلك المقاصد والسير فيها وفي تحقيقها، وإعمال ذلك الشيء في مقاصده التي فهمناها عن الله في خلقه وأمره ونهيه وخبره»[١]. فلا ينبغي الاتجار بالمال حيث يزيد جشع المصرفيين الكبار إلى توليد الأموال من العدم.

فلو تم التعامل مع المال بوصفه وسيلة للتبادل، وليس للاتجار، ما كان للأزمات المالية أن تتكرر؛ ولكن غياب البعد الإنساني والتعامل مع المال بوصفه أرقاماً في حسابات الكومبيوتر، مرَّر الحيل المالية على المقترضين والمستهلكين على السواء. ولهذا اقترحنا عودة الدينار الذهبي إلى الأسواق المالية عسى أن توقف عملته الحيلَ المالية التي تجري عبر الكومبيوتر. كما نعتقد أن عملة الدينار الذهبي تجعل الدول غير خاضعة لعملة الدولار؛ لأن التعامل بالدينار الذهبي يمنح الدول الضعيفة مزية المنافسة المالية والاقتصادية، باعتبار أن الذهب ليس حكرا على اللاعبين الاقتصاديين الكبار.

١- أحمد الريسوني، الفكر المقاصدي: قواعده وفوائده، (المنصورة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ص١١١.

هذا وقد حاولنا الربط بين الدينار الذهبي وأهميته الإنتاجية غير الاحتكارية التي تسهم في تعزيز إنسانية الإنسان؛ الإنسان بوصفه دولة، ومجتمعا، ومؤسسة، وفردا؛ وهذه مهمة ملقاة على أصحاب المشروعات الإنمائية ذات الطابع الإنساني، مما يتطلب منهم إحياء قيم الأخوة، والإحسان، والإيثار، والقرض الحسن. ولهذا نعتقد أن الإنسان هو القيمة الأولى في كل مشروع إنمائي ناجح، وأن الدينار الذهبي هو العملة العادلة في كل تعامل اقتصادي نزيه. هذا طبعاً إذا أرادت الحكومات في العالم الإسلامي أن تحرر إنسانها، وتعتق نفسها، وتنهض بواجباتها التاريخية تجاه الإنسانية.

هناك عبر ودروس مستخلصة للمسلمين والناس أجمعين من واقع الأزمة المالية العالمية، نجملها في الآتي:

١- كشفت الأزمة المالية العالمية عن أزمة بنيوية في المصارف التقليدية والإسلامية على حد سواء. وهذه الأزمة قد تطول إذا استمر العالم في التعامل بنظام الأموال غير الحقيقية، ولهذا يتعيَّن على العقلاء في الغرب والعالم الإسلامي التفكير في التقارب والحوار والعمل ضمن القواسم الإنسانية المشتركة، والتركيز في النظام المالي الحالي على الجوانب الإيجابية، واستبعاد كل ما هو سلبي، ولو تمَّ استبدال البنوك بمؤسسات إنمائية أخرى ذات مسحة إنسانية. ونعتقد أن هذه الدعوة قائمة حالياً، يقف وراءها الحائزون جائزة نوبل للاقتصاد، لاسيما وأن هؤلاء الاقتصادين أكثر إنسانية في رؤاهم الاقتصادية.

٢- ضرورة إلغاء نظام الاحتياطي الجزئي، وفسح المجال لنظام مالي لا يقرض أكثر مما لديه؛ أي نظام مئة بالمئة من الاحتياط.

٣- أهمية إخراج الأموال غير الحقيقية من الاقتصاد تدريجياً، وإدخال الذهب والفضة تدريجياً أيضاً.

٤- العمل الجدي على تسعير السلع بالذهب والفضة.

٥- احترام الإنسان بعدم التعامل معه بوصفه سلعة تتحكم فيها البنوك فتعرضها للمصادرة في أوقات الإفلاس. يكون الاحترام بتوعيته على عدم الإفراط في الاقتراض، وأن يعيش في حدود إمكاناته. وهذا يتطلب من المصارف الإسلامية أن تتجه إلى القروض الحسنة في الحالات الإنسانية الصعبة بعد دراسة أوضاعها، وذلك للمساعدة في تحقيق مقصد حفظ الإنسان من الضياع والوقوع تحت طائلة الديون المرهقة للأجيال، فضلاً عن العمل بنظام المشاركة؛ وإلا ما الفرق بينها وبين البنوك التقليدية. أيضا يحترم الإنسان بعدم التحايل عليه ماليا بواسطة الأموال غير الحقيقية التي تكون ضده في أوقات الأزمات المالية.

٦- عدم الجري وراء الترويج لعرض البديل الإسلامي للأزمة المالية في غياب المنتَج الحقيقي، فلا يمكن حل الأزمة إسلامياً من داخل مصارف شعارها الحل الإسلامي بينما تغذي مقترضيها المسلمين بأموال غير حقيقية؛ فهذا وجه التناقض الإنساني الإسلامي.

٧- ضرورة أن يكون للدولة دور كبير في مراقبة البنوك بهدف حماية الناس من حيلها المالية والاقتصادية.

٨- اعتبار استقدام خبراء غربيين للإشراف على المصارف الإسلامية وتطوير الخدمات المالية، عاملا من العوامل التي قد تفضي إلى انتقاص سيادة الدولة؛ لأن من المصرفيين الغربيين من له أطماع مادية، ويروج لترسيخ قيم القابلية للاستعمار والتبعية في البيئة العربية والإسلامية.

٩- إن التعامل مع الربا بوصفها حراما ينبغي أن يكون من منطلق قرآني ونبوي، وليس من منطلق اجتهادات خبراء المصارف الإسلامية، بعد أن برهنا بأنه لا فرق بين بعض المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في أمور الحيل المالية وضعف مراعاة حقوق المستهلكين.

١٠- إعادة قراءة التاريخ الإسلامي وفهم أحداثه الاقتصادية في ظل انتشار عملة الدينار الذهبي.

١١-تشجيع الدولة لرجال الأعمال على إنشاء مؤسسات إنمائية تقوم على نظام التعامل بالدينار الذهبي، وهذه أيضا مهمة ملقاة على عاتق الأمة الإسلامية التي ترفض التعامل بأموال غير حقيقية.

المصادر والمراجع

١- العربية

- إبراهيم، زكريا، المشكلة الخلقية، (القاهرة: دار مصر للطباعة، د.ت).
- أبو زيد، عبد العظيم، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).
- ابن محمد، عبد الغني (جمع وترتيب)، أتعرَّف على الأزمة العالمية العالمية ٢٠٠٨، (عمان: دار البحار، ٢٠٠٩م).
- أحمد، خورشيد، «التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي» ترجمة: رفيق المصري، (جدة: مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقصاد الإسلامي) مج٢، ع ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م).
- ابن نبي، مالك، المسلم في عالم الاقتصاد، (بيروت: دار الفكر المعاصر، طبعة جديدة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).
- ـــ، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة بسام بركة وأحمد شعبو (بيروت: دار الفكر المعاصر، طبعة جديدة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).
- ابن منظور، أبو بكر، لسان العرب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- أحمد، خورشيد، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، ترجمة: رفيق المصري، (مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقصاد الإسلامي- جدة) مج٢، ع١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

- أوتاشيك، نحو طريق ثالث في الاقتصاد، ترجمة: خليل أحمد خليل، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).
- بدوي، عبد الرحمن، الأخلاق النظرية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ط٢، ١٩٧٦م).
- بلجوك، أ. إ، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، تعريب: علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٩م).
- البيهقي، أبو بكر، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السيد بسيوني زغلول، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م).
- دنيا، شوقي أحمد، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد: منهجية ورؤية إسلامية في تناول المسائل الاقتصادية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م).
- دوابة، أشرف محمد، الأزمة المالية العالمية: رؤية إسلامية، (القاهرة: دار السلام، ط٤، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).
- الريسوني، أحمد، الفكر المقاصدي: قواعده وفوائده، (المنصورة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).
- سترومبرج، رونالد، تاريخ الفكر الأوروبي الحديث:١٦٠١-١٩٧٧م، ترجمة: أحمد الشيباني، (القاهرة: دار القارئ العربي، ط٣، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- ستيغليتز، جوزيف، خيبات العولمة، ترجمة: ميشال كرم، (بيروت: دار الفارابي، ط١، ٢٠٠٣م).

- سليه، فرنسوا، الأخلاق والحياة الاقتصادية، ترجمة: عادل العوا، (بيروت-باريس: منشورات عويدات، ط١، ١٨٩١٠م).
- شابرا، محمد عمر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة: رفيق يونس المصري، (دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).
- ــــ، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة: محمد أنس الزرقاء، (عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).
- الشعراوي، محمد متولي ، قضايا إسلامية، (القاهرة: دار الشروق، ط٣، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).
- شيفر، أولريش، انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة؛ ٣٧١، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٠).
- الصدر، محمد باقر، اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، ١٣٠٤هـ/١٩٨٣م).
- صن، أمارتيا، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ربيع الأول ١٤٢٥هـ/مايو ٢٠٠٤م)، (عالم المعرفة: ٣٠٣).
- عمارة، محمد، الحل الإسلامي للأزمة الرأسمالية العالمية، (القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

- عويضة، الشيخ كامل محمد محمد (إعداد)، أبيقور: مؤسس المدرسة الأبيقورية، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
- غريغوار، فرانسوا ، المذاهب الأخلاقية الكبرى، ترجمة: قتيبة المعروفي، (بيروت-باريس: منشورات عويدات، ط٢، ١٩٧٧م).
- الغزالي، عبد الحميد، «الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية»، في: من وقائع ندوة التنمية من منظور إسلامي، (مؤسسة آل البيت- عمان) ج٢، ٢- ١٢تموز/ يوليو، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- قطب، سيد، في ظلال القرآن، (القاهرة: دار الشروق، ط٢٥، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م).
- كينز، جون م، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نهاد رضا، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت).
- مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، (جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).
- محمد، يوسف كمال، كيف نفكر استراتيجياً: أسس الاقتصاد الإسلامي، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠١م).
- المصري، رفيق، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، (دمشق: دار المكتبي، ط٢، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
- نوفل، سمير محمد، دور العقيدة في الاقتصاد الإسلامي، (جامعة الأزهر: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م).
- هازار، بول، الفكر الأوربي في القرن الثامن عشر: من منتسكيو إلى ليسنج، تعريب: محمد غلاب، (بيروت: دار الحداثة، ط٢، ١٩٨٥).

- يودين. ب، وم. روزنتال (مشرفان)، الموسوعة الفلسفية: وضع لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين، ترجمة: سمير كرم، (بيروت: دار الطليعة، ط٥، ١٩٨٥م).
- يوسف، ناصر، "دينامية الاستثمار الاجتماعي في التجربة الإنمائية اليابانية المعاصرة: نسق الثلاثية الإنسانية الإنمائية" (الكويت: عالم الفكر، العدد ١، المجلد ٣٨، يوليو-سبتمبر ٢٠٠٩م).
- ______، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركَّبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٠م)

٢- الإنجليزية

- Asad، Muhammad (1980)، The Message of the Qur'an، Gibraltar:Dar al-Andalus.
- Bawany، Zakaria A.، 2002. «Interest and Loan Free International Trade Import & Exports through R.M.U.» ، in the Proceeding of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System، Kuala Lumpur، August 19 & 20، 2002، pg. 229-233.
- Bernstein، Peter L. (2000). The Power of Gold. John Wiley.
- Biraima، Mohammad E.(1991). «A Qur'ãnic Model for a Universal Economics Theory» (Journal of king Abdulaziz University، Islamic Economics- Jeddah)، Vol. 3، 1411 A.H/1991 A.D، pp. 3-41.
- Chapra، Umer (1992). Islam and the Economic Challenge. United Kingdom: The Islamic Foundation.

- Diwany، Tarek el-، 1997. The Problem With Interest، United Kingdom: TA-HA Publishers.
- Diwany، Tarek el-، 2002،«History of Banking : An Analysis»، ، in the Proceeding of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System، Kuala Lumpur، August 19 & 20، 2002. pg. 1-33.
- Greco، Thomas H. (2001). Money – Understanding and Creating Alternatives to Legal Tender. Canada: Chelsea Green.
- Jastram، Roy W. (1977). The Golden Constant. New York: John Wiley & Sons.
- Khan، Tariqullah، 'Principles of Islamic Finance'، Videoconferencing Lecture، Management Center، International Islamic University Malaysia، May 17، 2004.
- Lietaer، Bernard (2001). The Future of Money. Century/ Random House، London.
- Lietaer، Bernard and Gernot Nerb، 2002. 'Terra: A Countercyclical Reference Currency to Stabilize the Business Cycle.'، in the Proceeding of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System، Kuala Lumpur، August 19 & 20، 2002. pg. 35-45.
- Meera، Ahamed Kameel Mydin (2002a). The Islamic Gold Dinar. Subang Jaya، Malaysia: Pelanduk Publications.
- Meera، Ahamed Kameel Mydin (2002b). Hedging with Gold Dinar. Article published in the EDGE Businessdaily، 19-26 August 2002، p. 58.

- Meera، Ahamed Kameel Mydin (2002c). Gold Dinar in Multilateral Trade. Paper presented at the International Seminar on Gold Dinar in Multilateral Trade، organized by the Institute of Islamic Understanding Malaysia، 22-23 October 2002، Kuala Lumpur.
- Mydin Meera، A.K. and Larbani M. (2009). Ownership effect of Fractional Reserve Banking. Humanomics، 25 (2) 101-116 .
- Meera، Ahamed Kameel Mydin، (2004). The Theft of Nations. Subang Jaya، Malaysia: Pelanduk Publications.
- Meera، Ahamed Kameel Mydin and Moussa Larbani (2004). «The Gold Dinar: The next component in Islamic Banking and Finance». Review of Islamic Economics، Vol. 8، N0 1، 2004، 3-34.
- Mydin Meera، A.K. and Larbani M.(2006a)، Part I: Seinorage of Fiat Money and the Maqasid Al Shariah: The Unattainabless of the Maqasid. Humanomics، 22 (1)، (2006)، 17-33.
- Mydin Meera، A.K. and Larbani M. (2006b)، Part II: Seinorage of Fiat Money and the Maqasid Al Shariah: The compatibility of the Gold Dinar with the Maqasid. Humanomics، 22 (2) 84-97.
- Mohammed، Mustafa Omar (1998). al-Asfahani's Economic Ideas: Explanation and Analysis، Masters Thesis (unpublished). International Islamic University Malaysia.
- Mundell، Robert A. (1997). Could gold make a comeback?. University of Columbia. http://www.robertmundell.net/default.asp

- Sanusi، Mahmood M.، 2002. «Gold Dinar، Paper Currency and Monetary Stability: An Islamic View»، in the Proceeding of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System، Kuala Lumpur، August 19 & 20، 2002. pg. 73-89.
- Stiglitz، Joseph E. (2002). Globalization and its Discontents. London: Penguin Books.
- Wanniski، Jude (1998). The Way the World Works. Washington: Gateway.
- Zayas، Farishta G. de (2003). The Law and Institution of Zakat. Kuala Lumpur: The Other Press.

٣- مواقع بالشبكة العنكبوتية:

- www.aljazeera.net
- www.dinarkel.com
- http://international.daralhayat.com
- http://www.robertmundell.net/default.asp



١- الشهود الحضاري للأمة الوسط في عصر العولمة.

د.عبد العزيز برغوث.

٢- عينان مطفأتان وقلب بصير(رواية).

د. عبد الله الطنطاوي.

٣- دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية.

د. محمد إقبال عروي.

٤- إشكالية المنهج في استثمار السنة النبوية.

د. الطيب برغوث.

٥- ظلال وارفة (مجموعة قصصية) .

د. سعاد الناصر(أم سلمى).

٦- قراءات معرفية في الفكر الأصولي.

د. مصطفى قطب سانو.

٧- من قضايا الإسلام والإعلام بالغرب.

د. عبد الكريم بوفرة.

٨- الخط العربي وحدود المصطلح الفني.

د. إدهام محمد حنش.

٩- الاختيار الفقهي وإشكالية تجديد الفقه الإسلامي.

د. محمود النجيري.

١٠- ملامح تطبيقية في منهج الإسلام الحضاري.

د. محمد كمال حسن. ________________

١١- العمران والبنيان في منظور الإسلام.

د. يحيى وزيري. ________________

١٢- تأمل واعتبار: قراءة في حكايات أندلسية.

د. عبد الرحمن الحجي. ________________

١٣- ومنها تتفجر الأنهار(ديوان شعر).

الشاعرة أمينة المريني. ________________

١٤- الطريق... من هنا.

الشيخ محمد الغزالي ________________

١٥- خطاب الحداثة: قراءة نقدية.

د. حميد سمير ________________

١٦- العودة إلى الصفصاف (مجموعة قصصية لليافعين).

فريد محمد معوض ________________

١٧- ارتسامات في بناء الذات.

د. محمد بن إبراهيم الحمد ________________

١٨- هو وهي: قصة الرجل والمرأة في القرآن الكريم.

د. عودة خليل أبو عودة ________________

١٩- التصرفات المالية للمرأة في الفقه الإسلامي.

د. ثريـة أقصـري ______________

٢٠- إشكالية تأصيل الرؤية الإسلامة في النقد والإبداع.

د. عمر أحمد بو قرورة ______________

٢١- ملامح الرؤية الوسطية في المنهج الفقهي.

د. أبو أمامة نوار بن الشلي ______________

٢٢- أضواء على الرواية الإسلامية المعاصرة.

د. حلمي محمد القاعود ______________

٢٣- جسور التواصل الحضاري بين العالم الإسلامي واليابان.

أ.د سمير عبد الحميد نوح ______________

٢٤- الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية.

د. أحمد الريسوني ______________

٢٥- المرتكزات البيانية في فهم النصوص الشرعية.

د. نجم الدين قادر كريم الزنكي ______________

٢٦- معالم منهجية في تأصيل مفهوم الأدب الإسلامي.

د. حسن الأمراني ______________

د. محمد إقبال عروي ______________

٢٧- إمام الحكمة (رواية).

الروائي/ عبد الباقي يوسف ______________

٢٨- بناء اقتصاديات الأسرة على قيم الاقتصاد الإسلامي.

أ.د. عبد الحميد محمود البعلي

٢٩- إنما أنت... بلسم (ديوان شعر).

الشاعر محمود مفلح

٣٠- نظرية العقد في الشريعة الإسلامية.

د. محمد الحبيب التجكاني

٣١- محمد ﷺ ملهم الشعراء

أ. طلال العامر

٣٢- نحو تربية مالية أسرية راشدة.

د. أشرف محمد دوابه

٣٣- جماليات تصوير الحركة في القرآن الكريم .

د. حكمت صالح

٣٤- الفكر المقاصدي وتطبيقاته في السياسة الشرعية.

د. عبد الرحمن العضراوي

٣٥- السنابل... (ديوان شعر).

أ. محيي الدين عطية

٣٦- نظرات في أصول الفقه.

د. أحمد محمد كنعان

٣٧- القراءات المفسرة ودورها في توجيه معاني الآيات القرآنية.

د. عبد الهادي دحاني

٣٨- شعر أبي طالب في نصرة النبي ﷺ.

د. محمد عبد الحميد سالم

٣٩- أثر اللغة في الاستنباطات الشرعية.

د. حمدي بخيت عمران

٤٠- رؤية نقدية في أزمة الأموال غير الحقيقية.

أ.د. موسى العرباني

د.ناصر يوسف

الإصدار: 40



رؤية نقدية
في أزمة الأموال غير الحقيقية

د. ناصر يوسف
أ.د. موسى العرباني

